الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

أطروحـــة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه علـــوم

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد مالي

من طرف:

بلوطار مهدي

عنوان الأطروحة:

تكلفة خطر القروض البنكية

- دراسة تحليلية لعيّنة من البنوك التجارية في الجزائر-

أطروحة مناقشة بتاريخ ..... أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

الرقم	اللقب و الإسم	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
01	بوكثير جبار	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	رئيســا
02	عياش زبير	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	مشرفـا
03	بوسمينة آمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	ممتحنا
04	عقون شراف	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي ميلة	ممتحنا
05	عوادي مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	ممتحنا
06	شباركة مهدي	أستاذ محاضر أ	جامعة قسنطينة 2	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شُكر وتَقدير

يسرُّني أن أتوجه بخالص وعظيم الشكر والتقدير والعرفان والامتنان إلى الأستـاذ الدكتـور زبير عياش على تفضّله وقبوله الإشراف على هاته الأطروحة واهتمامه بالموضوع، والذي كان المحفز القوي لإتمام هذا البحث.

كما لا يفُوتني، أن أتقدم كذلك بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى الزميل والصديق الأستـاذ الدكتـور فارس طلوش على كل المساعدات، التوجيهات والنصائح المقدمة من أجل إتمام هذا البحث.

كما لا يفُوتني، أن أتقدم بعميق شكري وتقديري إلى السيـد عميـد الكليـة الأستـاذ الدكتـور جبار بوكثير لتفضّله برئاسة لجنة مناقشة الأطروحة، وإلى الأستـاذة الدكتـورة آمال بوسمينة مع باقة مُلوّنة بأسمى آيات الشكر والتقدير، على تفضّلها بقبول مناقشة هذه الأطروحة ومعاونتها الصادقة وارشاداتها، ومن خلالهما أسجل جزيل الثناء والشكر لكل الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة على تفضّلهم بمناقشة وتحكيم هذه الأطروحة.

شُكري وتقديري لكل من شجعني، ولو بكلمة طيّبة، على إتمام هذا البحث من زملاء وأصدقاء، دون أن أنسى جميع مستخدمي الكلية والمكتبة المركزية للجامعة على كل المساعدات المقدمة.

-والله ولـي التوفيق-

الباحث

الإهـــدَاء

إلى الوالدين الكريمين – حفظهما الله –

إلى إخوتي وأخواتي،

إلى زوجتي وأبنائي "ميسون نزيم رزان نادين"،

إلى كل مُحبي العلم والصابرين من أجله،

إليكم جميعا أُهدي هذا العمل المتواضع.

مهدي بلوطار

ملخص

"تكلفة خطر القروض البنكية–دراسة تحليلية لعيّنة من البنوك التجارية في الجزائر–"

من إعداد الباحث: بلوطار مهدي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور: عياش زبير

هدفت هذه الدراسة الى إعداد نموذج قياس مقترح يمكن من خلاله قياس تكلفة خطر القروض في البنوك التجارية في الجزائر، حيث تطرقنا إلى عرض الأسلوب العلمي المتبع في اختيار مؤشرات خطر القروض في البنوك التجارية، وشمل مجتمع الدراسة اختيار عيّنة عشوائية تضمّ 100 مؤسسة اقتصادية في قطاعات النشاط المختلفة: خدمات، صناعة، تجارة وفلاحة تحصلت على قروض استغلال واستثمار من فروع ووكالات بنوك تجارية جزائرية، منها 78 مؤسسة أدّت ما عليها من التزامات اتجاه البنك في الآجال المستحقة و22 مؤسسة تعثرت في تسديد جزء أو كل ما عليها من التزامات اتجاه البنك عند تاريخ الاستحقاق. ولقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي للتعامل مع جميع البيانات وتصنيفها من خلال إعداد استمارة استبيان، والتي تمّ تحليل نتائجها بإستخدام أسلوب التحليل التمييزي لتقليص عدد المتغيرات وتحديد أفضلها تأثيرا على درجة تكلفة خطر القرض اعتمادا على برنامج SPSS كأداة.

ولقد كشفت نتائج الدراسة عن نموذج مقترح لقياس تكلفة خطر القروض، كما بيّنت المعالجة المحاسبية لمعدل فائدة الاقراض، حيث يرحل معدل الفائدة الخالي من الخطر إلى حساب الأرباح والخسائر باعتباره عائدا للبنك في نهاية كل سنة من سنوات القرض. أما الفرق بين معدل الفائدة المطبق ومعدل الفائدة الخالي من الخطر فيرحل إلى حساب احتياطي سداد القروض، ويستخدم لتغطية الخسائر الناتجة عن عدم سداد الزبون للقرض أو تأخره في السداد. وأوصت الدراسة بضرورة تبني نظام فعال للمعلومات والتكاليف من شأنه تحقيق التنافسية للبنوك التجارية وبالتالي تحقيق أهدافها.

الكلمات المفتاحية: خطر القرض، تكلفة خطر القرض، البنوك التجارية في الجزائر، نموذج مقترح.

Résumé

"Le coût du risque des crédits bancaires - une étude analytique d'un échantillon de banques commerciales en Algérie -"

Préparé par le chercheur : BELOUETTAR Mahdi

Sous la supervision du Professeur : AYACHE Zoubeir

Cette étude visait à préparer une proposition de modèle de mesure permettant de mesurer le coût du risque de crédit dans les banques commerciales en Algérie. Nous avons discuté de la méthode scientifique utilisée dans la sélection des indicateurs de risque de prêt dans les banques commerciales. La population étudiée comprenait la sélection d'un échantillon aléatoire de 100 entreprises économiques dans les secteurs d'activité : services, Industrie, commerce et de l'agriculture ont obtenu des crédits d'exploitation et d'investissement auprès des succursales et agences des banques commerciales algériennes, parmi lesquelles 78 entreprises ont rempli leurs obligations envers la banque dans les délais et 22 entreprises ont été en défaut de paiement, tout ou partie de leurs obligations envers la banque à la date d'échéance. L'approche analytique descriptive a été utilisée pour traiter toutes les données et les classer en préparant un questionnaire dont les résultats ont été analysés selon la méthode d'analyse discriminante pour réduire le nombre de variables et déterminer laquelle avait le meilleur impact sur le degré de coût du risque, basé sur le programme SPSS comme outil.

Les résultats de l'étude ont révélé une proposition de modèle pour mesurer le coût du risque de crédit et ont également démontré le traitement comptable du taux d'intérêt prêteur, dans lequel le taux d'intérêt sans risque est transféré au compte de profits et pertes en tant que retour à la banque, à la fin de chaque année du crédit. La différence entre le taux d'intérêt applicable et le taux d'intérêt sans risque est transférée au compte de réserve pour remboursement du crédit et sert à couvrir les pertes résultant du non-remboursement du crédit par le client ou de son retard de paiement. L'étude a recommandé la nécessité d'adopter un système d'information et de coûts efficace qui permettrait aux banques commerciales d'être compétitives et ainsi atteindre leurs objectifs.

Mots clés: Risque de Crédit, Coût du Risque de Crédit, Banques Commerciales en Algérie, Modèle proposé.

ABSTRACT

"The cost of risk of bank credits - an analytical study of a sample of commercial banks in Algeria -"

Prepared by: BELOUETTAR Mahdi

Under supervision of: Pr. AYACHE Zoubeir

This study aimed to prepare a proposal for a measurement model to measure the cost of credit risk in commercial banks in Algeria. We discussed the scientific method used in the selection of loan risk indicators in commercial banks. The population studied included the selection of a random sample of 100 economic companies in the sectors of activity: services, industry, commerce and agriculture obtained operating and investment credits from branches and agencies of banks Algerian commercial companies, among which 78 companies fulfilled their obligations to the bank on time and 22 companies were in default of payment, all or part of their obligations to the bank on the due date. The descriptive analytical approach was used to process all the data and classify them by preparing a questionnaire whose results were analyzed using the discriminant analysis method to reduce the number of variables and determine which one had the best impact on the degree of cost of risk, based on the SPSS program as a tool.

The results of the study revealed a proposed model for measuring the cost of credit risk and also demonstrated the accounting treatment of the lending interest rate, in which the risk-free interest rate is transferred to the profit account and losses as a return to the bank, at the end of each year of credit. The difference between the applicable interest rate and the risk-free interest rate is transferred to the loan repayment reserve account and is used to cover losses resulting from the customer's non-repayment of the loan or late payment. The study recommended the need to adopt an effective information and cost system that would enable commercial banks to be competitive and thus achieve their objectives.

Key words: Credit Risk, Cost of Credit Risk, Commercial Banks in Algeria, Proposed model.

فهـرس المحتويـات

البيـــــــــــان	الصفحة
البسملة	I
شكر وتقدير	II
إهداء	III
ملخص الدراسة	IV
فهرس المحتويات	V
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	VII
فهرس الملاحق	VIII
المقدمـة	أ
الفصل الأول: تشخيص خطر القروض البنكية	1
تمهيد	2
المبحث الأول: المخاطر البنكية	4
1-1- مفهوم المخاطر البنكية وأنواعها	4
1-2- أهمية قرارات لجنة بازل في إدارة المخاطر البنكية	6
1-3- عرض تجارب بعض الدول	9
المبحث الثاني: خطر القرض على البنك	30
2-1- خطر القرض وأنواعه	30
2-2- تحليل خطر القرض	34
2-3- التحليل المالي كأداة للكشف عن خطر القرض	43
المبحث الثالث: أساليب التحكم في خطر القرض	46
3-1- الأساليب المتبعة خلال دراسة القرض	46
3-2- الأساليب المتبعة خلال التفاوض مع الزبون	48

3-3- الأساليب المتبعة بعد عملية الاقراض	55
خلاصة الفصل الأول	58
الفصل الثاني: قياس خطر القروض البنكية	59
تمهيد	60
المبحث الأول: مناهج قياس خطر القرض	62
1-1- منهج استخدام النسب المالية	62
1-2- منهج استخدام الطرق الرياضية والاحصائية	63
المبحث الثاني: قياس خطر القرض بطريقة سكورينغ	64
2-1- المبدأ العام للطريقة	64
2-2- أسلوب التحليل التمييزي	66
2-3- التحليل التمييزي خطوة بخطوة	85
المبحث الثالث: عرض بعض نماذج تطبيقات طريقة سكورينغ	89
3-1- النماذج الاحصائية	89
3-2- النماذج التجريبية	99
خلاصة الفصل الثاني	103
الفصل الثالث: تكاليف القروض البنكية في ظل التنافسية	104
تمهيد	105
المبحث الأول: الأساس النظري للتنافسية	107
1-1- مفهوم التنافسية	107
1-2- تنافسية البنوك التجارية	108
1-3- التنافسية في آداء الخدمات البنكية	111
المبحث الثاني: تخصيص تكاليف الخدمات البنكية	118
2-1- أهداف ومبادئ نظام التكاليف البنكية	118
2-2- أسس ومقومات نظام التكاليف البنكية	120
2-3- ماهية التخصيص، استخداماته، طرقه ومحدداته	132

المبحث الثالث: تحديد تكلفة خدمة الإقراض	136
3-1- تسعير الخدمات البنكية	137
3-2- أقسام ومقومات تحديد تكلفة القرض	141
3-3- طرق تسعير خدمة الإقراض	143
خلاصة الفصل الثالث	147
الفصل الرابع: قياس تكلفة خطر القرض في البنوك التجارية	148
تمهيد	149
المبحث الأول: إطار الدراسة	150
1-1- مجتمع وعينة الدراسة	150
1-2- مصادر البيانات	151
1-3- فرضيات الدراسة	152
1-4- عرض النموذج المقترح	153
1-5- أسلوب التحليل الإحصائي	154
المبحث الثاني: دراسة الحالة	156
2-1- أسلوب اختيار متغيرات الدراسة	156
2-2- بناء النموذج المقترح لخطر القرض	158
2-3- اختبار دقة النموذج المقترح	161
المبحث الثالث: إعداد نموذج مقترح لقياس تكلفة خطر القرض	162
3-1- تحديد تكلفة القرض	162
3-2- تحديد معدل الفائدة	163
3-3- تطبيق النموذج المقترح	164
خلاصة الفصل الرابع	169
الخاتمــة	170
قائمة المراجع	175
الملاحق	180

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	حجم القروض المتعثّرة المحوّلة من البنوك العمومية الرئيسية في الصين إلى شركات إدارة الموجودات لسنتي 1999 و 2000	14
2-1	المؤشرات المالية لتحليل المركز الائتماني للمؤسسة	44
3-1	أسباب عدم فعالية الضمانات	53
4-1	أساليب التحكم في خطر القرض	57
1-2	متغيرات نموذج ألتمان	90
2-2	متغيرات نموذج كونان و هولدار	92
3-2	متغيرات نموذج A.F.D.C.C	95
4-2	متغيرات نموذج مركزية الميزانيات لبنك فرنسا	97
1-4	توزيع التكاليف غير المباشرة على المراكز المستفيدة	128
2-4	كشف توزيع تكاليف المراكز المساعدة والعامة على مراكز الخدمات البنكية	129
3-4	قائمة تكلفة القرض الواحد	130
4-4	قائمة تكلفة مركز الإقراض البنكي	131

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	نموذج البحث المقترح	ل
1-1	مخاطر القرض البنكي	31
2-1	نطاق التحليل الاستراتيجي للقرض	39
3-1	مصفوفة تصنيف خطر القرض	41
1-2	تمثيل التوفيقة الخطية للزبائن الجيّدين وغير الجيّدين	65
2-2	تمثيل مجتمع مقسّم الى K مجموعة في فضاء شعاعي R^p	68
3-2	تصنيف الزبائن وفق عوارض عدم الدفع	69
4-2	أنواع الارتباط في التحليل التمييزي	72
5-2	التحليل العاملي التمييزي لعيّنتين في مجتمع	75
6-2	الدالة الخطية التمييزية لعيّنتين في مجتمع	78
7-2	دالة كونان و هولدار في سلم للقيّم	93
8-2	نموذج مركزية الميزانيات لبنك فرنسا	98
1-4	طبيعة النشاط لعيّنة المؤسسات الاقتصادية	151
2-4	متغيّرات الدراسة	157
3-4	متغيرات النموذج لثلاث حالات إقراض	165
4-4	درجة خطر القرض لحالات الإقراض الثلاث	166

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	استمـارة استبيـان (باللغة العربية)	180
2	استمـارة استبيـان (باللغة الفرنسية)	188
3	مصفوفة البيانات	195
4	مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة	199
5	مجتمع الدراسة	201
6	مكونات ملف قرض	202

تمهيـــد:

يلعب القطاع البنكي دوراً هاماً في تمويل التطور الاقتصادي للبلد، ويرتبط نجاحهُ في أداء وظيفته الأساسية بقدرته على التّكيف مع الأوضاع الجديدة وتطوير إمكانياته وموارده ومستوى أداء خدماته، إذ يُعد البنك مؤسسة اقتصادية خدماتية تلعب دوراً هاماً في الإعلام وتقديم الإرشادات والدراسات المتخصصة للزبائن. ويمكن تقييم مستوى نجاحه بمردوده وجودة منتجاته وخدماته، وترجع فعالية هذه النتائج إلى مستوى أداء أعماله وأنشطته الداخلية من جهة، وقدرته على تكييف أنظمته وهياكله واستراتيجياته مع تغيرات المحيط الخارجي واستغلال الفرص المتاحة فيه من جهة أخرى.

وتعتبر البنوك التجارية من المؤسسات المالية الحيوية ضمن إطار الاقتصاد الوطني، حيث تلعب دوراً ريادياً واستراتيجياً في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية والنقدية، وعليه فإنها تساهم بشكل جوهري في زيادة وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأمر إنما يتطلب تفعيل دور هذه المؤسسات لزيادة كفاءتها وفاعليتها، وأن تعمل على تحقيق أهدافها ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية وسعيها لبناء مركز استراتيجي متميز لضمان البقاء والنمو والاستمرار في ظل العولمة المالية الواسعة الانتشار.

كما أن التطور التقني المطرد في الصناعة المصرفية من ناحية، والتطور في استخدام الوسائل الالكترونية والأموال الالكترونية من ناحية أخرى، أدى إلى زيادة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك وتنوّعها، وزيادة تعقيد العمليات المصرفية في سوق يتّسم بميزة تنافسية شديدة. ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل البنكي ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة.

ونظراً لأنّ القروض تُمثّل أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنوك التجارية، وإحدى الخدمات المصرفية التي تقدمها تلك البنوك لزبائنها؛ إذ تحتل الجانب الأكبر من الأصول، كما يحتل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات، لذا أصبح من المنطقي أن يولي المسؤولين في البنك عناية خاصة لهذا النوع من الأصول، وذلك بوضع السياسات الملائمة التي تضمن سلامة إدارتها، ويتّم ذلك من خلال

تحديد تكاليف القروض بما يسمح باتخاذ قرار التسعير الفعلي؛ أي تحديد القدرة الربحية للقروض وكيفية تقييم طلبات القروض؛ فعند قيام البنك بمنح القرض للزبون فإنه ينبغي أن يراعي العلاقة بين الودائع والقروض، ويوائم البنك بين هيكل ودائعه وهيكل قروضه من حيث حجم الودائع وحجم القروض بحيث لا يتعدى حجم القروض الممنوحة للزبائن مقدار ما تحدده إدارة البنك على ضوء حجم الودائع المتاحة؛ وكذا نوعية ودرجة ثبات الودائع والقروض وآجالها بحيث تراعي نوعية ودرجة ثبات الودائع وآجالها عند منح القروض، فلا تمنح قروض متوسطة الأجل من خلال ودائع قصيرة الأجل أو تحت الطلب؛ إضافة إلى معدلات الفائدة على الودائع والقروض بحيث يراعي العلاقة بين معدل الفائدة الذي يتحمّلهُ البنك عن ودائع الزبائن، ومعدل الفائدة الذي يحصل عليه البنك مقابل القروض، بما يضمن للبنك تحقيق الأرباح واستمرار دوره في تمويل مجالات النشاط الاقتصادي.

1. اشكالية الدراسة:

إنّ اعتماد البنوك كليا على آلية الرقابة الداخلية ووظيفة التدقيق أصبح غير كاف حاليا، فقد ظهرت الحاجة الملحة لبناء أدوات وعمليات خاصة تهدف إلى إدارة المخاطر، وقد بدأت البنوك بوضع برامج وأنظمة خاصة من شأنها تقديم الأمن والسلامة للبنك. ويمكن القول أن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أرباح أعلى إلاّ أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائدات والفشل في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.

ويقوم نظام التكاليف في البنوك التجارية بدور فعال في مجال تحديد تكلفة القروض، من خلال توفير البيانات والمعلومات عن عناصر تكلفة الائتمان المصرفي، اللازمة لتمكين الإدارة من تخطيط برامج الإقراض والقيام بوظيفة الرقابة بكفاءة، مما يتطلب ذلك حساب تكلفة الخطر التي يتعرض لها الائتمان المصرفي باعتباره جزءاً من تكلفة هذا الائتمان، فعملية تقييم القروض تستلزم التحقق من أن القرض السليم يغطي تكلفته الحقيقية. وللإشارة فقط، توجد هناك ثلاثة أساليب يمكن استخدامها كاستراتيجيات لتحديد تكلفة القروض والمتمثلة في أسلوب السعر الدفاعي؛ أي تسعير القروض بأكثر من أسعار السوق، وأسلوب السعر الهجومي؛ أي تسعير القروض بأقل من أسعار السوق، والأسلوب الثالث

تسعير القروض بسعر السوق. والاختيار السليم لإحدى هذه الاستراتيجيات يستلزم تحليل كل من الإيرادات والتكاليف لإمكانية اتخاذ قرار تحديد التكلفة، مما سيحقق للبنك مزايا متعددة في كل من التخصص، كفاءة التسعير، تعظيم السيولة وتحقيق الربحية.

ومن ثمّة يتناول موضوع دراستنا معرفة المستويات المستقبلية لتكلفة خطر القروض في البنوك التجارية في ظل عدم التأكد من أجل اتخاذ القرار في الحاضر، لمحاولة تحديد أهمّ المتغيرات التي تؤثر على درجة خطر القرض في البنوك التجارية، بهدف إعداد نموذج مقترح يمكن من خلاله قياس تكلفة خطر القرض، مما يساعد البنك على تحديد معدلات الفائدة على القروض الممنوحة مستقبلا، حيث يمكن حصر اشكالية بحثنا في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن قياس تكلفة خطر القروض في البنوك التجارية؟ وما مدى تأثير هذه التكلفة على معدلات الفائدة على عمليات الإقراض في ظل بيئة تنافسية بين البنوك؟

وبالموازاة مع التساؤل الرئيسي، نسعى لطرح جملة من التساؤلات الفرعية نوجزها فيما يلي:

1- هل تعتبر تكلفة خطر القروض في البنوك التجارية عنصراً من عناصر تكلفة عملية الإقراض الواجب أخذها بعين الاعتبار عند تحليل التكلفة والعائد؟

2- هل يعتبر تقديم الضمانات المادية و/أو الشخصية شرطا كافيا لاتخاذ قرار منح القروض في البنوك، باعتبارها أسلوباً يتيح للبنك استعادة مبلغ القرض في حالة تحقق خطر القرض؟

3- هل يمكن اعداد نموذج متكامل –يغطي كافة العوامل المؤثرة على تكلفة الإقراض في البنوك التجارية في الجزائر– يساهم في تحسين القياس الفعلي لتكلفة خطر القروض البنكية، بما يساعد في تحديد معدل الفائدة المحتسب لكل عملية إقراض على حدى؟

2.فرضيات الدراسة:

للإجابة عن اشكالية الدراسة وتساؤلاتها، سوف نعتمد على ثلاث فرضيات تتماشى وما نصبوا إليه، نلخصها فيما يلي:

الفرضية الأولى: تعتبر تكلفة خطر القروض في البنوك التجارية عنصراً من عناصر تكلفة عملية الإقراض الواجب أخذها بعين الاعتبار عند تحليل التكلفة والعائد.

الفرضية الثانية: يُعدّ تقديم الضمانات المادية و/أو الشخصية شرطاً كافياً لإتخاذ قرار منح القروض في البنوك وهذا تجنباً لخطر القرض.

الفرضية الثالثة: يمكن بناء نموذج متكامل لقياس تكلفة خطر القروض في البنوك التجارية في الجزائر، وتحديد معدل الفائدة المحتسب لكل عملية إقراض على حدى.

كما يمكن تجزئة الفرضية الثالثة إلى فرضيات فرعية على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يعبّر تشتّت قيّم مؤشرات الخطر عن درجة خطر القروض في البنوك التجارية ؟

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ارتباط بين درجة الخطر في قرار منح القروض في البنوك التجارية ودرجة السيولة و/أو الهيكل المالي ؟

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ارتباط بين درجة الخطر في قرار منح القروض في البنوك التجارية وعوامل التأثير على النشاط المتمثّلة في الشكل القانوني الذي يخضع له المقترض، طبيعة نشاطه ودرجة المنافسة التي يواجهها ؟

3.أهمية الدراسة:

1- تبرز أهمية هذه الدراسة في الدور الهام الذي يؤديه النشاط البنكي لدعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال مساندة وتمويل مختلف المشاريع التنموية، بتجميع المدخرات من الزبائن وتوجيهها بحسب الاحتياجات الوطنية لهذه المشاريع في ظل اتجاه مستوى خسائر القروض للارتفاع خصوصا في السنوات الأخيرة، بما يشير بوضوح إلى أن البيئة المصرفية غير مستقرة ومُكلفة جداً.

2- كما تظهر أهمية القروض البنكية، في أنه بالرغم من تزايد الخدمات البنكية، فإن عملية الاقراض ستبقى أساس الحياة للبنوك التجارية، وغيرها من المؤسسات المالية، ويتمثل ذلك في سيطرتها على الحجم الأكبر من ودائع الزبائن، وقيامها بمنح القروض، مما يعطيها مركزا رئيسيا ودورا بارزا في النشاط البنكي، متمثلا في تعاملها مع مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي دون استثناء، مستخدمة أموال الغير، مما

يتطلب توخي الحيطة والحذر لتحقيق التوازن الأمثل بين تحقيق أهداف نمو الاقتصاد الوطني من جهة، والمحافظة على أموال الغير من جهة أخرى.

3- كما تتضح أهمية هذه الدراسة في إبراز دور نظام التكاليف، في توفير البيانات والمعلومات عن عناصر تكلفة القروض البنكية بما يُمكّن إدارة البنك من تخطيط برامج الاقراض والقيام بوظيفة الرقابة والمتابعة بكفاءة، بالشكل الذي يساعد على ترشيد عملية الاقراض، وبالتالي التقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك التجاري عند منحه للقروض، فيتحقق الاستقرار للبنوك وتزداد مساهمتها في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني.

4- التأكيد على عدم جدوى الاعتماد على الضمانات، مادية كانت أو شخصية، فقط باعتبارها مصدرا لاسترداد القرض، إذا ما تعرض للخطر، حيث أن الضمانات نفسها تتعرض للخطر، مما يستلزم اعتبارها أحد عناصر تكلفة خطر القروض البنكية، فهناك اختلاف بين منح القرض على أسس مضمونة، ومنح القرض بضمانات مادية أو شخصية.

5- إنّ اختلاف الظروف السائدة في سوق القروض البنكية، تحتم علينا ألا نعتمد على نماذج وُضعت تحت ظروف مختلفة، لقياس تكلفة خطر القروض في البنوك التجارية العاملة في ظل النظام البنكي الجزائري، وإن كانت تعتبر دليلا يستلزم تكييفها بما يتلاءم مع منظومتنا المصرفية. مما يبرز أهمية أخرى لهذه الدراسة متمثلة في الوصول لنموذج مقترح لقياس تكلفة خطر القروض في البنوك التجارية ترشيداً لقرارات عمليات الاقراض.

4.أهداف الدراسة:

يتمثّل هدف هذه الدراسة في محاولة اعداد نموذج مقترح يمكن من خلاله قياس تكلفة خطر القروض في البنوك التجارية، بالإستعانة بأسلوب التحليل التمييزي المرتكز على التحليل الاحصائي المتعدد المتغيرات الذي يؤثر على تكلفة خطر القروض في البنوك التجارية، وبالتالي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- بناء نموذج كمي مقترح لقياس تكلفة خطر القروض في البنوك التجارية وتحديد معدل الفائدة على عمليات الإقراض المختلفة بإستخدام تكلفة خطر القروض في ترشيد قرارات الإقراض في البنوك التجارية، من خلال:

- تحديد متغيرات الخطر التي قد يتعرض لها القرض في البنوك التجارية، وتحليل أثر هذه المتغيرات على نشاط البنك التجاري عند منح القرض،
- قياس وتحليل متغيرات تكلفة خطر القرض التي تمّ تحديدها واستخدامها في نموذج مقترح لقياس تكلفة خطر القروض في البنوك التجارية،
- توفير المعايير التي تسهل عملية اتخاذ قرار منح القرض أو عدم منحه، في إطار تحديد معدل الفائدة على القروض في البنوك التجارية.

2- تطبيق النموذج المقترح على بعض حالات منح القرض في البنوك التجارية للوقوف على مدى امكانية تطبيق هذا النموذج المقترح، وابراز المشاكل والصعوبات، التي قد تعترض التطبيق الفعلي، للعمل على ازالتها من خلال توصيات هذه الدراسة.

5.منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع الذي يقتضي التعامل مع عدة مناهج علمية، وذلك للإلمام بجميع محاور الدراسة وتحقيق الاهداف المرجوة، فإنه تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي في تحديد الجوانب النظرية للموضوع من خلال التطرق الى مفاهيم خطر القرض وتكلفته في البنوك التجارية وكيفية قياس هذا الخطر ومن ثمة قياس تكلفته، باعتباره منهجا مناسبا لجمع الحقائق والتعريف بمختلف المفاهيم ذات الصلة، بينما تمّ الاعتماد على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال تحليل المعطيات والبيانات باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS، مع الاستعانة بدراسة حالة والمتعلقة بالبنوك التجارية محل الدراسة، وهو ما يشكل جوهر اختبار الفرضية الثالثة حيث يتمّ تجميع بيانات عن حالات الاقراض والتي سبق منحها من طرف البنوك التجارية والتي تحددت بالفعل نتائجها سواء باسترداد قيمة القرض وفوائده أو التعثر في الاسترداد، ونظرا لأنّ اختبار الفرضيات يعتمد على قياس علاقة ومعاملات الارتباط، فسوف

نعتمد على أسلوب التحليل التمييزي المرتكز على التحليل الاحصائي المتعدد المتغيرات، لقياس هذه العلاقة بما يمكّننا من معرفة درجة خطر القرض في البنوك التجارية محل الدراسة، ويأخذ هذا الأسلوب الشكل العام التالي:

$$Z=\sum_{i=1}^{n}\alpha_i \chi_i+\beta$$

حيث:

Z : يمثّل المتغير التابع ويعبّر عن خطر القرض،

χ_i : تمثّل المتغيرات المستقلة وتعبّر عن مؤشرات خطر عملية الإقراض،

α_i : تمثّل المعاملات المراد تقدير قيمتها لإختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة،

β : ثابت النموذج ويعبّر عن الجزء الثابت من الخطر لحالات الإقراض المختلفة.

وسوف يتمّ اختبار النموذج المقترح باستخدام اختبار فيشر F وحساب معامل التحديد R^2 واختبار ستيودنت T وذلك عند درجة ثقة 95% و99%، وسوف يتمّ قبول الفرضيات المعدومة السابقة وفقا لقواعد الاختبار التالية:

1- إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية،

2- إذا اقتربت قيمة R^2 من الصفر،

3- إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية،

وإلاّ سيتمّ رفض الفرضيات السابقة ومن ثمّة قبول الفرضيات البديلة.

6. دراسات سابقة:

يعتبر موضوع بحثنا امتداداً لدراسات وأبحاث سابقة لمجموعة من الباحثين تناولوا موضوع تكلفة خطر القروض في البنوك التجارية، ونذكر على وجه الخصوص:

1- **دراسة (نظمي، 2000) بعنوان "مشاكل قياس تكلفة الائتمان المصرفي في البنوك التجارية"**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على امكانية التطبيق العملي لمحاسبة التكاليف في البنوك التجارية المصرية، ودورها في الوصول إلى أسعار ملائمة للخدمات المصرفية المختلفة، وخفض تكلفة الائتمان.

كما تعرضت الدراسة إلى أهمية تخصيص التكاليف ودورها في عملية التسعير. وقد قام الباحث بدراسة البيانات المحاسبية للبنوك التجارية المصرية، كما تمّ اعداد استبانة وُزعت على وحدات التكاليف في البنوك ومختلف الأقسام المتخصصة. وبيّنت الدراسة أن هناك العديد من الأسباب الوجيهة للاهتمام بنظام التكاليف في البنوك التجارية في ظل ازدياد المنافسة، إذ أن زيادة عدد البنوك العاملة وتنوع الخدمات المقدمة زاد من حدّة المنافسة بين البنوك، الأمر الذي يتطلب من البنك إعادة النظر في جودة الخدمات المقدمة وفي أسعار تقديمها. كما بيّنت الدراسة أن الرقابة على التكاليف والتحكم فيها تكون مجدية في كثير من الأحيان للوصول إلى التكلفة المناسبة للخدمات المقدمة.

2- **دراسة (عبد ربه محمد، 2000) بعنوان "دراسات في محاسبة تكاليف مخاطر الائتمان المصرفي"**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية المصرية. وقد قام الباحث بإبراز دور نظام التكاليف من خلال توفير البيانات والمعلومات اللازمة عن عناصر تكلفة الائتمان المصرفي، لتمكين ادارة البنك من تخطيط برامج الائتمان والقيام بوظيفة الرقابة بكفاءة. كما توصل الباحث إلى اعداد نموذج محاسبي لقياس تكلفة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المصرية، من خلال عيّنة من المؤسسات والبنوك التجارية في مصر، هذا النموذج يغطي كافة المتغيرات التي يتوقع تأثيرها على الائتمان في مصر، وبالتالي التقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك التجاري عند منحه الائتمان، فيتحقق الاستقرار للبنوك.

3- **دراسة (Bexley and Joe, 1999) بعنوان « Risk Managment in Pricing a Financial Product »**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك البريطانية ومقدار الخطورة القائمة على هذا النوع من الائتمان، ومدى تأثيرها على أسعار الفائدة. وقد قاما الباحثان بدراسة أسعار الفوائد على القروض والتسهيلات الممنوحة من البنوك لمختلف القطاعات ومقدار المخاطرة على كل منها، حيث تمّ إعداد استبانة لهذه الغاية. ولقد توصلت الدراسة إلى أن الوقت قد حان لوضع أسعار الائتمان بناء على مقدار المخاطرة التي تتحملها البنوك، لا على أساس المنافسة في السوق لأن هذه الطريقة أثبتت عدم فاعليتها.

4- **دراسة (الغندور، 1999) بعنوان: "دور التكاليف في تسعير الائتمان المصرفي في البنوك التجارية"**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المحددة لأسعار الفائدة على القروض الشخصية

ومقارنتها بأسعار الفائدة على القروض الممنوحة للشركات والمؤسسات الكبيرة في مصر. وقد قام الباحث بدراسة أسعار الفائدة على العديد من القروض الممنوحة من البنوك التجارية في مصر، من خلال المقابلة الشخصية والاستبانة التي تمّ توزيعها، على عيّنة من المقترضين وعلى البنوك التجارية المصرية. ولقد خلصت الدراسة إلى أن عملية تسعير الائتمان في البنوك يتم صياغتها وفق أسس علمية وقواعد منهجية، استنادا على عدة عوامل ادارية وفنية، تأخذ في الحسبان المخاطر والتكلفة وغيرها من المتغيرات، التي يتمّ احتساب تكلفة التمويل على ضوئها.

مما سبق، نجد أن الأعمال والدراسات السابقة المشار إليها تختلف من حيث الشكل والمضمون، فمن حيث الشكل كان القاسم المشترك بين معظمها هو اعتمادها على النسب المالية في قياس خطر القرض، ومن حيث المضمون قامت معظم إن لم تكن جميع الدراسات المشار إليها على متغيرات كمية مستخرجة من البيانات المالية، وتختلف هذه الدراسات فيما بينها من حيث الوزن النسبي الذي أعطته لكل نسبة من تلك النسب في ظل ظروف بيئية تختلف وظروف الاقتصاد الجزائري عامة والنظام المصرفي خاصة، مما توجب علينا إجراء دراسة تطبيقية على عيّنة من البنوك التجارية في الجزائر لعدم وجود دراسة جادة في هذا المجال. هذا من جهة، ومن جهة أخرى ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات هو اعتمادها في إعداد النموذج المقترح لقياس خطر القرض على مجموعة متكاملة من المتغيرات الكمية والكيفية أي أخذ الجانب الوصفي بعين الاعتبار في عملية اتخاذ القرار، الأمر الذي يعتبر هدف هذه الدراسة.

ووعياً منّا بأنه عند قيام البنك بمنح القرض، يجب تحديد نصيب هذا القرض من تكلفة الخدمات المصرفية، مع تحميل القرض كافة التكاليف والمخاطر التي قد يتعرض لها –خلال فترة منح القرض– حتى يمكن مقابلة كل هذه التكاليف بالعائد المتحقق عن هذا القرض، وبالتالي المفاضلة بين البدائل الائتمانية المختلفة لاتخاذ القرار المناسب. لذا كان من الضروري الاتجاه نحو القياس الفعلي لتكلفة القروض البنكية والمتعلقة بكل عملية قرض على حدى، مع تضمينها تكلفة الخطر التي قد يتعرض لها هذا القرض حتى يتم سداده، سواء كان ذلك بالنسبة لاحتمالات التوقف النهائي عن السداد أو تجميد القرض، مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة مخاطر التضخم الناتجة عن التأخر في سداد القرض من قبل الزبون، والمخاطر التي قد تتعرض لها الضمانات المقدمة من الزبون. وبالتالي فإن وجود نموذج متكامل

يغطي كل المتغيرات التي يتوقع تأثيرها على الإقراض البنكي، سيمكن من ترشيد عملية القياس الفعلي لتكلفة خطر القروض في البنوك التجارية، بما يساعد على التقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك عند منحه القرض، فيتحقق الاستقرار للبنوك وتزداد مساهمتها في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني.

7.مجال وحدود الدراسة:

يقتصر موضوع بحثنا على دراسة اشكالية قياس تكلفة خطر القروض في البنوك التجارية، بهدف عرض نموذج مقترح يمكن من خلاله قياس تكلفة هذا الخطر لترشيد قرار عملية الاقراض، وفقا للحدود التالية:

1- **بالنسبة لنشاط البنك:** تقتصر هذه الدراسة على قياس تكلفة خطر القروض في البنوك التجارية العاملة في الجزائر وعددها 20 بنكاً والتي وردت في الموقع الرسمي لبنك الجزائر، من خلال منحها قروض قصيرة ومتوسطة الأجل، فكلما كانت مدة القرض قصيرة كلما كان التحكم في المخاطر التي تتعرض له عملية الاقراض أكثر دقّة. وقد تمّ اختيار 10 بنوك بين عمومية وخاصة كعيّنة للدراسة (أنظر الملحق 6).

2- **بالنسبة للفترة الزمنية:** تقتصر هذه الدراسة على قياس تكلفة خطر القروض في البنوك التجارية في الجزائر، بهدف ترشيد قرارات منح القروض، وهذا يتمّ في مرحلة ما قبل منح القرض. وقد كانت سنتي 2015 و2016 هي الفترة الزمنية المعتمدة لبيانات حالات الاقراض والتي سبق منحها من طرف هذه البنوك في سنة 2017.

8.هيكل الدراسة:

نظرا لأهمية موضوع تكلفة خطر القروض في البنوك التجارية في النظام المصرفي الجزائري من جهة، ولبلوغ الغاية المرجوة من جهة أخرى، فقد ارتأينا تناول موضوع الأطروحة من خلال أربعة فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى تشخيص خطر القروض البنكية قصد توضيح طبيعة العلاقة بين المخاطر البنكية وخطر القرض على البنك، وكذا أهم أساليب التحكم في هذا الخطر، مع عرض تجارب بعض الدول بهذا الخصوص. أما في الفصل الثاني تمّ عرض اشكالية قياس خطر القرض كمنطلق لتحديد نظام موضوعي وفعال يلائم الاحتياجات الأساسية للبنك ويستخدم كأداة لقياس خطر القرض، من

خلال عرض بعض النماذج الاحصائية والتجريبية التي أجريت في هذا المجال. أما في الفصل الثالث، فقد حاولنا ابراز دور نظام التكاليف في تحديد تكلفة خطر القرض في ظل التنافسية بين البنوك التجارية، من خلال التطرق إلى الاطار النظري للتنافسية وكذا تحديد تكلفة الخطر ومشاكل قياسها. أما في الفصل الأخير فقد تمّ بحث الجوانب التطبيقية لموضوع الدراسة من خلال اجراء دراسة على عيّنة مكونة من 10 بنوك تجارية بين عمومية وخاصة في مجال منحها للقروض خلال سنة 2017 بتقديم البيانات المالية عن سنتي 2015 و2016 لتوحيد السنة المالية، وبالتالي استبعاد أي تأثير محتمل ناتج من اختلاف السنة المالية على تحديد درجة الخطر في منح القروض. وكذا توحيد الطرق والسياسات المالية والمحاسبية المتبعة لإعداد القوائم المالية في المؤسسات التي تمّ اختيارها للدراسة، لإستبعاد أي تأثير يحتمل وقوعه على درجة الخطر في منح القروض، ويرجع لإختلاف الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة لإعداد القوائم المالية لهذه المؤسسات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى استبعاد أي تأثير يحتمل وقوعه على درجة الخطر في منح القروض، ويرجع للتّغيرات المحاسبية نتيجة الانتقال من طريقة أو سياسة إلى أخرى لنفس المؤسسة خلال فترة الدراسة. فقد تمّ اختيار 100 مؤسسة اقتصادية في قطاعات النشاط المختلفة: خدمات، صناعة، تجارة وفلاحة، تحصلت على قروض استغلال واستثمار من فروع ووكالات بنكية جزائرية، منها 78 مؤسسة أدّت ما عليها من التزامات اتجاه البنك في الآجال المستحقة سُميت بالمؤسسات السليمة ENTREPRISES SAINES و22 مؤسسة تعثّرت في تسديد جزء أو كل ما عليها من التزامات اتجاه البنك عند تاريخ الاستحقاق سُميت بالمؤسسات العاجزة ENTREPRISES DEFAILLANTES. كما قمنا بإعداد استمارة استبيان وفقا للإطار النظري للدراسة، وقد جرى التحقق من صدقها من خلال لجنة من المحكمين المختصين، كما تم التحقق من ثباتها بفحص الاتساق الداخلي لفقرات الأداة بحساب معامل كرومباخ ألفا Cronbach Alpha حيث بلغ معامل الثبات حسب هذا المعامل 83%. وتم توزيعها على 381 فرد، وقد بلغ عدد الافراد المجيبين على الاستبانة 180 فرد.

9. الببليوغرافيا:

أمّا عن طبيعة المراجع والمصادر العلمية التي تّم اعتمادها، فقد تمّ التركيز على مجموعة من الكتب الأكاديمية، المقالات المنشورة بمجلات علمية متخصصة، بعض الأطروحات الجامعية وأبحاث

أخرى متخصصة، محاولين في ذلك استعمال وبقدر المستطاع أكثر المصادر التي تخدم الموضوع في شقيه النظري والتطبيقي، إضافة إلى اعتمادنا على النصوص التشريعية المتعلقة بالنظام المصرفي الجزائري.

10. نموذج الدراسة: **شكل (1): نموذج البحث المقترح**

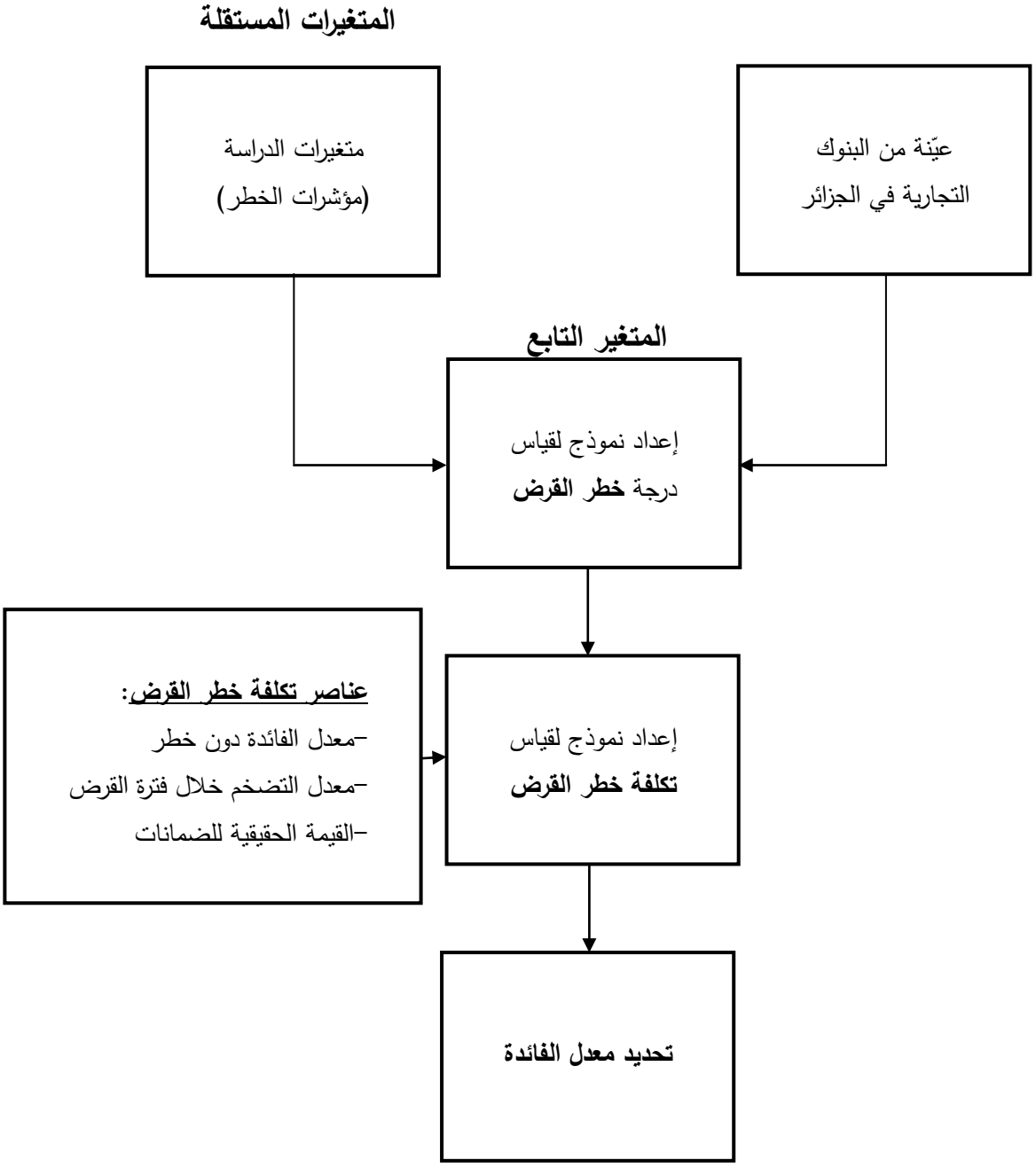

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال نموذج الدراسة أعلاه، أرجو أن أكون قد وُفقت في عرض موضوع البحث، بالشكل الذي يساعد الباحثين والمهتمين بهذا المجال في استيعاب كيفية قياس تكلفة خطر القروض في البنوك التجارية في الجزائر، بما يساهم في تحديد معدل الفائدة على عمليات الاقراض المختلفة في ظل التنافسية ما بين البنوك التجارية.

ختاماً، لا يفوتني الاشارة إلى بعض الصعوبات التي واجهتني في إعداد موضوع البحث، وهي صعوبات معهودة لدى الكثير من الباحثين في حقول المعرفة، وأخص بالذكر عدم توفر البيانات والمعلومات الكاملة حول عيّنة الدراسة في الجانب التطبيقي من البحث، نظرا لعدم وجود أقسام ومصالح مختصة في جمع وتبويب المعلومات والاحصاءات، إلى جانب عدم رغبة بعض مسؤولي عمليات الإقراض تقديم المعلومات والوثائق المطلوبة وتذرعهم في ذلك بأنها من الأمور الخصوصية وأنها ليست للإطلاع.

الفصل الأول

تشخيص خطر القروض البنكية

تمهيد

المبحث الأول: المخاطر البنكية

المبحث الثاني: خطر القرض على البنك

المبحث الثالث: أساليب التحكم في خطر القرض

خلاصة

تمهيد:

تلعب البنوك دوراً رئيسياً في تمويل وتنمية الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة وذلك من خلال الوظائف المختلفة التي تؤديها، والتي من أهمّها العمل كوسيط بين المدخرين والمستثمرين، ويعتبر الائتمان من أهم الأنشطة البنكية لأنه يمثل عصب الحياة بالنسبة للنشاط الاقتصادي كافة، وتقاس كفاءة البنك بشكل عام في مدى قدرته على توظيف الأموال المتوفرة لديه في مجال الاقراض، وأوجه التوظيف الأخرى بشكل كفء، إلاّ أن ذلك يعتمد على جودة القرض ونوعيته، فكلما كانت محفظة قروض البنك ذات نوعية جيدة ومخاطر قليلة انعكس ذلك بشكل ايجابي على كفاءة البنك وربحيته، ولذلك فإن البنوك تسعى إلى تطبيق سياسات ائتمانية ذات كفاءة تساعدها في التقليل من درجة المخاطر التي تتضمنها محافظها الائتمانية، وذلك من خلال الحدّ من احتمال تعرض قروضها للخطر.

وعلى ضوء التغيرات الهائلة والمتسارعة التي تشهدها الصناعة البنكية في ظل التطور الكبير في مجالات استخدام وتطبيق الأنظمة المعلوماتية والتقدم المتسارع في صناعة الاتصالات، فقد زادت التحديات التي تواجه البنوك، مما أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل البنكي ووضع الاجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الاثار السلبية لهذه المخاطر وادارتها بطريقة سليمة بما يخدم أهداف البنك، وقد اكتسب موضوع خطر القرض أهمية بالغة ومتزايدة لدى المختصين كما أدرجته لجنة بازل من ضمن أولوياتها كأحد أهم المحاور لتحديد الملاءة المصرفية.

لذا سنتناول في هذا الفصل من الدراسة تشخيص خطر القروض البنكية من خلال ابراز ماهية المخاطر البنكية، وكذا خطر القرض على البنك وأساليب التحكم فيه مقسمين إياه إلى ثلاثة مباحث نوجزها فيما يلي:

المبحث الأول: نتناول فيه المخاطر البنكية من حيث مفهومها وأنواعها، وأهمّ القرارات الصادرة عن لجنة بازل وأهميتها في إدارة المخاطر البنكية. وكذا عرض بعض التجارب الدولية في مجال إدارة وتسيير مخاطر القروض وهو موضوع المبحث الموالي.

المبحث الثاني: يختص بعرض موضوع خطر القرض على البنك، حيث نتطرق من خلاله إلى تعريف خطر القرض وأنواعه مع تحليل هذا الخطر وكيفية الكشف عنه بإستعمال التحليل المالي كأداة. ومن ثمّة البحث عن الأساليب الكيفية الكفيلة بالتحكم في خطر القرض وهو موضوع المبحث الموالي.

المبحث الثالث: نحاول من خلاله تقديم مختلف الأساليب الكفيلة للتحكم في خطر القرض على البنك خلال مختلف مراحله، أي خلال دراسة القرض ومن ثمّة التفاوض مع المقترض قبل منحه القرض وأخيرا متابعة عملية الاقراض حتى استرداد قيمة القرض.

المبحث الأول: المخاطر البنكية

تواجه البنوك في العصر الحالي العديد من المخاطر التي تؤثر على أدائها المالي وعلى حجم توظيفاتها واستثماراتها، والناتجة عن التطورات المتسارعة في مختلف الأنشطة، لا سيما من حيث ظهور منتجات جديدة وانشاء خدمات استثمارية جديدة، عدا عن التطورات التكنولوجية الهائلة وتطور الاتصالات والمعلومات. لذلك أصبح لزاما على البنوك أن تتخذ الاجراءات اللازمة للتعرف على هذه المخاطر وتحديدها ووضع الاجراءات المناسبة للحدّ من آثارها.

لذا يتناول هذا المبحث دراسة المخاطر التي تتعرض لها البنوك من حيث تحديد مفهومها وأنواعها، وأهمية القرارات الصادرة عن لجنة بازل في إدارة هذه المخاطر، مع عرض تجارب وأزمات بعض الدول في هذا المجال.

1-1- مفهوم المخاطر البنكية وأنواعها:

1-1-1- مفهوم المخاطر البنكية:

لقد تعدّدت المفاهيم لمصطلح المخاطر حيث لا يوجد مفهوم محدّد للمخاطر، وفيما يلي أهمّ هذه المفاهيم:

1- عرّفت لجنة التنظيم البنكي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الامريكية، المخاطر كمايلي: " احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحدّ من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث أنّ مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحدّ من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل البنكي من جهة أخرى." (محمد تركي، 2006، ص 76)

2- أمّا معهد المدققين الداخليين الأمريكيين عرّف المخاطر كما يلي: " مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكّد في عمليات التشغيل، والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها، ويمكن أن

يكون الأثر ايجابيا أو سلبيا، فإذا كان الأثر سلبيا يطلق عليه خطر أو تهديد، أمّا إذا كان ايجابيا يطلق عليه فرصة." (محمد تركي، 2006، ص 76)

يتّضح من خلال المفهومين أعلاه أنهما يشتركان في وجود آثار سلبية للمخاطر، على عمليات المؤسسة وأصولها بكافة أنواعها، أو وجود حالات عدم التأكّد أو عدم الاستقرار في أعمال المؤسسات ونتائجها، والتي تؤثر على أهداف المؤسسة، التي في النهاية تصبّ في الهدف الرئيسي لغالبية المؤسسات وهو تحقيق الأرباح لضمان الاستمرارية.

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف المخاطر البنكية على أنها أحد نتاج حالة عدم التأكد التي تقاس من خلال الانحراف عن العائد المتوقع، بحيث تنشأ المخاطر في البنك نتيجة أية عملية أو قرار ائتماني ينطوي على حالة عدم التأكد فيما يتعلق بالعائد، وعمليا فإن جميع عمليات البنوك تقريبا يرافقها مستوى معين من حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال الممنوحة في شكل قروض أو في تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة، وكل المخاطر تؤدي لاحتمالات تذبذب العائد وبالتالي توثر تأثيراً سلبياً على آداء البنك.

1-1-2- أنواع المخاطر البنكية:

تتعرض البنوك لأنواع متعددة من المخاطر، سواء بالنسبة إلى عملياتها أو أصولها، والتي قد تحدّ من قدّرتها على القيام بمهامها أو تؤثّر على قدّرتها على تحقيق أهدافها، ومن هذه المخاطر ما يمكن للبنك أن يؤثر فيها وتخضع لسيطرته، ومنها ما يكون ناتجا عن ظروف خارجية لا يستطيع البنك أن يؤثر فيها (عطا الرمحي، 2004، ص 19). وفي مايلي أهمّ أنواع المخاطر التي يمكن أن تتعرّض لها البنوك، آخذين بعين الاعتبار وجود تداخل بين هذه الأنواع، حيث يمكن أن يشمل أحدها مخاطر أخرى. مع العلم أنّه تمّ الوصول إلى مفاهيم هذه المخاطر بهذه الصيغة وهذا بعد دراسة كافة المفاهيم ضمن المراجع المعتمدة، وفي مايلي أهم هذه الأنواع: (عقل مفلح، 2000، ص 50)

1- مخاطر مالية: وتتمثل المخاطر المالية في كل من مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال، إضافة إلى مخاطر المضاربة المتمثلة في مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف، والمخاطر السوقية الناتجة عن التغيرات الحاصلة في السوق الخارجي.

2- مخاطر تشغيلية: وتنشأ هذه المخاطر نتيجة لعدم أداء الوظائف التشغيلية بالشكل اللازم، وأهم أنواعها مخاطر التكنولوجيا والتشغيل الناتجة عن عدم كفاءة الاستثمارات التكنولوجية في تخفيض

التكاليف المتوقعة من استخدامها في العمل، ومخاطر الادارة الناتجة عن عدم توفر عنصر الثقة داخل البنك في حدّ ذاته.

3- مخاطر تجارية: تنقسم هذه المخاطر إلى مخاطر قانونية ناشئة عن عدم التوافق مع القوانين والتشريعات الصادرة عن السلطات النقدية (البنوك المركزية وسلطات النقد)، ومخاطر نظامية تتعرض لها البنوك عامة.

4- مخاطر الأحداث: كالمخاطر السياسية وأزمات البنوك.

وكما سبق الاشارة إليه، فإنّ هناك تداخلا بين هذه المخاطر، فالمخاطر التشغيلية تتضمّن مثلا المخاطر القانونية، ومخاطر السوق على سبيل المثال تتضمن مخاطر التغيّر في سعر صرف العملات ومخاطر التغيّر في سعر الفائدة وهكذا...الخ. والجدير بالذكر، أن مخاطر التشغيل من أهمّ المخاطر التي يتمّ التركيز عليها من قبل إدارات البنوك، وقد حظيت باهتمام كبير من طرف لجنة بازل لما لها من أثر في تقوية ملفات المخاطر لدى البنوك، لاسيما وأن الاستخدام المتزايد للخدمات الجديدة ذات الحجم الكبير، والتطور التكنولوجي المتسارع، وتنامي التجارة الالكترونية، وانتشار عمليات التوريد الخارجي، واستخدام التقنيات التمويلية الحديثة. مع أنّ هذه التطورات أدّت إلى التقليل من مخاطر السوق ومخاطر الائتمان، إلاّ أنّها زادت من امكانية التعرض لمخاطر التشغيل، لذلك خصصت لجنة بازل ورقة مستقلة تعالجها من كافة الجوانب.

1-2- أهمية قرارات لجنة بازل في إدارة المخاطر البنكية:

في ظل التطور الذي شهدته الأسواق العالمية وزيادة شدة المنافسة المحلية والدولية، أضحت البنوك عرضة للعديد من المخاطر، لذلك ظهرت لجنة بازل من أجل تقوية وتدعيم مرونة النظام المصرفي. ولقد أهتمت لجنة بازل بموضوع إدارة المخاطر البنكية، وأعتبرته من أولويات الأعمال الواجب معالجتها في القطاع المصرفي.

شُكلت لجنة بازل في سنة 1974 من طرف السلطات الرقابية؛ أي محافظي البنوك المركزية؛ لمجموعة الدول الصناعية العشر تحت اشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بال السويسرية. تقوم هذه اللجنة بوضع المعايير الرقابية البنكية للدول الأعضاء وخاصة المتعلق منها بالملاءة المالية للبنوك، غير

أن معاييرها غير مُلزمة حيث يُنظر لها بمثابة توصيات، ولأهمية المعايير التي تضعها هذه اللجنة، فقد أخذت الصبغة العالمية حيث تمّ اعتمادها من قبل أكثر من مائة دولة، وكونها أخذت الصبغة العالمية فإنّ ذلك جعلها تأخذ الشكل الإلزامي لكون تلك المعايير أصبحت من متطلبات التعامل ما بين البنوك عالميا.

إنّ معيار بازل1 الذي تمّ اعلانه في جويلية 1988 يبيّن الدور الكبير الذي لعبته مقررات لجنة بازل في التعامل مع المخاطر البنكية وكيفية إدارتها، وقد ركزت على جانب هام جدا وهو نسبة كفاية رأس المال من ناحية، وأصوله المرجحة طبقا لدرجة المخاطرة من ناحية أخرى، بحيث لا تقل نسبة رأس المال إلى تلك الأصول عن 8% كحدّ أدنى. وقد ألتزمت الدول الأعضاء في لجنة بازل بتوحيد طرق الرقابة من طرف بنوكها المركزية، ورفع نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك تدريجيا لتصبح في حدود 8% من مجموع أصولها الخطرة بنهاية سنة 1992. (خوالدي، 2024/2023، ص 31)

لقد بقي معيار بازل1 مطبق لدى البنوك حتى سنة 1999، حيث تقدمت لجنة بازل باقتراح جديد لمعالجة المشاكل التي أثيرت بشأن معيار بازل1 من أجل احتساب نسبة كفاية رأس المال للبنوك والذي سمي بمعيار بازل2، ووفقا لآلية عمل هذا المعيار فإنّه يتّم تقسيم موجودات البنك إلى مجموعات مختلفة وفقا لمخاطرها التي يتمّ التعامل معها بدرجة عالية من الدّقة والحساسية، وإعطاء كل مجموعة من هذه الموجودات وزناً معيّناً من المخاطر، يتناسب وحجم هذه المخاطر، إذ لم تعُد هناك نسبة كفاية رأس مال واحدة تُطبق على كافة البنوك، وإنما تتحدد هذه النسبة لكل بنك استناداً إلى تركيبة موجودات هذا البنك وطبيعة المخاطر المرتبطة بها والتي يتّم تحديدها وقياسها بشكل دقيق من طرف البنك.

إنّ معيار بازل2 الذي دخل حيّز التنفيذ الفعلي بداية سنة 2007، تعامل مع المخاطر نفسها التي تعامل معها معيار بازل1، وأضاف نوعا جديدا من المخاطر هي المخاطر التشغيلية، وقد قامت لجنة بازل وبموجب هذا المعيار بوضع طرق قياس تقيس من خلالها هذه المخاطر، والتي على ضوء عملية القياس تتحدد نسبة كفاية رأس المال المطلوبة لكل بنك؛ علما أن معيار بازل2 أبقى على نسبة الحدّ الأدنى لكفاية رأس المال أي 8%؛ كما وردت في بازل1. هذه الطرق تتدرج في التعقيد من حيث الوسائل والأسس المستخدمة في تقييم وقياس المخاطر، فكلما تقدم البنك في طرق قياس المخاطر انعكس ذلك ايجاباً عليه من خلال انخفاض حجم رأس المال التنظيمي المطلوب من قبله لمواجهة هذه المخاطر، وبالتالي انخفاض تكلفة الأموال لديه مقارنة بالبنوك الأخرى التي لا تتوافر لديها هذه الميزة، مما يعني

اعطاءها قدرة تسويقية أكبر لتسويق وبيع منتجاتها نتيجة قدرتها منح قروض بأسعار تفضيلية وأقل من البنوك المنافسة. (خوالدي، 2024/2023، ص 36)

وحيث أن زبائن البنك المقترضين وفقا لمعيار بازل2 يجب قياس مخاطرهم سواء كانوا أفراداً أو شركات، فإن هذا الأمر يتطلب من البنوك ايجاد الوسائل والأدوات لقياس تلك المخاطر. مما أعطى هذه الدراسة أهمية إضافية، لكونها أصبحت من إحدى الوسائل المساعدة للبنوك الوطنية في تطبيق معيار بازل2 في جانبه المتعلق بخطر القروض البنكية من خلال توفير الآلية المناسبة التي تستطيع البنوك من خلالها قياس خطر القروض البنكية، ومساعدتها على التوافق مع متطلبات معيار بازل2. إضافة إلى تطوير أساليب وطرق قياس المخاطر لدى البنوك التجارية بالجزائر، بحيث يمكّنها ذلك من التحديد والقياس الدقيق لمخاطرها وبالتالي احتساب نسبة كفاية رأس المال بصورة صحيحة ودقيقة بما يتلاءم مع حجم ونوعية المخاطر الموجودة لديها.

تجدر الاشارة، أنّه وعقب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، برزت العديد من نقاط الضعف في معيار بازل2 أهمّها عدم قدرة البنوك على إدارة سيولتها ومراقبة وضعياتها المالية، مما دفع لجنة بازل إلى تقديم اقتراح جديد يهدف إلى تعزيز الاستقرار في النظام المالي تقليصاً لإحتمال حدوث أزمات مستقبلية سُمي بمعيار بازل3. دخل معيار بازل3 حيّز التنفيذ بداية سنة 2013 وينص على الزيادة في نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 10.50% بحلول سنة 2019، بهدف تدعيم الصلابة المالية للبنوك من خلال تقوية بنية رؤوس أموالها وتحسين نوعيتها وشفافيتها. فمن خلال معيار بازل3، قامت اللجنة بتحسين الدعائم الثلاثة التي يقوم عليها المعيار، المتمثلة في متطلبات رأس المال، عمليات المراجعة والمراقبة وانضباط السوق. مع استحداث عنصرين آخرين هما نسبتي السيولة والرافعة المالية لما لهما من أهمية في إدارة المخاطر البنكية. (جواني، 2024/2023، ص 107)

وفي سنة 2017، تمّ ادخال تعديلات هامة على المعايير المصرفية الدولية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث أصدرت هذه الأخيرة ورقة نهائية أُطلق عليها مقررات بازل4، حيث ركزت فيها على حساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وتحسين معدل رأس مال البنوك لمواجهة المخاطر المحتملة. وكان الهدف من كل هذا، تعزيز معايير الحدّ الأدنى لمتطلبات رأس المال على المستوى العالمي من أجل التعامل مع الأزمات المالية السابقة والحدّ من أزمات مالية قادمة. (جواني، 2024/2023، ص 114)

مما سبق، يمكن القول أن اتفاق بازل الجديد وما يتضمنه من توصيات خاصة بمعايير كفاية رأس المال ينطوي على العديد من التحديات للبنوك والتي يتعيّن عليها الاستعداد لمواجهتها من الآن، حيث يتملك النظام البنكي الجزائري إطار واضح للرقابة المصرفية وفّرته التشريعات والقوانين ويستهدف تحقيق السلامة والأمان المصرفي، غير أن واقع الأمر يبيّن أن الرقابة المصرفية في الجزائر مازالت تعاني من بعض أوجه الضعف والقصور والتي تتطلب إدخال تحسينات عليها. هذا على غرار بعض الدول التي عانت من مخاطر القروض المتعثرة والتي كانت لها انعكاسات سلبية على البنوك والزبائن على حدّ سواء.

1-3- عرض تجارب بعض الدول:

لم تقتصر المخاطر البنكية على دول بعينها، بل امتدت لتشمل كافة الدول سواء النامية منها أو المتقدمة. وقد بلغت هذه الظاهرة شدّتها إلى حدّ الأزمة في بعض الدول، وكانت لها عواقب وخيمة مثل ما حدث في دول شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية، بينما اقتصرت في بعض الدول الأخرى على تأثير محدود على كل من الاقتصاد والبنوك التجارية مثلما حدث في اليابان والصين والأردن.

وقد تباينت ردود فعل الدول والسلطات النقدية التي عانت من أزمة القروض المتعثرة والتي أثرت على كل من الزبائن والبنوك، فمنها من تدخل بشكل مباشر ووضع مجموعة من القواعد الملزمة لتسوية هذه القروض كما حدث في الكويت، بينما ترك البعض الآخر العلاج على مستوى البنوك لتشخيص كل حالة على حدى ووضع الضوابط والحلول المناسبة لها بما يكفل السيطرة على ترشيد عملية الاقراض كما حدث في كل من الامارات العربية وقطر. بينما حرصت البنوك الأمريكية على مواجهة القروض المتعثرة بتكوين مخصصات معتبرة لها على حساب الأرباح الموزعة على المساهمين. وسنتناول بالعرض والتحليل تجارب هذه الدول، كل تجربة على حدى مع اختيار نماذج من الدول النامية وأخرى من الدول المتقدمة والأكثر تقدما مع ابراز طرق العلاج لإمكانية استخلاص الدروس المستفادة لتجربة الجزائر.

1-3-1-تجربة اليابان:

شهدت البنوك اليابانية أزمة كبيرة مع القروض المتعثرة، وترجع جذور هذه المشكلة إلى بداية فترة التسعينيات، ومرور الاقتصاد الياباني بمرحلة عُرفت باقتصاد الفقاعة ECONOMIE DE LA BULLE، وكان ذلك نتيجة اجراءات التحرر المالي التي اتبعتها السلطات النقدية اليابانية، والتي شملت تخفيض معدلات الفائدة مما أدى إلى تقليص هوامش الربح لدى البنوك، وتنافسها عل تقديم القروض للشركات

الصغيرة، وزيادة معتبرة في حجم قروض الاستثمار في الأراضي والأسهم مع تقديم تسهيلات في القيود الائتمانية في البنوك، ومرور البلاد بمرحلة ازدهار غير مبنية على أساس متين، فأرتفعت أسعار الأراضي والأسهم بشكل مبالغ فيه، وعندما انفجرت هذه الفقاعة وانخفضت أسعار الأراضي والأسهم والعقارات بصورة كبيرة، ترتّب عليها عدم قدرة المدينين على السداد وظهور الديون المتعثرة التي عانى منها الاقتصاد الياباني لفترة طويلة. (أشرف عبد المنعم، 2004، ص 111)

يعتبر بنك اليابان المركزي بنك البنوك وبنك الحكومة، بحيث لا يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية التي تتمتع بها البنوك المركزية في الدول الأوروبية أو في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقوم وزارة المالية اليابانية بالدور القيادي للاقتصاد ككل ولها دور هام في رسم السياسات النقدية، وتختلف طبيعة عمل البنوك التجارية في اليابان عنها في الدول المتقدمة حيث لا يقتصر دورها على البعد الاقتصادي فقط، ولكن لها أيضا بعد سياسي واجتماعي، مما يبرر الدعم الحكومي الذي تقدمه اليابان للبنوك بغرض حمايتها والعمل على عدم تعثرها.

لقد تمثّلت التوظيفات الرئيسية في البنوك اليابانية داخليا في منح التسهيلات الائتمانية للشركات، المضاربة في سوق الأوراق المالية وكذا الاستثمارات العقارية. كما تمثّلت هذه التوظيفات خارج اليابان في الاستثمار في بورصات الدول الصناعية وكذا الاستثمار في السندات الحكومية وأذونات الخزينة، والسبب في ذلك راجع إلى ارتفاع العائد خصوصا وأن معدلات الفائدة في اليابان منخفضة.

يرجع ظهور الديون المتعثرة في البنوك اليابانية للأسباب التالية: (أشرف عبد المنعم، 2004، ص 113)

- الاسراف في منح التسهيلات الائتمانية لأغراض سياسية واجتماعية.

- انتشار الرشوة والفساد في بعض قطاعات العمل المصرفي وتسهيل منح القروض دون مراعاة الاجراءات والضوابط المعمول بها.

- زيادة حجم الاستثمارات اليابانية في الخارج مقارنة بالداخل نتيجة انخفاض أسعار الفائدة وركود الاقتصاد الياباني لزيادة المدخرات عن الاستثمارات والفائض المتراكم سنويا في الميزان التجاري، مما أثر سلبا على السوق اليابانية نتيجة الأزمات الخارجية كأزمة جنوب شرق آسيا والحادي عشر من سبتمبر.

ونتيجة للأسباب السابقة، وتضخم حجم الديون المتعثرة كان لابدّ أن تدخل اليابان وبقوة في هذه الأزمة الاقتصادية والتي تمثّلت نتائجها فيمايلي:

1- انهيار العديد من البنوك بسبب وجود فجوة كبيرة بين أصولها وخصومها نتيجة العبء الكبير للقروض المتعثرة ومن بينها -على سبيل المثال لا الحصر-: (أشرف عبد المنعم، 2004، ص 114)

- انهيار مؤسسة ياما تشي وهي رابع أكبر مؤسسة مالية متخصصة في اصدار السندات، واعلانها عن التوقف عن النشاط في أواخر شهر نوفمبر 1998، حيث أندفع المستثمرون في هذه المؤسسة التي تعاني من قروض متعثرة قدرها 330 بليون ين أي ما يقارب 2.6 بليون دولار، وقاموا باسترداد أوراقهم المالية التي بلغت 12000 بليون ين أي ما يقارب 93.2 بليون دولار، مما أدى إلى انهيار المؤسسة وتراجع مؤشر نيكاي بنحو 15 ألف نقطة.
- إعلان بنك هوكايدو تاكو شوكو التوقف عن النشاط في أواخر شهر نوفمبر 1997، بسبب أزمة الديون المتعثرة التي بلغت 935 بليون ين، حيث تمّ نقل جميع عملياته المصرفية إلى بنك نورث باسيفيك، حيث أعلن البنك المركزي الياباني أنه سيقوم بتوفير التمويل اللازم للبنك في شكل قروض دون فائدة، لضمان تمكين البنك من إعادة أموال المودعين.
- إعلان بنك طوكيو سيتي إفلاسه في أواخر شهر نوفمبر 1997، مع نقل أصوله إلى بنك سفواي.

1-3-2-تجربة الصين:

استطاعت الصين تجاوز الأزمة المالية الاقتصادية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا في عام 1997، إذ تمكنت من تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيّدة، ويرجع سبب ذلك إلى قوة الاقتصاد الصيني بما في ذلك الفائض في الحساب الجاري وإلى تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها، مما ساعد في تعزيز احتياطاتها من العملات الأجنبية.

وما يميّز الصين في معالجة القروض المتعثّرة هو طبيعة النظام الاقتصادي الصيني القائم على ما يسمى بإشتراكية السوق التي لا يزال القطاع العام فيها مهيمنا على كامل النشاط الاقتصادي بشكل عام. وعلى الرغم من ذلك فقد طبقت الصين برنامجا إصلاحيا تدريجيا يهدف إلى إعطاء حرية لممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية وفق المنهج الرأسمالي القائم على تطبيق مبدأ اقتصاد السوق والملكية

الخاصة. إلاّ أن معظم النشاطات الاقتصادية كانت تحت هيمنة الدولة ومسيّرة من طرفها، مما شجّع الحكومة على دفع البنوك لمنح قروض لمؤسسات القطاع العام وخاصة الانتاجية منها، حتى وإن لم تكن هذه المؤسسات مؤهلة للحصول على القروض البنكية، وفي هذا الاطار تفاقمت أزمة القروض المتعثّرة لدى البنوك الصينية.

مما تجدر الاشارة إليه، أن هناك نوعان من البنوك في الصين؛ النوع الأول وهي البنوك العمومية التابعة للدولة، أما النوع الثاني فهو يمثل البنوك الخاصّة، إلاّ أن البنوك العمومية تستحوذ على النصيب الأكبر من السوق المصرفي في الصين، حيث أن حصة أكبر أربعة بنوك عمومية تمثّل 70% من حجم الودائع من جهة وحجم الائتمان من جهة أخرى. وقد اتخذت الحكومة الصينية جملة من الاجراءات والتدابير لتعزيز مكانة القطاع المصرفي من ضمنها إعادة هيكلة رؤوس أموال البنوك التي تعود ملكيتها للدولة وتطبيق الأنظمة والمعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى تأسيس أربع شركات لإدارة الموجودات، وتطبيق مفهوم مقايضة الديون بحقوق الملكية في إطار معالجة القروض المتعثّرة.

وفي سنة 1988، قام البنك المركزي الصيني بتحديد القروض التي تدخل تحت مفهوم القروض المتعثّرة وهي: القروض المستحقة وغير المسددة، القروض المشكوك في تحصيلها والقروض الرديئة. وحسب التعليمات الصادرة من البنك المركزي الصيني، فعلى البنوك العمومية التابعة للدولة أن تلتزم بعدم زيادة القروض المتعثّرة في محافظها الائتمانية عن النسب التالية: (أحمد حسين، 2003، ص 158)

- أن لا تزيد قيمة القروض المستحقة وغير المسدّدة عن 5% من اجمالي القروض.
- أن لا تزيد قيمة القروض المشكوك في تحصيلها عن 5% من اجمالي القروض.
- أن لا تزيد قيمة القروض الرديئة عن 5% من اجمالي القروض.

إلاّ أنّ القروض المتعثّرة في حقيقة الأمر، زادت بشكل كبير وواضح عن هذه المعايير حيث قدّرت بحوالي 24% من إجمالي حجم القروض قبل أزمة الدول الآسيوية وبحوالي 29% بعد الأزمة. كما تشير بعض الاحصائيات، أن القروض المتعثّرة لدى البنوك الصينية في سنة 2001 وصلت تقريبا إلى 40% من إجمالي حجم القروض لديها. و ما يلفت الانتباه، أن حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية يعادل حوالي 65% من إجمالي حجم القروض لدى كافة البنوك في القطاع المصرفي الصيني.

من خلال ما سبق ذكره، بدأت الصين تهتم بشكل واضح بمشكلة القروض المتعثّرة حيث قامت بتأسيس ثلاثة بنوك متخصصة وهي: بنك التنمية والائتمان، بنك التنمية الصناعية وبنك التصدير والاستيراد. ولم يسمح لهذه البنوك الثلاثة بقبول ودائع الأفراد على عكس البنوك العمومية الرئيسية وعددها أربعة بنوك، وقد سمح للبنوك المتخصصة بالمساهمة في رؤوس أموال الشركات، أي أنها تقوم بمهام بنوك الاستثمار، وبذلك أصبحت البنوك العمومية هي المصدر الرئيسي لإقراض شركات القطاع العام، وقد قامت الحكومة بتحمل عبء القروض المتعثّرة على مؤسسات القطاع العام، وقد قدّر المبلغ الذي تحمّلته خزينة الدولة جراء ذلك ما يعادل 4.8 بليون دولار.

وفي سنة 1999، قامت الحكومة الصينية بتأسيس أربع شركات لإدارة الموجودات، تتولى إدارة وتحصيل القروض المتعثّرة المحوّلة إليها من البنوك العمومية الرئيسية، حيث تمّ تخصيص شركة لكل بنك، وتمّ تحويل مبلغ 10 بليون يوان أي ما يعادل 1.2 بليون دولار لكل شركة من هذه الشركات. ويقدّر حجم القروض التي تديرها شركات إدارة الموجودات الصينية بحوالي 1.3 ترليون يوان وهي تعادل ما يقارب 19% من إجمالي حجم القروض الممنوحة لمؤسسات القطاع العام، بحيث تعمل هذه الشركات وفق أسلوبين: (أحمد حسين، 2003، ص 160)

- **الأسلوب الأول:** تحويل جزء من ديون الحكومة اتجاه البنوك إلى شركات إدارة الموجودات بمعدل فائدة 2.25%، مقابل تحويل قروض متعثّرة من البنوك إلى هذه الشركات بنفس قيمة القرض الحكومي المحوّل. وتقدّر قيمة القروض المحوّلة من البنوك إلى شركات إدارة الموجودات وفق هذا الأسلوب بحوالي 40% من مجموع القروض المتعثّرة المحوّلة لها.
- **الأسلوب الثاني:** قيام البنوك العمومية بشراء سندات صادرة عن شركات إدارة الموجودات بمبلغ يعادل قيمة القروض المتعثّرة المحوّلة من البنوك إلى هذه الشركات، بحيث هذه السندات مضمونة من طرف وزارة المالية الصينية وبمعدل فائدة مقداره 2.5%. وتقدّر قيمة القروض المحوّلة من البنوك إلى شركات إدارة الموجودات وفق هذا الأسلوب بحوالي 60% من مجموع القروض المتعثّرة المحوّلة لها.

للإشارة هنا، تتولى شركات إدارة الموجودات مهمة التعامل مع المقترضين المتعثرين من حيث متابعة تحصيل القرض، المساهمة في ايجاد الحلول التي من شأنها مساعدة المؤسسات المقترضة المتعثّرة على الخروج من أزمتها، بما في ذلك المشاركة في مهمة إعادة هيكلة هذه المؤسسات. وفي مايلي جدول

يبيّن حجم القروض المتعثّرة التي تمّ تحويلها من طرف البنوك العمومية الرئيسية إلى شركات إدارة الموجودات لسنتي 1999 و2000:

جدول(1-1): حجم القروض المتعثّرة المحوّلة من البنوك العمومية الرئيسية في الصين إلى شركات إدارة الموجودات لسنتي 1999 و2000.

الوحدة: مليون يوان

إسم شركة إدارة الموجودات	إسم البنك العمومي المحوّل	حجم القروض المحوّلة
Orient Asset Management	Bank of China	267.40
Great Wall Asset Management	Agriculture Bank of China	345.80
Cinda Asset Management	China Construction Bank	373.00
Huarong Asset Management	Industrial & Commercial Bank of China	407.70
	اجمالي القروض المتعثّرة المحوّلة	**1393.90**

المصدر: (أحمد حسين، 2003، ص 161)

تجدر الاشارة في هذا المجال، إلى أنّ اجمالي حجم القروض المتعثرة التي كانت ماتزال في ميزانيات البنوك العمومية الكبرى في نهاية سنة 2001 يقدّر بحوالي 2 ترليون يوان، وإذا ما أضفنا إلى هذا الرقم مبلغ القروض المتعثرة التي تمّ تحويلها من البنوك إلى شركات إدارة الموجودات والذي يقدّر بحوالي 1.4 ترليون يوان، فإن اجمالي حجم القروض المتعثّرة لدى البنوك العمومية الكبرى سيبلغ 3.4 ترليون يوان، أي ما يعادل 42% من اجمالي حجم القروض لدى هذه البنوك. أي أنّه يمكن تقدير مجموع قروض البنوك العمومية الكبرى بحوالي 8.1 ترليون يوان، وبما أنّ قروض هذه البنوك تعادل 70% من حجم القروض في القطاع المصرفي الصيني كما تمّت الاشارة إليه سابقا، فإنّه يمكن تقدير حجم القروض في القطاع المصرفي الصيني لسنة 2001 بحوالي 11.6 ترليون يوان، أي أنّ حجم القروض لدى بقية البنوك في الصين يقدّر بحوالي 3.5 ترليون يوان، وحيث أن نسبة القروض المتعثّرة على مستوى القطاع المصرفي الصيني تقدّر بـ40% فإنّ مبلغها يقدّر بحوالي 4.64 ترليون يوان. وعليه

فإنّ مبلغ القروض المتعثّرة لدى البنوك الخاصّة سيكون 1.24 ترليون يوان أي ما يعادل 35% تقريبا من حجم القروض لدى هذه البنوك، وهي تقلّ عن النسبة لدى البنوك العمومية بحوالي 7% إلاّ أنّها مع ذلك تبقى مرتفعة، مما يعني أن كلا النوعين من البنوك يعاني من مشكلة القروض المتعثرة.

وفي الآونة الأخيرة، بدأت شركات إدارة الموجودات الصينية ببيع جزء من القروض الموجودة في محافظها، فخلال شهر جانفي من سنة 2002 قامت الشركات الأربعة والسابق ذكرها ببيع قروض قيمتها الاسمية 28.8 بليون دولار، أي ما يعادل 9% من اجمالي رصيد محفظة القروض المتعثّرة لديها والذي يبلغ حوالي 1.4 ترليون يوان أي ما يعادل 326.90 بليون دولار، وقد تمّ البيع بسعر 15 بليون دولار، أي بمعدل خصم مقداره 48%، وقد قام بشراء هذه القروض مستثمرون صينيون وأجانب.

مايمكن استخلاصه، أن الحجم المعتبر من القروض المتعثّرة يعود إلى المؤسسات العمومية المقترضة، وهو أمر معلوم لدى البنوك ولدى المقترضين أنفسهم، لأنّ جزءا من القروض يمنح لمؤسسات متعثّرة غير قادرة على السداد. وفيما يلي أهمّ أسباب تعثّر هذه المؤسسات:

- زيادة أعباء نفقات التقاعد والخدمات الاجتماعية الأخرى.
- ارتفاع عبء المديونية وكلفة التمويل المتمثلة في الفوائد البنكية.
- ضعف أنظمة الحوافز للمؤسسات المتميّزة أو عدم توفّرها.
- انتشار ظاهرة الفساد والمحسوبية في المؤسسات العمومية الصينية.
- وجود خسائر تشغيلية لدى عدد كبير من المؤسسات العمومية نتيجة استخدام تكنولوجيات قديمة، وارتفاع حجم العمالة مما جعل الكثير من المؤسسات تعاني من مشكلة البطالة المقنّعة.

1-3-3- تجربة الأردن:

عرف الجهاز المصرفي الأردني مشكلة القروض المتعثرة منذ فترة الثمانينات، وقد أدى تزايد وتعقد هذه المشكلة إلى توقف بعض البنوك عن العمل وإفلاسها في تلك الفترة، من أهمها بنك البتراء، بنك الأردن والخليج، المصرف السوري الأردني وبيت الاستثمار الاسلامي. وتمثّلت أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع تلك المشكلة آنذاك في: (بوعزه شارف، 2004، ص 49)

أ- **أسباب إدارية:** وهي أسباب متعلقة بالإدارات التنفيذية العليا للمؤسسات المصرفية التي لم تمارس مهامها بجدّية، مع اتباع سياسات عشوائية في اتخاذ القرارات، وعدم التقيّد بتعليمات البنك المركزي.

ب- أسباب ائتمانية ومصرفية: من أهمها عدم وجود سياسة ائتمانية واضحة، مما أدى إلى استخدام الاعتبارات الشخصية في اتخاذ قرارات منح القروض، حيث أصبح الائتمان مقتصرا على فئة معينة من الزبائن ذوو المصالح والنفوذ مقابل ضمانات غير كافية، حيث تبيّن في أغلب الحالات أن الكثير من الضمانات التي قُيّمت بمبالغ باهضة عند منح الائتمان لا تساوي إلاّ جزءاً بسيطا من قيمة القرض، ضف إلى ذلك غياب نظام فعال لمتابعة القروض.

ت- أسباب رقابية: تمثّلت في عدم فاعلية أساليب الرقابة الداخلية في هذه البنوك، حيث تميّزت بغياب أنظمة تبادل المعلومات بين الادارات المختلفة للبنك، أو تبني أدوات رقابة داخلية غير فعّالة، إضافة إلى عدم فاعلية أدوات الرقابة الخارجية. ضف إلى ذلك، هناك عوامل اقتصادية ساعدت في ظهور مشكلة القروض المتعثرة، من أهمّها الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرّ بها الاقتصاد الأردني آنذاك، مما أدى إلى تدهور قيمة الدينار الأردني وحدوث ركود اقتصادي حاد.

بالرغم من التجربة التي مرّت بها البنوك التجارية الأردنية في الثمانينات، وتحسن وضع الجهاز المصرفي الأردني خلال السنوات الأخيرة، حيث لعب إنفتاح الأسواق المالية والمصرفية على بعضها، ووجود المنافسة الحادة بين البنوك لجذب أكبر عدد ممكن من الزبائن، دورا كبيرا في تطوير خدمات البنوك الأردنية ومسايرتها التكنولوجيات الحديثة، إلاّ أنّها لازالت تعاني من مشكلة تعثر القروض إلى يومنا هذا. وتسعى البنوك الأردنية إلى تحقيق أهداف كثيرة بغية تخطي أزمتها وتفاديها مستقبلا، ومن أهمّ هذه الأهداف تخفيض حجم التسهيلات غير العاملة كمرحلة أولى من إجمالي التسهيلات والتركيز على التسهيلات غير المباشرة، تحسين جودة محفظة القروض، القيام بدراسة دقيقة للضمانات التي يقدمها الزبائن، إضافة إلى تطوير نظام فعال لمتابعة القروض وحركة الحسابات وتصنيفها، مع استحداث دائرة لضبط مخاطر الائتمان لتتولى مهام مراقبة ومراجعة وتدقيق عمليات منح الائتمان، والتأكد من توافقها مع السياسة الائتمانية وتعليمات السلطة النقدية.

1-3-4- تجربة السودان:

تمّ تصنيف البنوك السودانية إلى ثلاثة شرائح تبعاً لدرجة التعثر التي تعكسها بيانات هذه البنوك (تعثر كبير-تعثر متوسط-تعثر بسيط)، وقد شمل التعثر الكبير كل من بنك الخرطوم، البنك السعودي وبنك الشمال الاسلامي. في حين ضمّ التعثر المتوسط كلا من بنك العمال السوداني، بنك البركة وبنك التضامن الاسلامي، أمّا التعثر البسيط فقد شمل بنك المشرق، البنك الأهلي والبنك العقاري.

وقد تدخل البنك المركزي السوداني من خلال دراسة الأسباب الحقيقية للتعثر، وشملت الدراسة فحص النقاط التالية:

- أسس و ضوابط منح التمويل،
- أنواع الضمانات التي يركّز عليها البنك،
- علاقة الضمان بمنح التمويل من الناحية العملية،
- الخطوات المتبعة لمتابعة العملية الائتمانية،
- أسباب التعثر في السداد،
- حجم التمويل المتعثر لمماطلة الزبائن.

ولقد أعتبرت الدراسة أن الزبائن الذين يتمتعون بملاءة وقدرة على السداد ولديهم ضمانات مقدمة للبنوك، ولا يقومون بسداد التزاماتهم هم زبائن متعثرين بسبب المماطلة، حيث بلغت نسبتهم 33.6% من مجموع التسهيلات المتعثرة بالجهاز المصرفي أي ما قيمته 4.2 مليار دينار، وبنسبة 14.5% من إجمالي التسهيلات الممنوحة.

ولقد أتخذ البنك المركزي السوداني جملة من الاجراءات لمواجهة هذا التعثر، حيث تمّ تقسيم البنوك التي لديها ديون متعثرة إلى درجات وفق الشكل التالي: (أشرف عبد المنعم، 2004، ص 93)

- بنوك لديها ديون متعثرة أكثر من 20% تكون تحت المسؤولية والإشراف المباشر لمحافظ البنك المركزي شخصيا.
- بنوك لديها ديون متعثرة تتراوح ما بين 15% و20% تكون تحت مسؤولية النائب الأول لمحافظ البنك المركزي.
- بنوك لديها ديون متعثرة تتراوح ما بين 10% و15% تكون تحت مسؤولية النائب الثاني لمحافظ البنك المركزي.

- بنوك لديها ديون متعثرة تتراوح ما بين 6% و10% تكون تحت مسؤولية المدير العام لإدارة تنمية الجهاز المصرفي.

وتتمثل مسؤولية كل فرد عن مجموعته في:

1- وضع برنامج محدد لسداد الديون من خلال تحويل الأصول المرهونة للبنك إلى سيولة.

2- الاتجاه إلى إنشاء مؤسسة مؤقتة لإدارة الديون المتعثرة تكون مهمتها رعاية هذه الحالات ومتابعة التوصل إلى حلول، وجدولة للجادين منهم.

3- العمل على اعتماد البنوك على الضمانات المقدمة فقط عند منحها التمويل، بحيث يجب أن تقوم بإجراء الدراسات السليمة للنشاط الممول والتأكد من سمعة الزبون في السوق ولدى الجهاز المصرفي.

4- تفعيل إدارات الائتمان بالبنوك بالإطارات المصرفية المؤهلة من حيث الكفاءة والخبرة.

5- تفعيل دور الرقابة الداخلية بالجهاز المصرفي للتأكد من سلامة التصديق والمتابعة لمختلف العمليات.

6- مراجعة شاملة لكل التشريعات والقوانين الصادرة، لسد كل الثغرات أمام الزبائن المتعثرين وإلزامهم بالوفاء بإلتزاماتهم.

1-3-5- تجربة قطر:

قام بنك قطر الدولي الاسلامي في سنة 1999 بإجراء دراسة كانت الأولى من نوعها، حيث تناول بالبحث والتحليل مشكلة القروض المتعثرة في البنوك القطرية وشملت الدراسة: (أشرف عبد المنعم، 2004، ص 94)

- حجم التمويل المتعثر المنسوب إلى اجمالي التسهيلات،
- حجم التمويل المتعثر المنسوب إلى الصيغ التمويلية،
- السبب الرئيسي لظهور القروض المتعثرة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: (أشرف عبد المنعم، 2004، ص 95)

1- أوضحت الدراسة أن 44.5% من البنوك التي شملتها الدراسة، يفوق التمويل المتعثر بها نسبة الـ 5% من اجمالي التسهيلات، وحوالي 29.5% من البنوك تتراوح القروض المتعثرة بها بين 3%-5%. في حين أن ما نسبته 26% من هذه البنوك كانت نسبة التمويل المتعثر بها أقل من 3% من اجمالي التسهيلات.

2- كما أوضحت الدراسة أن صيغ المرابحة هي أكثر صيغ التمويل التي لازمتها حالات التعثر، حيث بلغت نسبتها 77.5% من اجمالي القروض المتعثرة، لتليها صيغة المشاركة بنسبة 11.5%. أمّا النسبة المتبقية فتمثل الصيغ الأخرى مجتمعة.

3- أظهرت الدراسة أن أسباب التعثر ثلاثة، التعثر بسبب المماطلة في السداد وسجل نسبة 48%. أمّا التعثر بسبب الاعسار فقد سجل ما نسبته 22.5%، وما نسبته 29.5% تمثّل أسباب أخرى للتعثر.

وقد اتخذت الجهات الوصية جملة من الاجراءات المتبعة لعلاج القروض المتعثرة وهي:

1- التركيز على الأساليب الوقائية للتقليل من حجم القروض المتعثرة من خلال حسن اختيار الزبائن، التدقيق في دراسة ملفات الائتمان وكذا المتابعة اليومية لعملية السداد ومتابعة التأخرات.

2- تركيز البنوك على صيغ أخرى للتمويل خلاف المرابحات.

3- التركيز على الرقابة الداخلية والعمل على توفير الاستقلالية لها، وتشديد العقوبات على المماطلين في عملية السداد.

1-3-6- تجربة الكويت:

حقق الاقتصاد الكويتي خلال فترة الستينات والسبعينات تطورات هامة في التنمية الاقتصادية بشكل عام، نتيجته عائدات البترول التي حققت نسبة 86% من عائدات الكويت خلال الفترة 1975-1979. ورغم مواجهة الاقتصاد الكويتي العديد من الصعوبات ببداية الثمانينات التي تمثلت في تراجع أسعار البترول عالميا واندلاع حرب العراق وإيران، إلاّ أن السوق ظلت بها معدلات ادخار مرتفعة لدى الأفراد. كانت نتيجتها اتجاه الدولة لتنشيط سوق الأوراق المالية، حتى أصبحت هذه السوق تحتل مكانة هامة في الحياة الاقتصادية الكويتية. صاحب هذا التوسع قيام البنوك بتوفير التسهيلات الائتمانية الموجهة لتمويل عمليات شراء الأسهم بدرجة بلغت 100% من كامل قيمة الأسهم التي يكتتب فيها

المساهمون وبمعدل فائدة 7%، شجع ذلك صغار المستثمرين إلى دخول السوق بدرجة كبيرة، وأدى ذلك إلى اندفاع أسعار الأسهم إلى الارتفاع بصورة معتبرة، وانتشرت عمليات المضاربة بشكل قوي وظهرت صفقات البيع الآجل. وبالرغم من أن هذا النوع من المعاملات يعتبر مظهر من مظاهر المضاربة في جميع أسواق الأوراق المالية، إلاّ أنها اتخذت طابعا أكثر حدّة في الكويت بسبب أجواء الثقة التي كانت تسمح بالتصرف بالأسهم والتعامل بها قبل تسجيلها قانونا.

كانت نتيجة كل ما سبق، اقبال كبير من المتعاملين على سوق الأوراق المالية وخصوصا الاكتتاب في شركات المساهمة الجديدة، لدرجة تغطية أسهم الشركة الدولية الكويتية للاستثمار 136 مرة والوطنية لصناعة السيارات 109 مرة. وتمّ وضع حدّ أقصى لاكتتاب كل فرد، وأصبح هناك اهتمام من الأفراد بالأسهم وشركات المساهمة، وتزايد الوعي الاقتصادي والاستثماري وتصاعدت الأنشطة الاقتصادية وزادت القروض الموجهة لقطاع التجارة حتى بلغت 86% من مجموع التسهيلات الممنوحة آنذاك.

صدرت مجموعة من القرارات في الكويت للحدّ من تأسيس الشركات المساهمة الكويتية ذات الاكتتاب العام، وأدى ذلك إلى التضييق في قاعدة الاستثمار المحلي مع وجود فائض كبير من المدخرات، مما أدى إلى خروج الأموال الكويتية إلى الأسواق الخليجية المجاورة، خاصة في الامارات والبحرين بهدف تأسيس شركات تابعة. وتمّ تأسيس 42 شركة برأسمال مصدر بلغ قيمة 1.8 بليون دينار كويتي، وشهدت عمليات تداول الأسهم الخليجية خلال الفترة 1980–1982 موجات شديدة من المضاربة وخاصة معاملات البيع الآجل. وتركز معظم تداول هذه الأسهم في الكويت، نظرا لتأسيس معظمها بأموال كويتية. ولقد كان التداول يتمّ في مبنى حديث تمتلكه إحدى شركات الاستثمار الكويتية، حيث سُمي المبنى "سوق المناخ".

ساهمت البنوك التجارية وشركات الاستثمار المساهمة في تمويل نشاط المضاربة وتجارة الأسهم، وتسابق الجميع إلى هذه السوق دون رقابة، مما أدى إلى تعقد الأمور. ففي سبتمبر من عام 1982، بدأ السقوط وأعقبه ذلك انهيار مفاجئ وبشكل حاد وغير متوقع، مما أثر بشدة في سوق المناخ وتوقف الكثيرين عن دفع قيمة الشيكات المترتبة عن المعاملات الآجلة. وعند مواجهة البنك المركزي الكويتي للأزمة وجد مايلي: (أشرف عبد المنعم، 2004، ص 97)

- أن نسبة الاقراض قد تخطت 125% من قيمة الضمان المقدم، خصوصا في البنوك الصغيرة التي كانت تعمل في ظل سياسة اقراضية غير سليمة.

- بلغ عدد الشيكات المتعلق بالأزمة والتي تمّ تقديمها لشركة المقاصة 29 ألف شيك بقيمة اجمالية بلغت 27 مليار دينار لـ 5500 شخص.

- اتضح أن ظاهرة البيع الآجل والشيكات المترتبة عليها كانت بمبالغ ضخمة تفوق قدرة المتعاملين المالية وموجوداتهم الفعلية اعتمادا على التفاؤل المفرط وغير المنطقي في السوق.

- بلغت القروض والتسهيلات التي قدمتها البنوك حتى نهاية جوان 1984؛ ما قيمته 4173 مليون دينار؛ 50% منها مقابل رهونات أوراق مالية. واظهرت الميزانيات أن رؤوس أموال واحتياطات البنوك المعلنة 782 مليون دينار لا تكفي لسد الخسائر الناتجة عن توقف المدينين عن السداد وأُطلق عليها تسمية مشكلة الديون المصرفية الصعبة، وصاحبها امتناع بعض المماطلين عن سداد التزاماتهم رغم قدرتهم على السداد، اعتقادا منهم أن الحكومة ستتدخل وتخفض المديونيات اتجاه الجهاز المصرفي.

أما عن أهمّ الاجراءات التي اتخذتها الدولة الكويتية لتسوية القروض المتعثرة، نذكر:

- تقوم البنوك الكويتية ومدينوها بالبدء فورا في تسوية القروض غير المسددة للزبائن المقيمين الذين لديهم عجز في مراكزهم المالية حسب قدراتهم المالية والتي تكشفها ممتلكاتهم في الداخل والخارج وايراداتهم الجارية، عل أن يحافظ الزبون المدين على المسكن اللائق والدخل المناسب الذي يكفل لأسرته العيش الكريم.

- تتجه البنوك الكويتية إلى تسوية القروض المتعثرة للزبائن المقيمين الذين يعانون من عجز في مراكزهم المالية وفق قواعد واردة في برنامج محدد، على أن لا يسري هذا البرنامج على أية تسهيلات ائتمانية جديدة تمنح بعد العمل بهذه القواعد وتتعرض لاحقا لحالة من التعثر.

- تشكل ادارة مشتركة من البنوك الكويتية لمعالجة القروض المتعثرة التي تخص زبون واحد لدى أكثر من بنك كويتي. على أن تكون التسوية وفق ما يسمح به المركز المالي والتدفقات النقدية للزبون وكفيله في حالة وجود كفيل للمدين.

- يتعين على البنوك الكويتية الدائنة اعلام البنك المركزي عن أية تسويات تتم مع أي شركة خاضعة لرقابة البنك المركزي، أو أي اجراء قضائي ينوي البنك الدائن اتخاذها ازاء تلك الشركة. على أن تكون اتفاقيات التسوية موثقة من طرف وزارة العدل ومشمولة بالصيغة التنفيذية.

1-3-7- تجربة الامارات:

مرّت البنوك في دولة الامارات بمشكلة القروض المتعثرة، وكانت مصاحبة لأزمة سوق المناخ بالكويت. وقد تكون المشاكل التي واجهتها دولة الامارات مشابهة لتلك التي حدثت بالكويت، ولكن اختلف أسلوب مواجهة الأزمة بين البلدين. فعلاج الأزمة في الامارات كان بأسلوب مختلف عن البنك المركزي بالكويت، فلقد قامت السلطات النقدية في دولة الامارات العربية المتحدة ممثلة في البنك المركزي بإتباع سياسة نقدية وائتمانية تتلاءم مع تطورات الوضع الاقتصادي في الدولة، وقد شملت هذه الاجراءات علاج المشكلة على مرحلتين: (أشرف عبد المنعم، 2004، ص 100)

- **المرحلة الأولى: الاجراءات المتخذة بالامارات حتى عام 1980**

- منع البنوك من أن تتجاوز نسبة القروض إلى الودائع 100%،
- الامتناع عن منح تراخيص فتح لبنوك جديدة،
- تشجيع البنوك على الاندماج فيما بينها،
- انشاء دائرة الرقابة على البنوك،
- مساعدة البنوك التي توقفت عن ممارسة النشاط نتيجة القروض المتعثرة.

- **المرحلة الثانية: الاجراءات المتخذة بالامارات منذ عام 1981 حتى الآن**

- توحيد معايير تصنيف الديون،
- تكوين مخصصات مقابل القروض المشكوك في تحصيلها،
- طلب تخصيص مبالغ للاحتياطي القانوني والعام،
- انشاء مركزية المخاطر لمراقبة اجمالي قروض الزبائن في مختلف البنوك،

- توسيع دائرة الرقابة على البنوك وزيادة فاعليتها،
- تحديد العدد الأقصى لفروع البنوك الأجنبية بالبلاد،
- إلزام البنوك بالحدّ الأدنى لرأس المال.

1-3-8- تجربة دول أمريكا اللاتينية:

في منتصف السبعينات، تمّ تنفيذ أكبر برامج الاصلاح المالي اتساعا في كل من الأرجنتين والأوروغواي والشيلي، والتي استهدفت بصفة أساسية ازالة القيود المفروضة على الائتمان، والتوصل إلى تحقيق معدلات حقيقية للفائدة على القروض والودائع بهدف تشجيع وتعبئة المدخرات المحلية، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتحسين فعالية الموارد المالية.

لقد تضمنت استراتيجية التحرير المتبعة من طرف البلدان الثلاثة ازالة تامة وسريعة للأسقف الخاصة بمعدلات الفائدة، والقيود على الائتمان وتخفيض الرقابة والاشراف الحكومي على النظام المصرفي. غير أن هذا التحرير المالي أدى إلى العديد من الممارسات السيئة من جانب البنوك، مما ترتب عليه حدوث خسائر كبيرة وتعرضت الكثير من المؤسسات المالية للمتاعب بسبب القروض المتعثرة بأحجام فاقت التوقعات وهددت المشاريع والمنشآت المدينة والمؤسسات المالية بالتوقف عن السداد وعدم القدرة على تحمّل أعباء الديون. مما أضطر الحكومات للتدخل بسبب بوادر الأزمات المالية لتقديم المساعدة للبنوك التي عانت من التعثر، وكذلك لوقف اندفاع الزبائن نحو سحب ودائعهم من تلك البنوك.

وقد أرجعت الدول الثلاثة ظهور مشكلة القروض المتعثرة إلى الأسباب التالية: (أشرف عبد المنعم، 2004، ص ص 101-105)

- عدم الالتزام بمعايير كفاية رأس المال الصادرة عن لجنة بازل في إطار التسويات الدولية، وذلك للحدّ من الأصول الخطرة، مما أدى إلى الافراط في منح التسهيلات.
- عدم الالتزام بالتصنيف المقرر للديون وتكوين المخصصات اللازمة، وقد اختلفت الدول في هذا الموضوع. علما أن الشيلي لديها أفضل نظام لتصنيف الديون، حيث تقوم البنوك بتصنيف إما 85% من محفظة الديون الخاصة بها أو تصنيف ديون أكبر 400 مدين أيهما أكبر وذلك وفقا للمخاطر المتعلقة بالقدرة على الدفع، ويقوم جهاز مراقبة البنوك والمؤسسات المالية التابع للدولة

بتوفير معايير التصنيف. أمّا في حالة اعتراض أحد البنوك على تصنيف قرض معين، يُحتكم لدى SBFI وهي جهة تحدد القيمة النهائية للمخصص، كما يقوم فريق يتبع جهة المراقبة بزيارات مفاجئة للبنوك 3 مرات سنويا والاطلاع على التصنيف ومراجعته. وبالرغم من كل هذا، فقد تعرض النظام المصرفي الشيلي لأزمات شديدة مرجعها كبر حجم القروض المتعثرة بالبنوك والتي بلغت 79% من رأس المال والاحتياطي وأرتفع أحيانا إلى 150% في بعض البنوك بنهاية عام 1983 بعد أن كانت النسبة 11% عام 1980. أما في الأرجنتين، فنظام تصنيف الديون يستند إلى المخاطر المتعلقة بالدفع ولكنه كان أقل فاعلية وبشكل كبير عن النظام الشيلي، فالسلطة العليا لم تكن لديها الصلاحيات اللازمة للتأكد من أن البنوك تتبع هذا التصنيف وتلتزم به، فلا يكفي وجود تصنيف قائم للديون ولكن ينبغي توفر القدرة على مراقبة تنفيذه. لكن في الأوروغواي كان نظام تصنيف الديون ضعيف، مما ساعد على انتشار القروض المتعثرة بشكل كبير–على سبيل المثال لا الحصر– من خلال السماح بإعادة التصنيف في حالة قيام الزبون بتسديد أجزاء من المتأخر، مما نتج عنه ارتفاع القروض المتعثرة من أقل من 2% عام 1975 إلى 9% عام 1980.

- وضع نظام للتأمين على الودائع دون مراعاة وجود اجراءات لمراقبة محفظة القروض. ففي الأرجنتين كان التأمين في حدود 100% للودائع الأقل من أو تساوي مليون بيزو و90% للودائع التي تزيد عن هذا المبلغ، غير أن إغلاق أكبر بنك خاص فيها أدى إلى تعميم التأمين على كافة الودائع. أما في الشيلي، فبالرغم من رفض السلطات في بداية الأمر عدم تقديم تأمين على الودائع وإعلانها عدم ضمان أي بنك فاشل، إلاّ أنها في عام 1977 أصبح واضحا أن أحد أهم البنوك كان يواجه مشاكل خطيرة جعلت البنك المركزي يتدخل تفاديا لإفلاسه، وتمّ انقاذ كافة المودعين مما شجع البنوك على الدخول في مخاطر عالية.

وعلى ضوء الأسباب السابقة، قررت دول أمريكا اللاتينية اتخاذ جملة من الاجراءات، أهمّها:

- تدخلت الحكومة في الشيلي لإنقاذ عدد كبير من البنوك لتفادي حدوث انهيار في النظام المصرفي الذي كان من الممكن أن تنجم عنه نتائج اقتصادية خطيرة، حيث وضعت قواعد محكمة من خلال تصفية 8 بنوك معسرة بهدف إغاثة باقي البنوك لمواصلة نشاطها. كما تمّ

وضع برامج طويلة الأجل لإعادة تأهيل البنوك ونقلها للقطاع الخاص وكذا تأسيس نظام فعال لقواعد الاشراف والمراقبة وتأمين الودائع المصرفية.

- أما في الأرجنتين والأوروغواي، فقد تكررت نفس الاجراءات السابقة مع قيام البنك المركزي بتقديم مساعدة للبنوك بشراء القروض المتعثرة حيث بلغت 130 مليون دولار وتم إعادة تمويل البنوك بمبلغ 350 مليون دولار.

1-3-9- تجربة دول شرق آسيا:

بدأت كل من هونغ كونغ وسنغافورة في تقوية القواعد التنظيمية الحذرة والتي تستهدف صحة وسلامة بنوكها خلال السبعينات، ثمّ تلتها كل من ماليزيا وتايوان وتايلاند في الثمانينات وأخيرا إندونيسيا في التسعينات. ويرجع اختيار هذه الدول لتطبيق تلك القواعد إلى الأسباب التالية:

- أدركت مبكرا بعض الدول مثل سنغافورة أهمية تلك القواعد ليس فقط لتقوية وتدعيم أسواق المال الداخلية، وإنما أيضا لأغراض تتعلق بالتجارة الدولية في الخدمات، ووضعها كمركز مالي اقليمي يرجع السبب فيه إلى ثقة المجتمع المالي الدولي الأجنبي ومجتمع الأعمال. مما يتطلب المحافظة على هاته الثقة وعلى الارتباط الوثيق مع الأسواق المالية الدولية من خلال خضوع البنوك المحلية للمعايير الدولية وللقواعد التنظيمية.

- أن البعض الآخر من الدول قد فرض مثل هذه القواعد التنظيمية كجزء من عملية التنمية، ففي خلال المراحل الأولى تدخلت الحكومة بصفة مباشرة في البنوك، ولكن مع زيادة عملية التنمية تخلت عن هذا الدور وقامت بإزالة القيود تدريجيا على معدلات الفائدة وعلى الدخول في مجال الصناعة المصرفية مما قلل من النفوذ الحكومي.

- هناك من الدول من طبق القواعد التنظيمية الحذرة فقط بعد مواجهته لمشاكل مالية، مثل هونغ كونغ التي اتجهت إلى تقوية قواعدها التنظيمية عقب الأزمة المالية التي حدثت في سنوات 1965-1985 والناتجة عن المضاربات العقارية.

وقد تمثّلت أهم القواعد التنظيمية المتبعة في دول شرق آسيا فيما يلي: (أشرف عبد المنعم، 2004، ص 106)

1- فرض الالتزام بمعايير كفاية رأس المال: فقد كانت معايير كفاية رأس المال هي أكثر الأدوات التي استخدمتها دول شرق آسيا للحكم على يسر البنوك، فقد اختارت الدول الآسيوية الالتزام بالمعايير الموحدة لرأس المال الصادرة عن لجنة بازل في جويلية 1988 وذلك لضمان عدم إفراط البنوك العاملة في المخاطرة، علما أن معظم البلدان الآسيوية كانت قد فرضت قبل هذا التاريخ قواعد مشابهة لتلك الخاصة ببازل باستثناء اندونيسيا التي بدأت بتطبيق هذه المعايير فور صدورها.

2- فرض متطلبات هامة متعلقة بالضمان: لقد فرضت دول شرق آسيا على بنوكها الحصول على الضمانات اللازمة لتخفيض المخاطرة الناتجة عن عدم سداد القروض في آجال استحقاقها أو التعثر في السداد.

3- الاشراف المباشر على محافظ القروض بالبنوك التجارية: حيث اهتمت البنوك المركزية في دول شرق آسيا باستثناء اندونيسيا بعملية الاشراف على محافظ القروض بالبنوك التجارية للتقليل من حجم القروض المتعثرة.

4- تنظيم دخول بنوك جديدة إلى مجال العمل المصرفي: حيث وضعت هذه الدول ومنها هونغ كونغ واندونيسيا وسنغافورة قيود على تقديم تراخيص فتح بنوك جديدة خاصة أو أجنبية لضمان أن هذه البنوك في حالة يسر مالي، بما يضمن استمرارها. أمّا باقي دول شرق آسيا فقد قامت بحماية بنوكها الوطنية من البنوك الأجنبية.

5- وضع حدود على الاقراض المصرفي والاهتمام بالرقابة على البنوك: حيث كان أحد أهم أهداف دول شرق آسيا وضع ضوابط على القروض العقارية وكذلك وضع حدّ أقصى على ما يحصل عليه الزبون من قروض بنكية، أي ما يمثل 30% من قيمة رأس المال. كما اهتمت هذه الدول بالاعتبارات السياسية من خلال منح قروض لمؤسسات القطاع العام التي غالبا ما تتصف بعدم الكفاءة، والافراط في هذه التسهيلات دون الأخذ بعين الاعتبار حالة عسر هذه المؤسسات. من هنا كان اهتمام حكومات دول شرق آسيا بوضع ضوابط تمنع حدوث ذلك كطلب الضمانات اللازمة...الخ.

لكن تشير معظم الاحصائيات، أن بنوك دول شرق آسيا تعاني من ارتفاع في حجم القروض المتعثرة والتي بلغت حدّ الخطر وأدت إلى إفلاس العديد من البنوك، وهناك بنوك أخرى تعاني من آثار هذه الأزمة وتبحث عن فرص للخروج من هذا المأزق والناتج عن عدم الالتزام بتطبيق القواعد الحذرة التي

فرضتها البنوك المركزية، وقيامها ببعض الممارسات غير السليمة والتي من أهمّها: (أشرف عبد المنعم، 2004، ص 108)

1- الافراط في منح القروض العقارية: أفرطت البنوك بشكل كبير في منح القروض لقطاع العقارات في أغلب هذه الدول، حيث أصبحت بمثابة المصدر الرئيسي للفوضى المالية وبالخصوص في هونغ كونغ التي بلغت حجم القروض العقارية بها 40% من اجمالي القروض البنكية، وتبعتها كلا من ماليزيا وتايلاند واندونيسيا ولكن بنسب أقل. وقد شهد هذا القطاع وفرة في عرض العقارات أدت إلى انخفاض في الأسعار بنسب معتبرة أحدثت انكماش ملحوظ، مما أدى إلى تراكم في القروض المتعثرة بلغت في تايلاند 24% من اجمالي محفظة القروض وكذلك بنسب أقل في باقي الدول الأخرى.

2- تركيز الاقراض للمجموعات المرتبطة: عانت البنوك في هذه البلدان من المجموعات المرتبطة التي تصب في زبون واحد أو مجموعة من الزبائن. ففي إندونيسيا أفلس بنك سوما وهو أكبر عاشر بنك خاص حيث تبلغ أصوله بليون دولار نتيجة المجموعات المرتبطة وبلغ ضعف الانجاز الذي حققته هذه المجموعات درجة أثرت على البنك لحدّ إفلاسه. وقد تأثرت معظم البنوك في إندونيسيا بالمجموعات المرتبطة الصناعية حيث تتركز القروض بها ثمّ التعثر ثمّ التوقف الكامل للمجموعة وبالتالي تعثر البنوك الممولة لها. أمّا في كوريا الجنوبية فأفرطت البنوك في منح القروض للتجمعات الكبيرة التي تتحكم في الاقتصاد مع التساهل في تعدد أنواع الأنشطة الممولة رغم عدم توافر خبرات كافية في هذه الأنشطة لدرجة بلغت الدخول في 140 مجال من مجالات الأعمال المختلفة، وهناك 4 تجمعات مرتبطة استحوذت على أكثر من نصف صادرات كوريا الجنوبية. وقد طردت هذه التجمعات المشروعات الصغيرة من السوق مع ملاحظة أن هذه التجمعات ظهر بها خلل واضح في هياكلها التمويلية بلغ الثلث في بعضها ووصل إلى الخمس في البعض الآخر، وعند الركود تعثرت هذه المجموعات حتى بلغت نسبة القروض المتعثرة عنها 18% من إجمالي التسهيلات الممنوحة.

3- الإفراط في الاقراض لجهات داخلية في البنوك: حيث تمّ منح القروض إلى مديري البنوك أو الموظفين بها أو إلى شركات يكون لمسؤولي البنوك مصالح فيها. ففي إندونيسيا تعثرت عدة بنوك بسبب قيام أصحاب النفوذ بمنح عائلاتهم والمجموعات المرتبطة بها بالتمويل اللازم، مع التساهل في اتباع الاجراءات المصرفية المعمول بها، الأمر الذي أدى إلى حدّ تصفية 16 بنك من البنوك المتعثرة في نهاية أكتوبر 1997.

4- التدخل الحكومي في نشاط البنوك: حيث عمدت الحكومات في دول شرق آسيا إلى استخدام البنوك المملوكة للدولة أو تلك التي تمتلك بها حصص إلى تمويل مشاريع مشكوك فيها. ففي كوريا الجنوبية انهارت إحدى الشركات الكبرى العاملة في صناعة الفولاذ في جانفي 1997، وكبدت عدة بنوك وطنية خسائر تعدّت 3 مليار دولار، وعند البحث عن السبب الرئيسي في ذلك نجد أن التدخل السياسي هو الذي دفع هذه البنوك لمنح قروض لهذه الشركة دون إجراء دراسة فعلية للجدوى الاقتصادية للمشروع.

5- عدم الإفصاح الحقيقي عن حجم القروض المتعثرة: فقد عمدت البنوك في هذه الدول إلى محاولة تظليل البنوك المركزية عن حقيقة أرقام المتعثرين ومدى كفاية المخصصات المكونة لمواجهتها. ففي كوريا الجنوبية أتضح أن البنوك التي تعرضت للتعثر كانت تعلن عن احتياطات لمواجهة المخاطر تفوق بكثير القروض المتعثرة لديها، ثمّ أتضح فيما بعد أنها لا تمثّل سوى 1% فقط من القروض المتعثرة بها، مما أدى عدم تدخل الأجهزة الرقابية لتصحيح الوضع إلى انهيار عددا من البنوك بهذه البلدان.

وقد اتخذت دول شرق آسيا جملة من الاجراءات لمواجهة القروض المتعثرة، من خلال تدخل السلطات العليا في البلاد بدفع البنوك غير المتعثرة وهي في حالة يسر مالي لشراء البنوك التي تعاني من أزمات مالية، وكذلك تشجيع الاندماج فيما بين البنوك الصغيرة بهدف تجنب المزيد من الأزمات. ففي تايلاند تدخلت السلطات لدعم النظام المالي المتداعي والمثقل بالقروض المتعثرة وشجعت الاندماج بين أكبر الشركات التمويلية بها وأحد البنوك، واعتبر المراقبين بالبلد أن ذلك يعني كفالة لهذه الشركة التي كانت تعاني من متاعب مالية وتوشك على الانهيار. وقد أعلن البنك المركزي التايلاندي عن تكوين احتياطات كاملة للقروض المتعثرة وذلك من خلال زيادة رؤوس أموال البنوك، وأي بنك يعجز عن زيادة رأس ماله يتدخل صندوق تنمية المؤسسات المالية بشراء الزيادة المقررة في الأسهم. كما وافق مجلس الوزراء التايلاندي على انشاء جهاز لإدارة القروض العقارية المتعثرة، حيث بلغ رأس مال هذا الجهاز 100 مليون باهت، وتمّ تجميعه عن طريق اصدار سندات مضمونة من الحكومة تمّ بيعها للمستثمرين وشراء القروض العقارية المتعثرة بالحصيلة. أمّا في ماليزيا، فقد تعهد رئيس البلاد بجدولة القروض المتعثرة على مدار 10 سنوات دون فوائد، مع ضخ أموال جديدة للبنوك لعدم توقف عجلة التنمية، كما ساعد على إصدار قرارات بالتخلص من البضائع الراكدة بمخازن البنوك، فقام بعملية تخفيض بنسبة 30% في المرة الأولى، تبعها تخفيض للمرة الثانية بنسبة 30%، مما نتج عن ذلك تخلص البنوك من كافة البضائع الراكدة وضخ حصيلة البيع لإعادة نشاط الشركات مرة أخرى.

من خلال عرض تجارب هذه الدول، وبناء على دراسة أجريت على النظام البنكي الجزائري، تبيّن أن 60% من القروض المتعثرة في الجزائر هي من القطاع الخاص وهو ما طرح إشكالا لدى البنوك، في وقت طرح فيه بنك الجزائر ظاهرة تمركز الديون، حيث يتواجد أحيانا عددا قليلا من المتعاملين يمتلكون نسبة ما بين 50% و60% من إجمالي القروض المتعثرة، وهو ما يسبب إشكالا حقيقيا لدى البنوك في مجال استعادة حقوقه لضخامة مبالغ القروض المتعثرة. مما جعل السلطات الجزائرية تتدخل من خلال اتخاذها لجملة من التدابير تهدف إلى تطهير البنوك من القروض المتعثرة، وإعادة رسملة البنوك التي كانت تمارس نشاطها من منطلق الاقراض الاجباري للمؤسسات التابعة للقطاع العمومي، مما أدى إلى ضعف محافظها المالية بدرجة كبيرة. كل هذا أدى إلى تدهور الملاءة المالية للقطاع المصرفي إلى درجة أن 65% من أصول البنوك أصبحت غير منتجة. (تشيكو، 2016/2015، ص 165)

وعليه، سنتناول في المبحث الموالي وبشكل تفصيلي ظاهرة خطر القرض على البنوك من خلال ابراز مفهوم هذه الظاهرة وأنواعها، وكذا تحليل هذا الخطر.

المبحث الثاني: خطر القرض على البنك

تعتبر القروض أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول كما يمثل العائد المتولّد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات، مما يتطلب من إدارة البنك أن تحتفظ لنفسها بدرجة من الأمان تقيها من التعرض للمخاطر، وتحقق لها في نفس الوقت قدرا معقولا من الأرباح.

فمن الأمور الهامة التي يتوجب مراعاتها من قبل إدارة البنك، أن لا تحصر اهتمامها فقط في دراسة البيانات المالية التي يقدمها الزبون المقترض والوقوف عند حدّ حساب النسب المالية، بل يجب عليها أن تولي اهتمامها وبدرجة أكبر لنوع آخر من التحليل؛ ما يعرف بتحليل المخاطر؛ والذي بات يعرف في عالم الأعمال بالتحليل الاستراتيجي.

وقد ارتأينا التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم خطر القرض وأنواعه، وكيفية تحليل هذا الخطر من خلال دراسة ركائزه الأساسية والخطوات اللازمة لذلك، إضافة إلى دور التحليل المالي بالنسب في الكشف عن هذا الخطر.

2-1-خطر القرض وأنواعه:

هناك اتفاق عام على أن خطر القرض يتمثل في عدم إمكانية استرداد قيمة القرض وفوائده – كليا أو جزئيا – أو على الأقل التأخر في الاسترداد؛ فهو يعبر عن درجة تقلب العائد الفعلي لعملية الإقراض عن العائد التعاقدي، كنتيجة لأسباب داخلية والمتمثلة في ضعف إدارة البنك، أو لأسباب خارجية ناتجة إما عن عدم قدرة الزبون على السداد أو تأخرّه فيه، وإمّا لأسباب قاهرة، كالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتقاس هذه الدرجة باستخدام النسب المالية، مع الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية، كأساس لاتخاذ القرار.

وفي هذا السياق تناول ريد (Reed) وآخرون تعريف خطر القرض على أنّه: "الفشل في استرداد الأموال الممنوحة كقروض، وأن هناك مصادر عديدة لخطر القرض:

- مخاطر طبيعية كالحرائق والفيضانات وغيرها،
- التغيرات في أذواق المستهلكين والتقدم التكنولوجي،
- الاضطرابات طويلة المدى،
- المنافسة،
- ضعف الإدارة لدى المشروع المموّل،
- تقلبات دورة الأعمال." (عبد ربه، 2000، ص 51)

مما سبق يمكن حصر أنواع خطر القرض وفقا لمصدره بالاعتماد على المخطط الوارد في الشكل أدناه:

شكل(1-1): مخاطر القرض البنكي

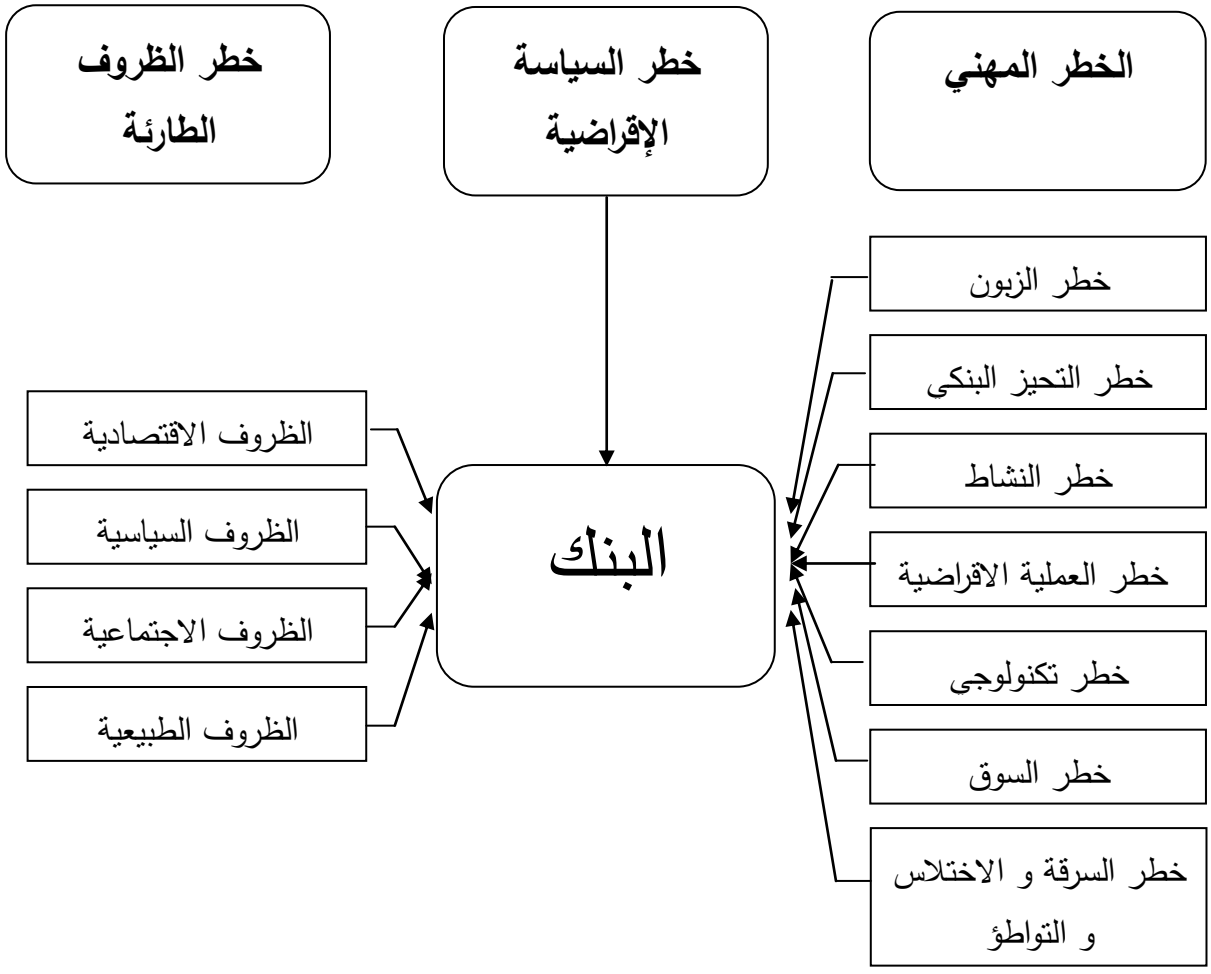

المصدر: (عبد ربه، 2000، ص 53)

يوضح الشكل أعلاه المخاطر التي يتعرض لها القرض البنكي على النحو التالي:

1- خطر السياسة الإقراضية: والتي تشمل الحالة الاقتصادية بصفة عامة، وتنقسم إلى :

- السياسة الإقراضية الخاصة (خاصة بالبنك)
- السياسة الإقراضية العامة (تنتهجها الدولة)

وينتج خطر السياسة الإقراضية إما عن طريق خطأ جزئي أو خطأ كلي في رسم هذه السياسة أو تنفيذها وخاصة لعدم توافقها مع الظروف الاقتصادية السائدة أو مع الخطة الاقتصادية العامة للدولة. و نقصد بالخطأ الجزئي، كالتوسع في منح القروض لأحد أوجه النشاط الاقتصادي، أو التضييق في منح القروض في مجال يقتضي فيه ضرورة التوسع الاقتصادي. أمّا الخطأ الكلي كالتوسع في منح القروض عموما، أو التضييق في منحها على عكس مقتضيات الظروف الاقتصادية.

2- الخطر المهني : وهو الذي يترتب على عملية الإقراض و يؤثر في نشاط البنك الذي يمنحها، ومنها:

❖ **خطر الزبون :** و يتمثل فيما يلي :

أ- خطر التوقف النهائي عن السداد: وهي أسوأ صور خطر القرض، والتي تعني التوقف النهائي للزبون عن سداد القرض وفوائده، وبالتالي إفلاسه. وفي هذا الصدد، يعرّف H. De la Bruslerie عجز المؤسسة بأنه: "تعبير عن حالة إعسار أو إفلاس متحقّق (مثبت) في لحظة معينة، يورّط المؤسسة في مدرج اقتصادي، قانوني، وحتى قضائي، مع إشراك مجموعة المقرضين".(Bruslerie, 1999, p. 297)

ب- **خطر تجميد القرض :** و هي تعني تحقق عملية ائتمانية رديئة نتيجة عدم سداد الزبون لإلتزاماته في الوقت المحدد حسب الجدول الزمني المتفق عليه،فينشأ حينئذ ما يعرف بخطر الفشل في المطابقة mismatching risk بين المسحوبات النقدية للزبائن و تسديدات الزبون المقترض، و خاصة إذا كانت عملة القرض لا تتطابق مع عملة الودائع.

خطر التحيز البنكي : و يتمثل فيما يلي :

- تهاون و إهمال القائمين على شؤون الإئتمان بالبنك في القيام بدراسة كل عملية قرض بدقة، سواء في مرحلة جمع المعلومات و معالجتها لمنح القرض، أو في متابعة تنفيذ العملية الإقراض.

–التهاون في الحصول على ضمانات حقيقية تؤمن مركز البنك، أو المبالغة في تقدير قيمة هذه الضمانات.

–نقص مهارة القائمين على الائتمان، مما يؤدي إلى التساهل في منح القرض.

❖ **خطر النشاط** : و هو خطر متعلق بحسب طبيعة النشاط (زراعي– صناعي – تجاري –خدمات)؛ كأنماط السياسات التي تتبعها الإدارة في مجالات التسعير و توزيع الأرباح ،النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون،الرقابة الداخلية و السياسات المحاسبية التي تطبقها و طبيعة هذه السياسات.

❖ **خطر العملية الإقراضية:** و ذلك بحسب صور الائتمان البنكي (خصم أوراق تجارية – فتح اعتمادات مستندية – إصدار خطابات ضمان – منح القروض بمختلف أنواعها).

❖ **خطر تكنولوجي:** و يقصد بهذا النوع من المخاطر الذي يصاحب الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة، و ذلك على اعتبار أن العمل في بعض الصناعات كالصناعة الالكترونية مثلا و صناعة الحاسوب يصاحبه عادة خطر أعلى من غيره ، بسبب خطر التقادم الناتج عن التجديد المستمر.

❖ **خطر السوق:** كالمنافسة و الركود و التضخم، سواء في سوق شراء المواد الأولية، أو سوق البيع، وظهور سلع بديلة، وتغيّر أذواق المستهلكين.

❖ **خطر السرقة و الاختلاس و التواطؤ:** سواء بالنسبة للمقترض أو المقرض.

1– خطر الظروف الطارئة:

وهو على علاقة بالبيئة الاقتصادية العامة في الدولة التي تعمل فيها المؤسسة مثل: الخطر السياسي، التقلبات التي تحدث في أسعار الفائدة و في معدلات النمو الاقتصادي و معدلات النمو السكاني، التغيرات في القوانين و التشريعات و في السياسات النقدية...، فهو خطر ناجم عن الظروف العامة، اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو طبيعية.

ويتضح مما سبق، أن المخاطر التي يتعرض لها القرض في البنوك، قد ترجع لأسباب داخلية متمثلة في عدم تنفيذ السياسة الاقراضية للبنك نتيجة نقص كفاءة القائمين بالائتمان في دراسة كل عملية قرض بدقة أو في متابعة تنفيذ عملية الإقراض، أو التهاون في الحصول على ضمانات حقيقية تؤمن

مركز البنك. وقد ترجع لأسباب خارجية متمثلة إما لعدم قدرة الزبون على سداد القرض أو التأخر في سداده، وإمّا لأسباب قاهرة، كالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والطبيعية التي تؤثر على نشاط الزبون وبالتالي على عملية الإقراض ككل.

2-2- تحليل خطر القرض:

يتميز تحليل خطر القرض عن التحليل المالي الكلاسيكي في أنه أكثر شمولا ،إذ يتم تناوله من خلال نظرة أوسع و أكثر عمقا لحالة الزبون ،ذلك على اعتبار أن كثيرا من العناصر و المتغيرات الرئيسية التي يبنى عليها قرار منح القرض لا تظهر عادة في البيانات المالية،وهذا ما سنتطرق إليه من خلال الركائز الأساسية و خطوات تحليل خطر القرض.

2-2-1- الركائز الأساسية لتحليل خطر القرض:

يقوم هذا التحليل على ثلاث ركائز أساسية هي:

1-أنّ قدرة الزبون على الوفاء بالتزاماته ليست مرهونة فقط بصورة وضعه المالي كما تظهره البيانات المالية التاريخية التي يرفقها بطلب القرض، بل يجب أن لا يتم تقييم قدرته على التسديد بمعزل عن تقييم خطر القرض وذلك على مدار فترة القرض.

2-في تقييم خطر القرض، يجب أن يتخطى محلل الائتمان خطر الزبون أو المؤسسة طالبة القرض ليمتد هذا التقييم إلى خطر البيئة المحيطة بالمؤسسة، أي خطر المؤسسة نفسها وخطر النشاط الذي تعمل فيه، إضافة إلى مخاطر الاقتصاد الكلي.

3-كما يجب على محلل الائتمان أن يولي اهتماما كبيرا لعمر المشروع الاقتصادي.

وفي تحديد دور محلل الائتمان في دراسة وتقييم الركائز الثلاث المشار إليها أعلاه، يقترح البعض تطبيق أحد المنهجين التاليين، واللذين وإن اختلفا في التسميات والمصطلحات إلا أن بينهما الكثير من القواسم المشتركة ، نوضحهما فيما يلي:

2-2-1-1- المنهج الأول: هو ما يعرف بمنهج 5P's حيث يهتم بالقرض من زاوية استخدامه، أي يهتم بهدف توظيف واستثمار الأموال من قبل المقترض، وغالبا ما يستخدم هذا المنهج في الدول ذات التخطيط الاقتصادي المركزي، ويطبق وفق الآلية التالية: (مطر، 2000، ص 363)

1.تقييم الأشخاص (أي الزبائن) «People»:

يقصد بذلك أن الركيزة الأولى لتحليل الخطر تتمثل في تكوين صورة عامة عن شخصية الزبون و حالته الاجتماعية ومؤهلاته و كذلك أخلاقياته من حيث الاستقامة و المصداقية ...؛ فهي مؤشرات تشير كلها إلى حجم شعور الفرد بالمسؤولية وبالتالي حجم التزامه بسداد ديونه، لذلك تسمى المخاطرة الخاصة بهذا العنصر لدى البعض بالمخاطرة المعنوية أو الأدبية.

وما يمكن تأكيده في تجسيد أهمية هذا العنصر في المخاطر التي تتعرض لها البنوك، من أن البنك أصبح يركز على حالة الإفلاس التي يعلنها بعض المقترضين والتي ازدادت في السنوات الأخيرة، حتى أخذ بعضهم يخطط لها للتخلص من ديونه، فهناك فرق في المخاطرة بين مقترض يحاول تجميع أمواله وتسديد بعض التزاماته رغم إعلان إفلاسه، وبين من يعلن إفلاسه للتخلص من الديون المستحقة عليه.

2.تقييم الغرض من القرض «Purpose»:

بمعنى التعرف على الهدف من الحصول على القرض، أي هل سيستخدم في تمويل رأس المال العامل مثلا، حيث كلما كان البنك الممول أكثر حساسية للمخاطر ويركز على وضعية المقترض الائتمانية، فإن القدرة على التمويل تضعف، أي أن البنك يتبع سياسة متشددة في إعطاء التمويل المناسب والعكس صحيح.

3.تقييم قدرة الزبون على السداد «Payment»:

أي دراسة إمكانيات الزبون في تسديد القرض و فوائده، بما فيها مصادر الأموال اللازمة للتسديد وكذلك توقيت هذا التسديد. وفي هذا الشأن هناك عدة آراء حددت ماهية القدرة على السداد كمتغير في المخاطرة، ويمكن تجميع تلك الآراء وفق أربعة اتجاهات رئيسية مختلفة وردت عند بعض المهتمين، وهي:

- **الاتجاه الأول:** هو تفسير القدرة من خلال اقترابها من الشخصية، فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض.

- **الاتجاه الثاني:** ينصرف إلى تحديد القدرة بالقابلية الادارية للمقترض، أي أن يكون قادرا على مباشرة أعماله وإدارتها إدارة حسنة سليمة تضمن للبنك سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة قروض، ولهذا يشير البعض بالقدرة إلى استطاعة الزبون إدارة أعماله وخصائص تلك الأعمال ومشروعيتها، وهل تتضمن نوعا من المخاطر المالية، وهل هي مستقرة أم عرضة للتقلبات.

- **الاتجاه الثالث:** ينصرف دعاة هذا الاتجاه إلى التركيز حول الأمور المالية البحتّة في توضيحهم للقدرة، حيث ينصب تركيزهم حول قدرة المقترض على خلق عائد متوقع كافي لضمان التزاماته المستحقة اتجاه البنك.

- **الاتجاه الرابع:** وينظر إلى القدرة بمقدار حجم التدفق النقدي للمقترض، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه، أن قدرة المقترض على سداد القرض إنما تعتمد على مقدار الموارد الأساسية للمقترض من تدفق نقدي سابق، وكذا التدفق النقدي المتوقع في المستقبل.

1.الحماية «Protection»:

أي تقييم الضمانات اللازمة التي سيقدمها الزبون مقابل القرض المتحصل عليه وذلك سواء من حيث قيمتها، أو من حيث قابلية تحويلها إلى سيولة فيما لو عجز الزبون عن الوفاء بالتزاماته بتسديد أصل القرض وفوائده عند تاريخ الاستحقاق.

2.التوقعات «perspective»:

وذلك بإلقاء نظرة متفحصة على المستقبل و استكشاف أبعاد حالة عدم التأكد المحيطة بمستقبل القرض، ومن ثمة الآثار المتوقعة لهذه الظروف على مصير القرض و تقييم الخطر الذي سينشأ عن ذلك من احتمال خسارة القرض أو تعثره.

2-2-1-2- المنهج الثاني: هو ما يعرف بمنهج 5C's وغالبا ما يتم تطبيقه في الدول الرأسمالية، حيث يشير جاكوب Jacob إلى ضرورة حصول البنك على معلومات عن ثلاث سمات أساسية للزبون : قدرته على السداد (Capacity)، شخصيته (Character) و حجم رأس ماله (Capital). ويضيف ويستون

وبريجهام Weston & Brigham الضمانات التي يمكن أن يقدمها الزبون (Collateral)، والظروف الاقتصادية المحيطة (Conditions). وبالتالي هذا المنهج يقوم بتحليل خطر القرض وفق الركائز الخمس التالية: (الحسيني و الدوري، 2000، ص 134-135)

1.الشخصية «Character»:

يقصد بشخصية الزبون في هذا الصدد السمات التي تكشف عن رغبته في سداد ما عليه من التزامات في المواعيد المحددة، ومما لا شك فيه أن أمانة وسمعة الزبون الحسنة ونزاهته وسلوكه القديم، يعتبر أحد العوامل الأساسية التي تؤثر في نجاح عملية الاقراض، بغض النظر عن حجم القرض أو نوع الضمانات التي يوفرها الزبون. وبالتالي فالبنك يسعى للحصول على معلومات عن شخصية الزبون مثل: السمعة، النزاهة ... ، وسلسلة زمنية عن إيراداته أو أرباحه السنوية. وفي هذا الصدد، يعتقد الصيارفة ذوو الخبرة بأن أهمّ مسألة في تقييم الائتمان هي العامل الأخلاقي.

2.القدرة على السداد «Capacity» :

إن قدرة الزبون على مباشرة أعماله وإدارتها، إدارة حسنة سليمة، تمكّن البنك من التعرف على إمكانيات الزبون وكفاءته، ومن ثمة مصادر الأموال التي سيستخدمها في تسديد القرض بالمقدار والتوقيت المحددين في جدول السداد. ومن بين المؤشرات الهامة في هذا الصدد، تلك التي تتعلق بتاريخ الزبون في النشاط الذي يمارسه، كفاءة المسيرين وسمعتهم، أساليب وطرق ممارسة أوجه النشاط المختلفة، مدى انتظام الزبون في سداد القروض التي سبق وأن تحصل عليها. هذا إضافة إلى مؤشرات أخرى موضوعية كالأرباح التي يحققها النشاط لعدد من السنوات، حجم الأصول التي يمكن للمؤسسة تحويلها إلى سيولة بسهولة ودون خسارة، وتعتبر القوائم المالية مصدراً أساسياً لتلك المعلومات.

3.رأس المال «Capital»: يتطلب ذلك دراسة متفحصة لعنصر هام وهو ما يعرف بكفاية رأس المال، وذلك على اعتبار أن رأس مال الزبون يعتبر الملاذ الأخير الذي سيعتمد عليه البنك في استرداد القرض إذا ما تعثرت المؤسسة المقترضة، ويستوجب ذلك دراسة هيكل تمويل المؤسسة كأساس لتقييم خطر الرفع المالي*.

* خطر الرفع المالي والمقصود به احتمال تغير أرباح السهم الواحد الناتج عن تغير صافي الربح قبل الفائدة والضريبة، والذي يرجع إلى استخدام المؤسسة لأموال ذات تكاليف ثابتة (كالقروض، السندات والأسهم الممتازة) من أجل زيادة الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية.

4.الضمانات «Collateral»:

تعتبر المصدر الثانوي المتاح للسداد، والمقصود بذلك أن يقوم البنك على مستواه أو عن طريق الخبراء بتقييم الضمانات المقدمة مع مراعاة النظرة المهنية وغير المتحيزة لقيمتها وقدرتها التسويقية، وعما إذا كانت هناك قيود تمنع البنك من التصرف فيها. لكن ما تجدر الاشارة إليه، أن القرض السليم أو الجيّد هو القرض الذي لا يحتاج إلى ضمانات من الزبون، فالضمان ليس وسيلة من وسائل الدفع لسداد القرض إلاّ في ظل حدوث حالة عدم التوازن في ظروف السوق. وتختلف طبيعة الضمانات باختلاف أنواع القروض، وهذا ما سوف نتطرق إليه بشيء من التفصيل في المبحث الموالي.

5.الظروف المحيطة «Conditions»:

ويقصد بها مدى تأثر نشاط المقترض بالتقلبات الاقتصادية، حيث يتطلب ذلك دراسة دقيقة على مستويين؛ على المستوى الجزئي دراسة النظام الداخلي للمؤسسة المقترضة، حصتها في السوق، سياسات التمويل...الخ، وعلى المستوى الكلي الذي يتطلب من البنك أن يتجاوز في دراسته حدود المؤسسة إلى البيئة المحيطة بها كالظروف الاقتصادية العامة، معدلات التضخم، القوانين والتشريعات...الخ.

تمثّل هذه الركائز الخمس العوامل الأساسية التي تستخدم لتحليل خطر القرض، ويتحصل البنك على هذه المعلومات من خلال خبرته وتجاربه السابقة مع المقترضين، كما يستعين بمعلومات من مصادر خارجية موثوق بها.

2-2-2- خطوات تحليل خطر القرض:

بغض النظر عن المنهج الذي يختاره البنك في تحليل خطر القرض أو كما يسمى التحليل الاستراتيجي للائتمان، فإن إنجاز مثل هذا النوع من التحليل يتم من خلال أربع خطوات رئيسية تتمثل فيما يعرف بتحليل SWOT، على النحو التالي :

-تحليل مواطن القوة في الزبون (Strengths)

-تشخيص نقاط الضعف (Weaknesses)

-محاولة معرفة أو استكشاف الفرص المستقبلية المتاحة لنمو المؤسسة وذلك بقصد تقييم قدرتها على النمو.

-تحديد العقبات التي تهدد استمراريتها (Threats) و التي تنشأ إما عن دخول منافسين جدد إلى السوق الذي تعمل فيه مثلا، ظهور منتجات بديلة ،صدور تشريعات أو قرارات متعارضة مع مصالحها...الخ.

من هنا، وبناء على ما تقدم يتّم التحليل الاستراتيجي وفق ثلاث مستويات رئيسية ومتسلسلة، يختلف في كل مستوى منها نطاق ومؤشرات التقييم، و هذا كما يبرزه الشكل الموالي:

شكل(1-2): نطاق التحليل الاستراتيجي للقرض

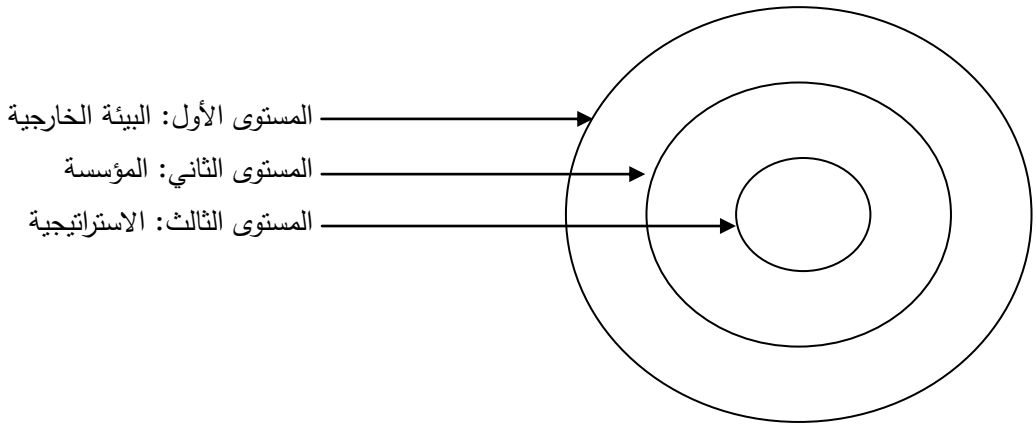

المصدر: (مطر، 2000، ص 367)

يوضح الشكل أعلاه نطاق التحليل الاستراتيجي للقرض بالاعتماد على ثلاثة مستويات تمّ تصنيفها على النحو التالي :

1. **المستوى الأول:** يتمثل في التقييم الكلي للبيئة المحيطة بالمؤسسة طالبة القرض، يأخذ بعين الإعتبار مؤشرات الإقتصاد الكلي (معدل التضخم، الدخل الوطني، معدل النمو السكاني... الخ)، و مؤشرات النشاط (العرض والطلب، المنافسة، التكنولوجيا...الخ)

2. **المستوى الثاني:** يتمثل في التقييم الجزئي على مستوى المؤسسة نفسها وليس على عناصر البيئة المحيطة بها، ومن أهم العوامل التي تخضع للدراسة والتقييم نذكر: المركز التنافسي للمؤسسة، مواطن القوة والضعف فيها، مركزها المالي، كفاءة نظام الرقابة الداخلية، الرضا الوظيفي...الخ.

لكن تجدر الاشارة هنا، إلى أن مجرد امتلاك المؤسسة للمزايا التي تشكل لها مفتاح النجاح، لا يؤدي بها إلى النجاح، إذا لم يتم استخدام هذه المزايا بطريقة فعالة، أو بمعنى آخر إذا لم تنجح إدارتها في توظيف هذه المزايا في بناء استراتيجية فعالة. وتتكون استراتيجية المؤسسة عادة، من الوسيلة أو الوسائل التي تختارها الادارة في تحقيق أهدافها، إضافة إلى أسلوب استخدام هذه الوسائل في تحقيق هذه الأهداف، وكمثال على ذلك اتخاذ التسعير، النوعية والتسويق مدخلا لبلوغ الأهداف.

3. **المستوى الثالث:** يتمثل في تقييم الإستراتيجية التي تتبعها المؤسسة و ذلك من خلال مراعاة الاعتبارين التاليين: (الحسيني و الدوري، 2000، ص 47)

– أن تتسم هذه الاستراتيجية بالواقعية، مما يعني أن تكون منسجمة مع الإمكانيات المادية والبشرية للمؤسسة.

– أن تتسم هذه الاستراتيجية بالمرونة؛ بمعنى أن يكون باستطاعة إدارة المؤسسة تكييف أو تعديل استراتيجيتها وفقا للظروف المستجدة سواء في المؤسسة نفسها أو في البيئة من حولها.

و يمكن الاستدلال في تقييم استراتيجية المؤسسة بالمصفوفة التالية :

شكل(1-3): مصفوفة تصنيف خطر القرض

(2)	(1)
1- نوع النشاط: نشاط في طور النمو. **2- المركز التنافسي للمؤسسة:** ذات حصة سوقية مرتفعة نسبيا. **3- الهدف الاستراتيجي:** النمو و السعي نحو ابتكارات جديدة. **4- درجة خطر القرض:** متوسطة.	**1- نوع النشاط:** نشاط مستقر. **2- المركز التنافسي للمؤسسة:** ذات حصة سوقية مرتفعة نسبيا. **3- الهدف الاستراتيجي:** المحافظة على هذه الحصة السوقية. **4- درجة خطر القرض:** منخفضة.
(3) **1- نوع النشاط:** نشاط في طور النمو. **2- المركز التنافسي للمؤسسة:** حصة سوقية متدنية. **3- الهدف الاستراتيجي:** إمّا تحسين الحصة السوقية أو الانسحاب. **4- درجة خطر القرض:** مرتفعة.	**(4)** **1- نوع النشاط:** نشاط في طور الزوال. **2- المركز التنافسي للمؤسسة:** حصة سوقية متدنية جداً. **3- الهدف الاستراتيجي:** الانسحاب أو الاندماج. **4- درجة خطر القرض:** مرتفعة جدًا.

المصدر: (مطر، 2000، ص 371)

تربط المصفوفة–كما يتضح من الشكل أعلاه– بين المتغير التابع ممثلا في خطر القرض وثلاثة متغيرات مستقلة ممثلة في نوع النشاط الذي تعمل فيه المؤسسة، المركز التنافسي للمؤسسة ثم بعد ذلك استراتيجيتها التي يفترض أن تحدد على ضوء المتغيرين السابقين.

وعلى ضوء العلاقة التي تنشأ بين تلك المتغيرات تتحدد درجة الخطر التي تم تصنيفها في أربعة مستويات: منخفضة، متوسطة، مرتفعة ومرتفعة جدًا.

وبالتدقيق في المعلومات الموضحة في المصفوفة، نرى بأنها مفيدة جداً لإدارة البنك في تقييم خطر القرض على المدى الطويل. فالمؤسسات التي تعمل في القطاع رقم (1) أو في القطاع رقم (2) تتصف بمخاطر ائتمانية متدنية نسبيا، حيث يضم القطاع رقم (1) مجموعة المؤسسات ذات النشاط المستقر والتي تحوز على جانب أكبر من الاهتمام لدى البنوك، لأنها في العادة تكون متمتعة بدرجة عالية من كفاية رأس المال، كما تحتل مركزاً تنافسياً ممتازاً في السوق، وتمارس نشاطاتها في القطاعات الاقتصادية الأساسية، هذا ما يجعلها تحقق تدفقات نقدية مرتفعة في الغالب؛ مما ينعكس في صورة سيولة مرتفعة تخفّض إلى حدّ كبير من درجة خطر القرض. أمّا القطاع رقم (2) فيضم مؤسسات في طور النمو، حيث أن حصتها السوقية مرتفعة نسبيا، لكن تكون احتياجاتها المالية اللازمة لتمويل النمو المستهدف كبير. و مع أن مستوى خطر القرض بالنسبة لهذه المؤسسات منخفض نسبيا في الأجل الطويل نظرا لسلامة مراكزها المالية، إلاّ أنه يتوجب على إدارة البنك أن تراعي سبب احتياجات تمويل هذه المؤسسات لأغراض النمو والتوسع، والذي قد يعرضها في الآجال القصيرة إلى أزمة سيولة؛ مما يرفع من درجة خطر القرض. فالبنك في هذه الحالة يجب أن يكون حذراً في اتخاذ قرار منح القرض لمثل هذه المؤسسات. ويضّم القطاعان رقم (3) ورقم (4) مؤسسات ينتج عن التعامل معها مستوى مرتفع لخطر القرض، فالقطاع رقم (3) مثلا يشمل مؤسسات تكون احتياجاتها المالية كبيرة كتلك المتواجدة في القطاع رقم (2)، لكن الفرق بينهما يكمن أنه في حين تحتل المؤسسات في القطاع رقم (2) مراكز تنافسية جيدة تتيح لها توفير تدفق نقدي مرتفع يمكّنها من تسديد القروض، فإن المركز التنافسي لمثيلاتها العاملة في القطاع رقم (3) متدني لدرجة تزيد من خطر القرض، وبالتالي على البنك أن يضع في اعتباراته احتمالات العجز المالي لهذه المؤسسات. هذا، ومع أنه من المحتمل أحيانا تبرير منح القروض للمؤسسات التي تنتمي للقطاع رقم (3)، إلاّ أنه لا يمكن تبرير ذلك مطلقا بالنسبة لتلك التي تنتمي للقطاع رقم (4)، ذلك لأن المراكز التنافسية لهذه المؤسسات ضعيفة جداً، وتمارس نشاطات متدهورة هي في

طور الزوال، ولم يبقى لها سوى فرصة الاندماج في مؤسسات أخرى أو التصفية، وفي كلتا الحالتين يكون مستوى خطر القرض مرتفع جداً.

2-3- التحليل المالي كأداة للكشف عن خطر القرض:

يستعمل الصيرفي التحليل المالي في تشخيص المركز المالي للمؤسسة بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوضعها المالي. ويؤدي هذا التحليل على الخصوص الى معرفة الهيكل المالي للمؤسسة وتوازنه وكفاءته، بحيث توظف هذه المعرفة في استنتاج نقاط قوة المؤسسة من الناحية المالية ونقاط ضعفها، تقدير احتمال حدوث الخطر ونوعه ودرجته والذي من شأنه أن يساعد البنك في اتخاذ قراره بمنح أو عدم منح القرض المطلوب.

يعرف التحليل المالي على أنه : " مجموعة العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على مركز المؤسسة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرار، وفي تقييم آداء المؤسسة وكشف انحرافاتها وتوقع المستقبل." (محمد الزعبي، 2000، ص 157) ، حيث يقوم التحليل المالي على منهج المقارنة لذا تتعدد أساليبه حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة.

ويعود تركيز اهتمامنا على التحليل المالي باستخدام النسب المالية باعتباره أكثر أساليب التحليل شيوعا من وجهة النظر الائتمانية.*

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى محاولة منا للكشف عن كيفية استعمال النسب المالية والربط بينها خصوصا من زاوية ائتمانية لفحص الوضعية المالية للمؤسسة ومراقبة قدرتها على السداد ، إضافة إلى مدى كفاية رئس مالها لسداد مستحقات البنك في حالة الافلاس وتعذر بيع الأصول بقيمتها الدفترية (السوقية).

كما يركز البنك على استخدام النسب المالية لأنها أكثر دقة على المدى القصير، طالما أن القروض الممنوحة من طرفه عادة ما تكون قصيرة الأجل.

*يمكن تعريف النسبة على انها علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط و الآخر يمثل المقام ، حيث تستخدم في تقديم دلالات على محتويات القوائم المالية والتقارير المحاسبية ...

وعموما، يمكن تصنيف هذه النسب إلى أربع مجموعات رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول(1-2): المؤشرات المالية لتحليل المركز الائتماني للمؤسسة

الفئة التي تنتمي إليها النسبة	مدلول النسبة	بسط النسبة	مقام النسبة
السيولة	1- نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة	الخصوم المتداولة (د ق أ)*
	2-نسبة الخزينة الإجمالية	الأصول المتداولة – المخزونات	الخصوم المتداولة (د ق أ)
	3-نسبة الخزينة الحالية	القيم الجاهزة	الخصوم المتداولة (د ق أ)
المديونية(الرفع المالي)	1-نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة	إجمالي الديون
	2-نسبة الأموال الخاصة	الأموال الخاصة	إجمالي الخصوم
	3-نسبة قابلة السداد	إجمالي الأصول	إجمالي الديون
الربحية	1-نسبة مردودية الأموال الخاصة	النتيجة الصافية	الأموال الخاصة
	2-نسبة مردودية إجمالي الأصول	النتيجة الصافية	إجمالي الأصول
	3- نسبة الهامش الإجمالي	الهامش الإجمالي	المبيعات
الدوران (النشاط)	1- معدل دوران الزبائن	مبيعات الفصل الأخير	الزبائن +أورق القبض
	2-معدل دوران الموردين	مشتريات الفصل الأخير	الموردون + أوراق الدفع

***د.ق.أ: ديون قصيرة الأجل**

المصدر: (الحسيني و الدوري، 2000، ص 137)

تفيد المجموعات الأربع المذكورة أعلاه في التعرف على درجة متانة المركز المالي، فكل مجموعة من هذه المجموعات تقيس جانب معين من هذا المركز.[1] السيولة تقيس مدى قدرة المؤسسة على الوفاء

[1] للإشارة أنه لا يمكن الاستفادة من نتائج النسب المالية ما لم يكن هناك معيار أو رقم معين يستخدم كمقياس للحكم بموجبه على مدى ملائمة النسبة او الرقم، حيث تشمل المعايير ثلاثة انواع رئيسية هي : المعيار النمطي المطلق –معيار الصناعة – المعيار التاريخي.

بالتزاماتها قصيرة الأجل مما لديها من نقدية أو أصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية. أمّا نسب المديونية فتقيس مدى اعتماد المؤسسة على الأموال المقترضة لتمويل استثماراتها، وتبين كذلك الاستقلالية المالية للمؤسسة، كما يتمكن البنك من خلال هذه النسب من معرفة درجة الخطر المالي ومدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها. أمّا نسب الربحية فتوضح قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات ومن الأصول المتاحة، وبصفة عامة فهي تبين مختلف أنواع رؤوس الأموال التي ساهمت في تحقيق النتيجة.

ويبدي البنك، اهتماما خاصا لهذه النسب في حالة طلب المؤسسة القرض طويل الأجل، إذ يتوقع البنك توليد قدر من الإرباح يكفي لسداد اصل القرض عندما يحين موعد استحقاقه. تكون نسب الدوران على شكل معدل او اجل معين بالأيام ، حيث تقيس سرعة دوران الأصول المتداولة وآجال تسديد ديون الموردين، وتحصيل ديون العملاء .

يتضح مما سبق ذكره أن التحليل المالي بالنسب يساعد في الكشف بصفة أساسية عن جوانب الضعف والقوة بالمركز المالي للمؤسسة والتي تستلزم التحري والاستقصاء ,BOUYACOUB) 2000,p197) وهذا ما سوف نتناوله في المبحث الموالي من خلال عرض مختلف أساليب التحكم في خطر القرض.

المبحث الثالث: أساليب التحكم في خطر القرض

من الأهداف الرئيسية لأي بنك، كغيره من الوحدات الاقتصادية الأخرى، تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديه. و بغض النظر عن الأهداف الأخرى فإنه يعمل على تحقيق الأرباح على المدى الطويل لضمان استمرارية نشاطه، و هذا كله يتطلب حسن إدارة البنك للمخاطر التي قد يتعرض لها الاقراض البنكي، بما يقيه من هذه المخاطر – أو السيطرة عليها لأقصى حدّ ممكن – خلال كل مرحلة من مراحل عملية الإقراض.

3-1 الأساليب المتبعة خلال دراسة القرض:

يمكن توضيح أساليب التحكم في خطر القرض البنكي خلال مرحلة دراسة القرض فيما يلي :

3-1-1- تقييم الخطر:

بعد تقديم الزبون لطلب الحصول على القرض، يتم التقييم الدقيق لقدرته الائتمانية، من خلال دراسة الركائز الأساسية لتحليل خطر القرض التي أشرنا إليها آنفا، إذ يوفر نظام المعلومات المحاسبية معظم ما تحتاجه إدارة البنك، من ذلك *:

- معلومات مالية، كالقوائم المالية (ميزانيات، جدول حسابات النتائج...)
- معلومات غير مالية، كساعات العمل، عدد العمال، طاقة الإنتاج،...الخ
- معلومات تاريخية، كعرض أحداث مالية وقعت في الماضي
- معلومات مستقبلية، كبرامج الميزانيات التقديرية.

* تعتمد البنوك التجارية على مصادر عديدة للحصول على البيانات و المعلومات اللازمة لدراسة عناصر تحديد خطر القرض، منها : المقابلة الشخصية مع الزبون؛ البنك المركزي؛ البنوك الأخرى؛ القوائم المالية للزبون؛ نشرات الجهات الرسمية؛ وكالات الإئتمان المتخصصة...الخ.

وهناك دراسة تمت على مستوى البنوك التجارية، أكدت أن خطر القرض يرتكز حول عدم توافر معلومات كافية، وكذا تقصير القائمين على الائتمان.(ARSHADI & LAWRENCE, 1991, p 36)

وتعتبر عملية تقدير حجم وطبيعة المخاطر المتعلقة بالقرض، الأساس في تقدير معدل الفائدة، إذ من المتوقع أن تتفاوت معدلات الفائدة على القروض بتفاوت حجم المخاطر التي قد يتعرض لها البنك من جراء قرار الاقراض، وهذا ما نسميه بالتوازن بين العائد والمخاطرة.

ولذا يمكن لإدارة البنك الاعتماد على معدل الفائدة كعنصر مقارن للمخاطرة وهذا لصياغة الإطار الرئيسي للقرارات المتعلقة بمنح القروض.

3-1-2- التنويع:

يجب أن تتسم محفظة القروض بدرجة كبيرة من التنوع بهدف تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة تركيز التعامل على زبون واحد، أوعلى قطاع معين من قطاعات النشاط الاقتصادي*.

فالتنويع من حيث الزبائن و المناطق و الأنشطة، يعتبر من أهم أساليب التحكم في خطر القرض، و ذلك لتفادي مخاطر كبيرة قد يتعرض لها البنك إذا ما تعرض زبون للتوقف عن السداد، أو تعرضت إحدى المناطق لكوارث طبيعية، أو تعرض أحد الأنشطة للكساد.ومن الملاحظ، أنه يمكن للبنوك أن تطبق التنويع بنجاح بصور عديدة منها :

- تقديم أنواع جديدة من العمليات الائتمانية
- غزو أسواق مصرفية جديدة
- وضع حد أقصى للائتمان لكل نشاط و لكل زبون.

وكان لغياب سياسات أو إجراءات التنويع في الممارسات المصرفية بالجزائر أثْرٌ كبيرٌ، مما جعل البنوك تتعرض لأشد درجات و أشكال خطر القرض، المتمثلة في تمركز هذا الأخير، من جهة؛ في نوع واحد من القروض هو السحب على المكشوف، و من جهة أخرى؛ تمركزه في نوع واحد من الزبائن بسبب

* يمكن التعبير عن أسلوب التنويع بالحكمة التي تقول :

"لا تضع كل ما تملكه من بيض في سلة واحدة: Not putting all the eggs in one basket or spreading the risks"

سياسة تعيين المحل الوحيد. إلا أن إلغاء سياسة تعيين المحل الوحيد فسح المجال أمام البنوك الجزائرية لتنويع زبائنها و بالتالي تخفيف تعرضها لأخطار كبيرة بمبالغ مرتفعة بسبب تمويل قطاع واحد أو عدد محدود من المؤسسات.

3-1-3- إشراك بنوك أخرى:

أي اشتراك أكثر من بنك في تمويل القرض، في ظل نفس الظروف، و ضمان مشترك. وليس من الضروري أن يمنح القرض مرة واحدة، في وقت محدد، بل يمكن منح القرض وفقا للتطور في تنفيذ المشروع. (أسعد عبد الحميد، 1991، ص 134)

و تتمّ عملية المشاركة في تمويل القرض، تحت إدارة أحد البنوك -المقرض- الذي يتولى جمع المشاركات وتنفيذ التزام التمويل أمام المقترض، وتحصيل الأقساط و الفوائد، وتوزيعها على البنوك المشاركة في تمويل القرض، مقابل حصول البنك المقرض على عمولة إدارة.

ومن إيجابيات إشراك بنوك أخرى في العملية التمويلية، أن يقوم البنك الرئيسي صاحب التمويل بدراسة العملية جيدا للمحافظة على سمعته، و قد تتم الدراسة أيضا من جانب كل بنك مشترك في التمويل، بما يساعد على تقليل حجم خطر القرض.

3-2- الأساليب المتبعة خلال التفاوض مع الزبون:

يمكن توضيح أساليب التحكم في خطر القرض خلال مرحلة التفاوض مع الزبون فيما يلي:

3-2-1- التغطية:

للتغطية عدة جوانب نذكرها فيما يلي:

- عند منح قروض طويلة الأجل نسبيا، بسعر فائدة ثابت، يتعرض البنك لخطر ارتفاع أسعار الفائدة. ويمكن التحكم في ذلك من خلال استخدام سعر الفائدة المعوّم، مما ينقل عبء ارتفاع أسعار الفائدة إلى المقترض.(COUSSERGUES, 1996, p 99)

– إذا كانت الودائع لدى البنك قصيرة الأجل، فيجب أن تكون القروض الممنوحة قصيرة الأجل، لإحداث التوازن بين مصادر الأموال واستخداماتها من حيث الحجم، و آجال الاستحقاق، وأسعار الفائدة.

– قد تتعرض البنوك لخطر تقلب سعر الصرف، حيث تمنح قرضا بعملة أجنبية على أن يسدد بالدينار الجزائري – أو العكس – مما قد يعرض الزبون للتعثر، فتتعرض البنوك للخطر. (FAYE, 1993, p 13)

3-2-2-التأمين:

أصبح خطر القرض حديثا يرتبط بعوامل متصلة بالبيئة الاقتصادية بدرجة أكبر من اعتباره مشكلة خاصة بالبنوك؛ لذا فقد يطلب البنك من الزبون أن يؤمن لصالحه ضد خطر عدم السداد لدى شركة تأمين، فإذا لم يسدد الزبون في تاريخ الاستحقاق يحق للبنك أن يحصل على التعويض المناسب من شركة التأمين، كما يحق له أيضا أن يطلب التأمين على الضمانات المقدمة.

3-2-3-الأرصدة التعويضية:

هي أرصدة يتركها الزبون لدى البنك كوديعة لحين انتهاء السداد، تحقق للبنك التحكم في خطر القرض من ثلاث زوايا هي :

– إذا لم يسدد الزبون لسبب أو لآخر في تاريخ الاستحقاق، فان البنك يحتفظ بهذه الأرصدة كجزء من الأموال المستحقة على الزبون.

– في حالة زيادة سعر الفائدة الذي يتحمله الزبون، حيث تحسب الفائدة على كامل مبلغ القرض، في حين لا يحصل الزبون إلا على مبلغ القرض بعد خصم الرصيد التعويضي.

– يمكن للبنك بعد دراسة سلوك تلك الودائع أن يوظفها كلها أو جزءاً منها محققاً أرباحاً.

وتأخذ الأرصدة التعويضية أشكالا منها: (سعيد سلطان، 1993، ص 401)

– الطلب من الزبون الاحتفاظ برصيد تعويضي يساوي نسبة مئوية من الحد الأعلى للقرض المتفق عليه .

– الطلب من الزبون الاحتفاظ برصيد تعويضي يساوي نسبة مئوية من معدل القروض الممنوحة خلال السنة .

– الطلب من الزبون الاحتفاظ بودائع لا تقل عن نسبة معينة من حجم القروض المتحصل عليها وذلك خلال فترة السداد، لغرض توفير السيولة لغيره من المقترضين.

3-2-4- الضمانات:

يعتبر الخطر عنصرا ملازما للقرض لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاؤه بصفة نهائية، أو استبعاد إمكانية حدوثه مادامت هناك فترة انتظار قبل حلول آجال استرداده. ولذلك، وجب على البنك أن يتعامل مع هذا الواقع بشكل حذر، و أن يقرأ المستقبل قراءة جيدة.

و أمام هذا الواقع الذي لا يمكن تفاديه، و من أجل أخذ المزيد من الحيطة يلجأ البنك إلى طلب ضمانات كافية كتأكيد لجدية الزبون في سداد قيمة القرض و فوائده في تاريخ الاستحقاق. حيث تحقق الضمانات للبنك التحكم في خطر القرض، من ثلاث زوايا هي :

– إذا لم يسدد الزبون لسبب أو لآخر في تاريخ الاستحقاق، فإن البنك يستطيع التصرف في الضمان لاستيفاء حقه.

– وجود حق قانوني للبنك على جزء من الذمة المالية للزبون يحمي البنك عند تصفية الوضع المالي للزبون.

– وجود حق قانوني للبنك على جزء من ممتلكات الزبون يجعله يتصرف بحذر لأنه يعلم أن أي إخلال بشروط العقد، قد يدفع البنك إلى التصرف في الضمان.

و تختلف طبيعة الضمانات باختلاف أنواع القروض، حيث يمكن تصنيفها عموما إلى صنفين رئيسيين: الضمانات الشخصية والضمانات الحقيقية.

3-2-4-1- الضمانات الشخصية:

عبارة عن التزام بموجبه يتعهد شخص معين بتنفيذ التزامات المدين تجاه البنك إذا لم يستطيع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق.

وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين في حدّ ذاته، و لكن يتدخل طرف ثالث كضامن.و في هذا الإطار يمكن أن نميز بين نوعين من الضمانات الشخصية: الكفالة و الضمان الاحتياطي.

1-الكفالة :

تعتبر كضمان شخصي يتخذها البنك كاحتياط ضد احتمالات سيئة في المستقبل، بحيث يتدخل الكافل بشكل فعلي في حالة عدم تمكّن المدين من الوفاء بالتزاماته. (BOUYACOUB, 2000, p 226)

2-الضمان الاحتياطي:

يعتبر كضمان شخصي، يلتزم بموجبه كتابيا شخص معين على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد.

فالضمان الاحتياطي هو شكل من أشكال الكفالة، و يختلف عنها في كونه يطبق فقط في حالة القروض المرتبطة بالأوراق التجارية كالسند لأمر والسفتجة...الخ.

يوجد نوع خاص من الضمانات الشخصية ألا وهو: تأمين القرض (Assurance-Crédit) يعرف على أنه: "عملية بواسطتها يكتتب المقرض وثيقة تأمين ضد الأخطار الناجمة عن منح القرض".

إذ أن خطر عدم الدفع في تاريخ الاستحقاق نادرا ما يؤمن عليه؛ فهو خطر عدم الملاءة (أو الإعسار) مثبت قضائيا أو عن طريق مدة التقصير (التأمين – الإعسار). (BENHALIMA, 1997, p 57)

3-2-4-2- الضمانات الحقيقية:

ترتكز الضمانات الحقيقية بخلاف الضمانات الشخصية على الشيء المقدم للضمان، و تتمثل هذه الضمانات على سبيل المثال في السلع و التجهيزات والعقارات...، بحيث تقدم على سبيل الرهن لا على سبيل تحويل الملكية وهذا من أجل ضمان استرداد قيمة القرض. أمّا في حالة عدم استرداد القرض يمكن للبنك أن يقوم ببيع الشيء موضوع الضمان حسب ما نصت عليه المادة 33 من القانون التجاري الجزائري.

وقد قسمت الضمانات الحقيقية إلى شكلين : الرهن الحيازي والرهن العقاري.

1-الرهن الحيازي :

يعتبر كضمان حقيقي للبنك، يسري على الأدوات و المعدات الخاصة بالتجهيز و كذا على المحل التجاري. حيث تتم الموافقة على الرهن الحيازي بواسطة عقد رسمي أو عرفي حسب ما نصت عليه المادة 152 من القانون التجاري الجزائري.

و في حالة ما لم يستوفي البنك حقوقه من المدين يجوز له أن يطلب من القاضي تمليكه أو بيعه للأشياء المرهونة طبقا لما نصت عليه المادة 973 من القانون المدني الجزائري، و ما أشارت إليه أيضا المادة 178 من القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 14 أفريل 1990. (لطرش، 2001، ص 169)

2-الرهن العقاري:

عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن –أي البنك– حقا عينيا عن عقار لوفاء دينه، و يمكن له بمقتضاه أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار.

من هنا نلاحظ أن الرهن العقاري يمثل واحدة من أفضل الصيغ التي تضمن القروض البنكية، نظرا لما يقدمه من ضمانات فعلية، و ما يمثّله من قيمة. (BOUYACOUB, 2000, p 227)

و في هذا الصدد يشير (SLIMANI, 2000) إلى عدم فعالية الضمانات، ويذكر أسباب ذلك من خلال الجدول أدناه:

جدول(1-3): أسباب عدم فعالية الضمانات

الأسباب	الضمانات المعنية
سلوك الزبون	- ورقة تجارية غير مقبولة عن ديون وهمية أو غير موجودة تم تداولها لعدة مرات - رهن حيازي للمعدات والآلات (ضياع المال المرهون)
الترتيب (الأولوية) غير الكافي	- الرهن العقاري والرهن الحيازي (تسريح القروض قبل التأكد من حق الأولوية في المرتبة) - سند التخزين والرهن غير المسجل.
متابعة معيبة (أو ناقصة)	- الرهن العقاري غير المطابق للإجراءات مسجل بعد فوات المدة. - عدم احترام الإجراءات في حالة الإنتقال(أو تغيير) المحل التجاري. - غياب الطعون أو اللجوء الى التأمين في حالة فقدان المال المرهون (رهن عقاري أو رهن حيازي).
الضمانات الفاسدة (أو الباطلة)	- الوعد بتعيين أو تخصيص رهن عقاري. - أمر بتحويل نهائي (أو غير قابل للمراجعة أو الطعن). - الاعتراض عن الوفاء أو التسديد - رسالة نية مرتبة مجرد إلتزام ببذل عناية.
تخفيض أو سوء تقييم لقيمة الضمانات	- الرهن العقاري المنصب على بناية ذات استعمال مميز أو خاص - تقيم الأملاك حسب سعر الشراء وليس حسب سعر السوق أو التصفية - الرهن الحيازي للمحل التجاري أو للمعدات والآلات
ملاءة (أو القدرة على الوفاء) غير مؤكدة	- كفالة مترتبة في ذمة مالية سبق تثقيلها بتأمينات عينية أو شخصية - اختلاف (أو تباين) المداخيل و الذمة المالية المثقلة بكفالة بالنسبة للإلتزام المتخذ
الإجراءات الفاسدة (أو المعيبة)	- الرهن الحيازي المسجل خارج المواعيد القانونية

	- حوالة الحق غير مبلغة أو غير مقبولة - كافة العقود بوجه عام - النصاب في الملكية غير الفعال (عدم احترام شروط الصحة) - الكفالة (عدم احترام أو مراعات البيانات المتعلقة بحاملي السندات) - رهن عقاري على بناية مخصصة للسكن العائلي دون استشارة جميع الأطراف. - غياب التحقق أو التأكد من السلطات و الرخص

المصدر: تم إعداد الجدول من طرفنا اعتمادا على: (SLIMANI, 2000, p 26)

ما يمكن استخلاصه، أن الضمان عنصر رئيسي وأساسي في عملية اتخاذ القرار بغض النظر عن حدوده أو أسباب عدم فعاليته، فهو يصعب إن لم يكن مستحيلا التغاضي عنه أو إهماله أو تجاهله، بحيث يجب أن يخضع للمراجعة و الكشف الدوري للتأكد من سلامته وصحته وتوافر كافة الشروط الخاصة بصلاحيته واستمراره كضمان للقروض التي حصل عليها المشروع*.

3-2-5- الشروط المقيدة في العقد:

تمثل أحد أساليب التحكم في خطر القرض – بل أهمها – و هي التي تستخدمها البنوك، و ذلك بالنص في عقد الائتمان على شروط عديدة يلتزم الزبون بموجبها بتنفيذ أفعال معينة، أو الامتناع عن تنفيذ أفعال أخرى، خلال مدة العقد، بالشكل الذي يساعد على تقوية مركز البنك في مواجهة كل زبون. و تتمثل هذه الشروط فيما يلي :

– الاشتراط على ضرورة موافقة البنك، إذا ما قررت المؤسسة المقترضة، الحصول على قروض إضافية مستقبلا، أو إذا ما قررت خطة استثمارية جديدة.

– الاشتراط على وجود حد أدنى لحجم ودائع الزبون.

* الجدير بالذكر أن هناك مقولة رئيسية لدى الصيارفة و هي:
" خير ضمان أن لا يكون هناك ضمان"، وبمعنى أن البنك لا يعتمد كثيرا على الضمانات المادية، بقدر ما يعتمد على قدرة المشروع على توليد عائد ودخل مناسب يكفي لسداد التزاماته و أعبائه... فالمشروع الجيد هو الضمان الرئيسي... لأن البنك مؤسسة صانعة لأسواق... و صانعة لزبائن... و ليست مؤسسة تعمل على إفلاس زبائنها و مصادرة ضماناتهم كما يظن ويعتقد البعض.

– الاشتراط على تعويم سعر الفائدة، أو شرط دفع الفوائد مسبقا (مقدما) خصما من قيمة القرض، أو شرط سداد جزء من قيمة القرض قبل حلول تاريخ الاستحقاق، وذلك لمواجهة خطر التضخم.

– الاشتراط على تقديم ضمانات.

3-3- الأساليب المتبعة بعد عملية الإقراض:

يمكن توضيح أساليب التحكم في خطر القرض خلال مرحلة ما بعد منح القرض فيما يلي:

3-3-1- المتابعة :

بعد منح القرض للزبون، تعتبر المتابعة من أهم أساليب التحكم في خطر القرض، حيث تهدف المتابعة الفعالة إلى: (مختار، 1987، ص 139)

– التحقق من مدى تنفيذ سياسة الإقراض التي يضعها البنك.

– التعرف على العقبات التي قد تعترض المقترضين في الوقت المناسب، بما يسمح باتخاذ الإجراءات الكفيلة لحماية حقوق البنك.

و تخضع المتابعة الفعالة للقواعد الآتية :

– مراعاة أن ترتبط قرارات منح القرض بأغراض محددة، و أن تتم متابعة الاستخدام في حدود هذه الأغراض.

– ضرورة التقيد بالحدود المصرح بها لحجم القرض.

– إعطاء عناية كافية لجانب اتخاذ القرار، مع تدارك أية انحرافات في التنفيذ.

3-3-2- معالجة الحالات المتعثرة:

بالرغم من كل ما يتخذه البنك من أساليب للتحكم في خطر القرض – قبل و أثناء و بعد منح القرض – إلا أنه دائما تكون هناك حالات متعثرة، لأسباب لم تؤخذ بالاعتبار عند تقييم طلب الزبون أو لعجز في تطبيق أساليب التحكم في المخاطر. و عندما تظهر مشكلة في تسديد القرض، فإنه يجب على

إدارة البنك أن تتخذ الإجراءات اللازمة للتقليل من الخسائر المحتملة، إلى أقل حدّ ممكن، من خلال: (مختار، 1987، ص 150)

- اتخاذ الإجراءات الرسمية المنصوص عليها في العقد لتصفية القرض.
- اتخاذ إجراءات خاصة مع المقترض، و منها :
  - تأجيل ردّ جزء من القرض، و ذلك في حالة تسديد الجزء الأكبر منه.
  - تأجيل ردّ كل القرض، بتقديم ضمانات.
  - منح تمويل آخر للمقترض، للخروج من الأزمة الناتجة عن أسباب خارجة عن إرادته.

ويضيف هندي: « بل ويذهب كريستي و رودن Christy & Roden إلى أبعد من ذلك، إذ يشيران إلى ضرورة قيام البنك باتخاذ إجراءات من شأنها أن تحمي العميل من مخاطر تغير الظروف الاقتصادية. و من بين هذه الإجراءات تزويده بالمعلومات الهامة عن النشاط الاقتصادي بصفة عامة، و عن النشاط الصناعي أو التجاري الذي يمارسه بصفة خاصة. ومن المتوقع أن يترك ذلك آثارًا إيجابية على نتائج نشاط الزبون، وعلى قدرته على الوفاء بما عليه من التزامات ». (إبراهيم هندي، 1996، ص 247)

ومما سبق ذكره في هذا المبحث، يمكننا الإلمام بأساليب التحكم في خطر القرض حسب مراحل عملية الإقراض في الجدول التالي:

جدول(1-4): أساليب التحكم في خطر القرض

مرحلة دراسة القرض	مرحلة التفاوض مع الزبون	مرحلة ما بعد الإقراض
1- تقييم الخطر 2- التنويع 3- إشراك بنوك أخرى في العملية	1- التغطية 2- التأمين 3- الأرصدة التعويضية 4- الضمانات 5- الشروط المقيدة في العقد	1- المتابعة 2- معالجة الحالات المتعثرة

المصدر: تمّ استخلاص وإعداد هذا الجدول من طرف الباحث

و كخلاصة لما جاء، من أساليب التحكم في خطر القرض البنكي التأكيد على ضرورة :

- التقييم الدقيق لقدرة الزبون الائتمانية.
- التنويع في محفظة القروض.
- توفر الضمانات عن كل عملية إقراض، مع مراعاة:
  - استخدام سعر الفائدة المعوّم.
  - التأمين لصالح البنك ضد خطر عدم التسديد.
  - تقديم الزبون لأرصدة تعويضية يتركها لدى البنك كوديعة.
- المتابعة المستمرة للقرض.

خلاصة الفصل الأول

مما سبق ذكره ، يتضح لنا أن تشخيص خطر القروض البنكية يجب أن يكون هدف استراتيجيا لكل بنك و ذلك إذا ما أراد أن يضمن لنشاطه الاستمرارية في عالم تسوده المنافسة الشديدة وتتعاظم فيه المخاطر. إذ أن تقييم خطر القرض –كما رأينا– من خلال النسب يعتبر أكثر أساليب التقييم استخداما لدى الأطراف أو الجهات التي ليس لها معرفة بأساليب التحليل الأخرى، إلاّ أنه لا يمكن لنسبة واحدة أو لمجموعة من النسب – بمفردها– أن تعطي إجابة كافية ونهائية عن أسباب المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسة المقترضة، كما أنها لاتسمح بمعرفة احتمال توقف المؤسسة عن الدفع في المستقبل.

من هنا وجب على المحلل حتى ينجح في اتخاذ قراره أن لا يتوقف عند مجرد دراسة الأرقام المدرجة في القوائم المالية، بل عليه أن يسعى لاستكمال الجانب الوصفي من مدخلات القرار من مصادر أخرى للمعلومات غير البيانات المالية لإعطاء تلك الأرقام مصداقيتها، ومن ثمّة تحديد وبدقة نظام موضوعي يلائم احتياجات البنك ويستخدم كأداة لقياس الخطر وهذا ما سنتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

قياس خطر القروض البنكية

تمهيد

المبحث الأول: مناهج قياس خطر القرض

المبحث الثاني: قياس خطر القرض بطريقة سكورينغ

المبحث الثالث: عرض بعض نماذج تطبيقات سكورينغ

خلاصة

تمهيد:

تواجه البنوك بشكل عام مجموعة من المشاكل التي تهدد وجودها واستمراريتها، ولعل أهمها هي تلك المشاكل المتعلقة بالقرض ومخاطره، ونعني هنا بخطر القرض إمكانية فقدان محافظ القروض لبنك ما لقيمتها عند عدم تمكّن المقترضين من سداد ديونهم، ولذلك حظيت هذه المشكلة بإهتمام كل المسؤولين والخبراء المختصين بالقطاع المصرفي، حيث ظهرت في أواخر السبعينيّات وتفاقمت في منتصف الثمانينيّات لأسباب كثيرة أشترك فيها كل من البنوك والزبائن فضلا عن بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

ونتيجة لذلك، حدثت في السنوات الأخيرة الماضية عدّة تطورات في مجال قياس خطر القرض في لمحافظ القروض البنكية رغبة في تلافي تلك المشاكل والتخلص منها في ظل قدرة فائقة على انتشار المعلومة نتيجة لثورة الاتصالات وما تبعها من تطورات متتالية في مجالات مرتبطة بها، لأنّه إذا كانت عملية الاقراض مهمة فإن استرداد القرض أهم، ويُعد موضوع خطر القرض ذو أهمية للبنوك لإرتفاع نسبة ما تشكله القروض من إجمالي الأصول حيث تشكل الجزء الأعظم منها.

لذا تعتبر طريقة سكورينغ من أهم الطرق الكمية المستعملة في المجال المصرفي والتي يمكن من خلالها قياس درجة خطر القرض، حيث تعتمد على التحليل التمييزي الذي يعد من الأساليب الإحصائية المتخصصة كأداة للقياس وهو ركن أساسي من أركان هذه الدراسة. ونظرا لكون موضوع هذا الفصل يتناول طريقة سكورينغ كقياس لخطر القرض، لأجل ذلك خصصنا له ثلاث مباحث نوجزها في الآتي:

المبحث الأول: نتناول فيه مناهج قياس خطر القرض والتي تتضمن منهج استخدام النسب المالية لمعرفة درجة الخطر، وكذا منهج استخدام الأساليب الرياضية والاحصائية وهذا تمهيدا للطرق الكمية التي تشمل طريقة سكورينغ موضوع المبحث الموالي.

المبحث الثاني: يختص بعرض طريقة سكورينغ، حيث نتطرق إلى شرح هذه الطريقة مع التركيز بصورة مفصلة على المبدأ العام للطريقة من خلال اعتمادها على التحليل التمييزي الذي يعتبر من الأساليب الإحصائية المتخصصة في هذا المجال، ومركزين في الأخير على التحليل التمييزي خطوة –بخطوة باعتباره الأنسب في معالجة وقياس خطر القرض.

المبحث الثالث: نحاول من خلاله تقديم بعض الدراسات والنماذج التي أجريت في مجال تطبيق طريقة سكورينغ، حيث تمت عملية تصنيف هذه الدراسات إلى نوعين من النماذج؛ نماذج إحصائية وأخرى تجريبية.

المبحث الأول: مناهج قياس خطر القرض

يعتمد أسلوب تقييم خطر القرض على منهجين إثنين هما منهج استخدام النسب المالية ومنهج استخدام الطرق الرياضية والاحصائية، وفيما يلي سنتناول كل منهج على حدى:

1-1- منهج استخدام النسب المالية:

يهدف هذا المنهج إلى تقييم خطر القرض من خلال التحليل المالي للقوائم المالية بهدف تحديد السيولة، القدرة على السداد، الكفاءة والربحية للمؤسسات المقترضة وذلك بإستخدام مدخلين أساسيين:

1-1-1-المدخل الأول (أو كما يسمى بالتحليل الرأسي):

يتمّ من خلاله دراسة بعض العلاقات بين عناصر القوائم المالية عن الفترة الأخيرة، والتي تسبق تاريخ تقديم طلب الحصول على القرض مع مقارنتها بالنسب السائدة في النشاط الذي ينتمي إليه طالب القرض.

1-1-2-المدخل الثاني (أو كما يسمى بالتحليل الأفقي):

يتمّ من خلال هذا المدخل دراسة ومقارنة عناصر القوائم المالية لعدد من السنوات لمعرفة الاتجاه العام لبعض العناصر الضرورية والمؤثرة على المركز المالي والقدرة على السداد. ويعتبر استخدام النسب المالية في تقييم خطر القرض أكثر الأساليب استخداما، من خلال العديد من النسب التي تقيس الربحية والسيولة وكفاءة إدارة الأموال والهيكل المالي للمؤسسات المقترضة...الخ.

ويعتبر تحليل خطر القرض من خلال النسب أداة مهمة في المؤسسات التي ليس لها معرفة بأساليب التحليل الأخرى، إلاّ أنه لا يمكن لنسبة واحدة أو لمجموعة من النسب بمفردها أن تعطي اجابة نهائية عن أسباب المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات المقترضة، لذا لزم الأمر استخدام أساليب التحليل الأخرى.

1-2- منهج استخدام الطرق الرياضية والاحصائية:

يهدف هذا المنهج إلى تقييم خطر القرض من خلال:

1-2-1- جداول المخاطرة:

تعنى هذه الجداول باستخدام نظام التقييم بالنقط، بحيث يتمّ تحديد عناصر خطر القرض وإعطاء كل منها عدداً من النقط بحسب أهميتها في التقييم، ثمّ ترتيب عمليات الاقراض في فئات من حيث الخطر بحسب ما تتحصل عليه من نقط. وهناك العديد من نماذج التقييم بالنقط، والتي يمكن استخدامها في مجال تقييم خطر القرض. (حسن سليمان، 2001، ص 60)

تهدف هذه الجداول إلى مساعدة إدارة القروض في البنوك التجارية عند تحديد فئة المقترضين المعنيين بالقرض، وبالتالي تحديد درجة خطر القرض لكل زبون على حدى، مما يسمح لإدارة البنك بإتخاذ القرار المناسب بمنح أو عدم منح القروض للزبائن.

1-2-2- أسلوب التحليل التمييزي المتعدد:

هو عبارة عن أسلوب احصائي يعطي مقياسا كافيا لخطر عدم القدرة على السداد، حيث يعتبر من أنسب الأساليب الاحصائية التي يمكن استخدامها في بناء نموذج يفرق بين المؤسسات موضوع الدراسة بحسب الخصائص التي تنفرد بها كل مؤسسة، حيث يمكن تصنيف هذه المؤسسات في مجموعتين أو أكثر بحسب الفرضيات المتبعة في الدراسة.

ولقد ثبتت فاعلية هذا الأسلوب في توقع قدرة الزبائن على سداد ما عليهم من التزامات اتجاه البنوك، حيث يتميز هذا الأسلوب بتقديم نتائج دقيقة بالرغم من صغر حجم العيّنة مادام شرط وجود علاقة خطية طبيعية متعددة بين المتغيرات موضوع الدراسة متوفراً، وذلك من خلال تعامله مع المتغيرات المستقلة كلها دفعة واحدة لتحديد أكثر المتغيرات تمييزا بين المؤسسات الفاشلة والمؤسسات الناجحة، وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: قياس خطر القرض بطريقة سكورينغ

تعتبر طريقة سكورينغ طريقة آلية في تنقيط وتصنيف خطر القرض، تعتمد على المعالجة المعلوماتية، و تستعمل التحليل الإحصائي الذي يسمح بتخصيص علامة لكل زبون، هذه العلامة تمثل درجة الخطر بالنسبة للبنك. (MATHIEU, 1995, p 165)

ظهرت هذه الطريقة في اختيار الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسينيات، وانتشرت تدريجيا في أوروبا في السبعينيات، و هي اليوم شائعة الاستعمال في كثير من المؤسسات المالية وخصوصا المتخصصة منها، حيث تستعمل بسهولة وسرعة كبيرتين وتتدرج كعنصر إيجابي وتنافسي بالنسبة للبنك مما تسمح بمردودية أحسن وتحكم أكبر في الخطر.

وقد ارتأينا أن نخصص لعرض هذه الطريقة مبحثا مستقلا نظرا لما تكتسيه من أهمية بالغة، حيث سنتطرق في بداية الأمر إلى شرح المبدأ العام لطريقة سكورينغ ثم نتناول التحليل التمييزي كتقنية معتمدة في هذه الطريقة، مركزين في الأخير على التحليل التمييزي خطوة- بخطوة باعتباره الأنسب في معالجة وتحليل خطر القرض.

2-1- المبدأ العام للطريقة:

تعتمد الطريقة على تحليل البيانات بإستعمال الطرق الإحصائية كالانحدار المتعدد والتحليل التمييزي (أو المميز) التي تسمح بتقييم وضعية المقترض؛ هذه الطريقة ترتكز على تخصيص (أو تعيين) علامة أو نقطة لطالب القرض تقيس به خطر عدم التسديد أي التوقع بعوارض عدم الدفع وحالات العجز المحتملة، يتم حسابها باستعمال مجموعة من المتغيرات أو المؤشرات*.

* تعتمد الطريقة في حساب دالة سكورينغ على مجموعة من المتغيرات تمثل النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية، لكن سنحاول من خلال تطبيق هذه الطريقة إدماج متغيرات أخرى نوعية لإعطاء النموذج مصداقية أكبر.

كقاعدة عامة، طريقة سكورينغ يتم إعدادها انطلاقا من التحليل الإحصائي لجملة المعطيات المتاحة والذي يسمح باختيار عدد من المتغيرات لتشكيل أحسن توليفة خطية في شكل دالة تعطي كل زبون علامة أو نقطة، هذه الدالة تسمى دالة سكورينغ و نرمز لها بالرمز«Z»، تكتب على الشكل:

(GUILHOT, 1986, p 976)

$$Z = \sum_{i=1}^{n} \alpha_i R_i + \beta$$

حيث: α_i : المعاملات المرتبطة بالنسب R_i (معاملات التسوية أو الترجيح).

R_i : النسب المالية.

β : حدّ ثابت.

بيانيا، يتم تمثيل الدالة Z على شكل معادلة خطية كما يوضّحه الشكل الموالي:

شكل(2-1): تمثيل التوفيقة الخطية للزبائن الجيّدين وغير الجيّدين

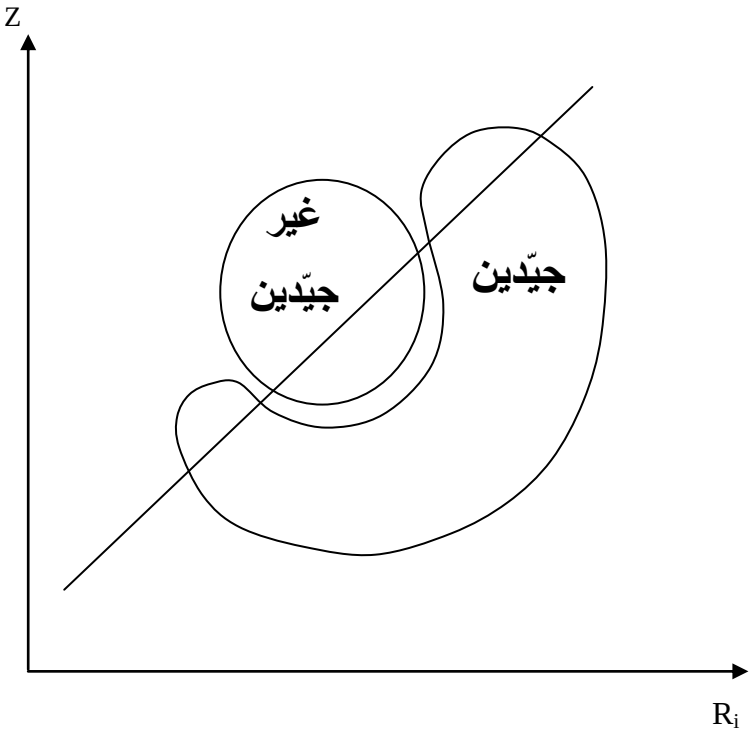

المصدر: (MONERA, 1993, p 81)

من خلال الشكل أعلاه، نجد أن كل زبون يتمّ تعيينه بنقطة في هذا المعلم، مما يسمح بتشكيل سحابة من النقاط تمثل الزبائن الجيّدين (المؤسسات السليمة) وغير الجيّدين (المؤسسات العاجزة). إن أحسن خط مستقيم أو أفضل توفيقة خطية تمر على هذه السحابة وتفصل بين الزبائن الجيّدين وغير الجيّدين تمثل الدالة المطلوبة. و تتم عملية تقييم مصداقية النموذج من خلال معدل التصنيف المتحصل عليه باستعمال الاختبارات الإحصائية.

لتحديد نوع التحليل الإحصائي المستعمل في هذه الطريقة، قام الباحثون باستعمال تقنية الانحدار المتعدد التي تقوم أساسا على مبدأ أن المتغير التابع مرتبط خطيا بأكثر من متغير مستقل. فالمتغير التابع يمثل نقطة رايتينغ الممنوحة من طرف وكالة متخصصة (MIKDASHI, 2002, p 12)، أمّا المتغيرات المستقلة فتمثل النسب المالية للمؤسسة محل الدراسة كنسب الملاءة، السيولة و المردودية ...الخ. عندما يتمّ تحديد معادلة الانحدار المتعدد، من الممكن تقييم المؤسسات غير المنقطة (Non-notées) ومتابعة تطور التصنيف المتحصل عليه تجنبا لإعادة إجراء التحليل. من بين الانتقادات الموجهة إلى هذه التقنية، أن البيانات المستعملة في الدراسة لا تتوافق وفرضيات طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لنموذج الانحدار المتعدد: (MIKDASHI, 2002, p 18)

1. التوقع الرياضي للأخطاء يساوي الصفر.
2. تباين الأخطاء يجب أن يكون مماثل بالنسبة لكل مؤسسة.
3. التباين المشترك للأخطاء يساوي الصفر.
4. توزيع الأخطاء يجب أن يتبع التوزيع الطبيعي.

هذه الشروط الأربعة نادرا ما يتم احترامها، فاستعمال تقنية الانحدار المتعدد يُنقص من مصداقية النتائج المتحصل عليها وهذا ما أظهرته الاختبارات الإحصائية. مما أدى بالمحللين إلى التفكير والبحث عن تقنيات أخرى تجسدت في التحليل التمييزي. (إبراهيم هندي، 1999، ص 133)

2-2- التحليل التمييزي (أو المميز) L'Analyse discrminante:

تتطلب عملية البحث في وصف وتصنيف مجموعة من الأفراد تتسم بعدد معتبر من المتغيرات استعمال مجموعة من التقنيات تدعى التحليل التمييزي أو المميّز (L'analyse discriminante)، هذه

الأخيرة تعتمد من جهة على تحديد المتغيرات التي تسمح لنا بأفضل إدراك (أو تمييز) للفروقات بين مجموعات الأفراد، ومن جهة أخرى على محاولة معرفة خاصية الفرد غير المصنف، وإيجاد المجموعة التي ينتمي إليها. (CRAUSER ET AUTRES, 1989, p 96)

يفترض المبدأ الأساسي والعام لهذه التقنية أن المجتمع مقسم إلى K مجموعة، وكل فرد من هذا المجتمع يتم وصفه بـ P متغير عددي ($x_p,\ldots\ldots,x_1$)، حيث ينطبق هذا المبدأ على العديد من الطرق التي تسمح بدراسة العلاقة بين المتغير النوعي وليكن Z والمتغيرات التفسيرية$x_p,\ldots\ldots,x_1$ انطلاقا من العيّنة المسحوبة من المجتمع المدروس. فإذا افترضنا أن عدد الأفراد n للعيّنة e_i تشكل سحابة E في الفضاء الشعاعي R^p و تتجزأ إلى K جزء و لتكن $E_k\ldots\ldots\ldots E_2،E_1$. فإن التمثيل البياني للعيّنة المسحوبة التي تشغل مختلف نواحي الفضاء R^p يكون على النحو التالي :

شكل(2-2): تمثيل مجتمع مقسّم الى K مجموعة في فضاء شعاعي R^p

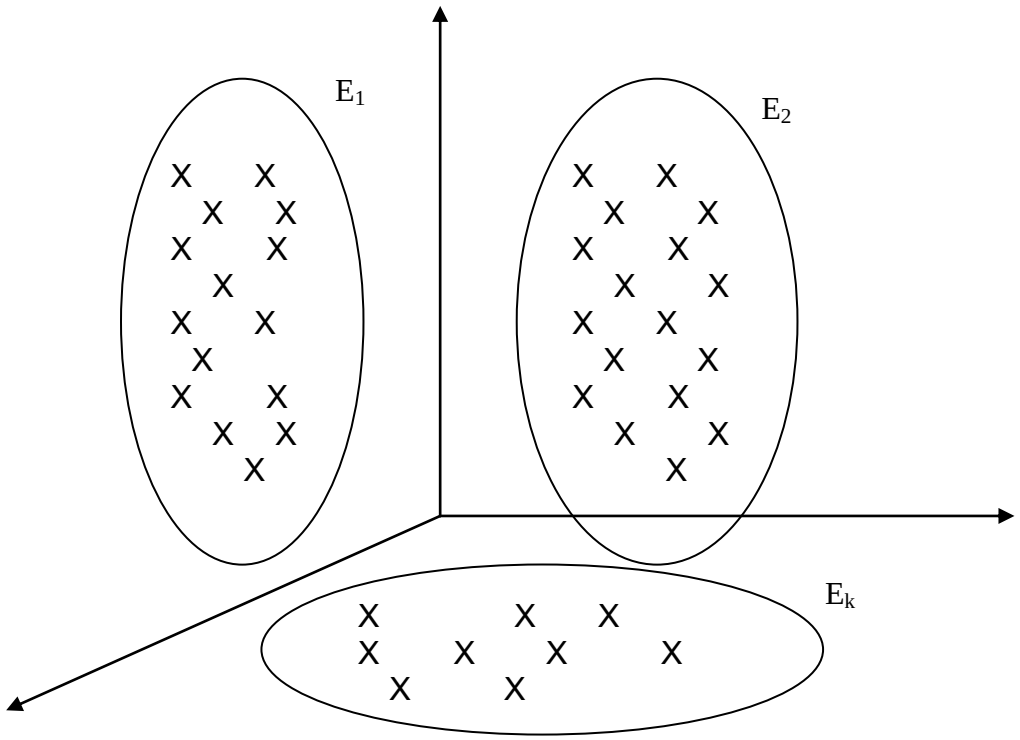

المصدر: (SAPORTA, 1990, p 404)

من بين التطبيقات العملية للتحليل التمييزي، نجد في المجال المالي التوقع بسلوك طالبي القروض، حيث تتم المقارنة بين المقترض السليم و المقترض العاجز، أي تصنيف الزبائن بين جيّدين وغير جيّدين انطلاقا من التحليل التاريخي لحوادث (أو عوارض) عدم الدفع، مع ملاحظة إمكانية وجود نوع (أو صنف) ثالث من الزبائن يتم تصنيفه ضمن زبائن مشكوك فيهم، وهذا كما يبرزه الشكل الموالي[*]:

[*] من بين التطبيقات العملية للتحليل التمييزي نذكر بعض المجالات:

- **الطب:** انطلاقا من تجارب المخابر الطبية، نبحث عن دالة تسمح لنا بأحسن توقع لداء معين يعاني منه المريض، أوالتطور المحتمل لهذا الداء وذلك من أجل إيجاد العلاج المناسب.
- **علم الأرصدة الجوية:** التوقع بالعواصف انطلاقا من المتغيرات المرتبطة بأحوال الطقس.
- **المالية:** التوقع بسلوك طالبي القروض.

شكل(2-3): تصنيف الزبائن وفق عوارض عدم الدفع

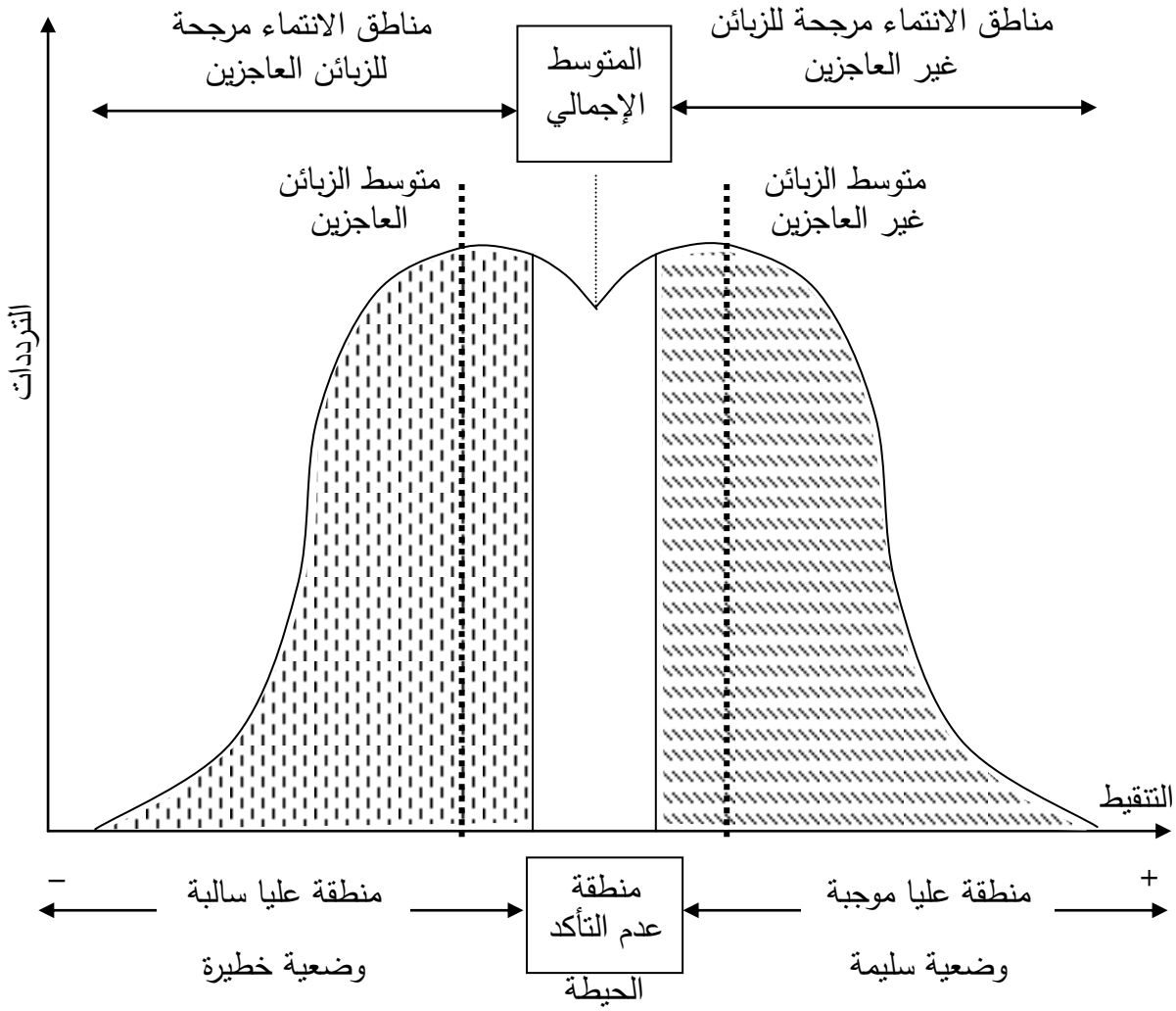

المصدر : (MATHIEU, 1995, p 167)

من خلال الشكل أعلاه، تم تصنيف الزبائن وفق عوارض عدم الدفع إلى ثلاث مناطق :

- **منطقة عليا موجبة:** تمثل منطقة الزبائن غير العاجزين عن تسديد ما عليهم من التزامات اتجاه البنك عند تاريخ الاستحقاق، بمعنى أن وضعيتهم المالية سليمة.

- **منطقة عليا سالبة:** تمثل منطقة الزبائن العاجزين عن تسديد ما عليهم من التزامات اتجاه البنك عند تاريخ الاستحقاق، بمعنى أن وضعيتهم المالية خطيرة.

- **منطقة عدم التأكد:** تمثل منطقة الزبائن المشكوك فيهم، بمعنى أن البنك غير متأكد من وضعيتهم المالية، سليمة أو خطيرة، مما يستوجب القيام بدراسات أكثر عمقاً ودقّةً.

فتقنية التحليل التمييزي تهدف إلى: (CRAUSER ET AUTRES, 1989, p 96)

- اختبار ما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة بين مجموعات كثيرة معرّفة انطلاقا من مجموعة متغيرات كمية.
- تحديد المتغيرات التي تصف أكثرهذه الفروقات.
- ايجاد التوفيقات الخطية للمتغيرات والتي تعظم التباعد بين مختلف المجموعات مع الحفاظ على أكبر تجانس ممكن بالنسبة للمجموعات.
- تحديد مجموعة إنتماء الفرد غير المصنف من خلال المعرفة الأولى للمتغيرات التفسيرية.

وبالاستناد إلى ما تمّ الاشارة اليه، يمكن القول أن هناك طريقتان للتحليل التمييزي إحداهما هندسية والأخرى احتمالية، الأمر الذي يقودنا الى التطرق اليهما على النحو التالي: (SAPORTA, 1990, p 403)

2-2-1- الطريقة الهندسية:

تمثل الطريقة الهندسية الجانب الوصفي من التحليل التمييزي والذي يبحث عن التوفيقات الخطية للمتغيرات التي تسمح بأحسن تجزئة ممكنة لـ K مجموعة، ثم اعطاء التمثيل البياني الذي يوضح أكثر هذه التجزئة، حيث سنتطرق في هذا الجانب الى دراسة :

- تحليل التباين والارتباط .
- التحليل العاملي التمييزي .
- الدالة الخطية التمييزية لفيشر.
- مسافة ماهلانوبيس .

2-2-1-1- تحليل التباين والارتباط:

يقتصر التحليل الوصفي للبيانات على دراسة قدرة التمييز لكل متغير x_j بإستعمال تحليل التباين (ANOVA)، ومن ثمّة دراسة الارتباط فيما بين المتغيرات التفسيرية مع مراعاة الظاهرة المدروسة (أي المتغير التابع) وذلك كما يلي:

أ- **تحليل التباين:**

يعتمد تحليل التباين على تجزئة مجموع المربعات و درجات الحرية المتعلقة بالمتغير التابع، و يستخدم لاختبار فروض أن متوسطات أكثر من مجتمعين متساوية أو مختلفة عندما تكون المجتمعات موزعة توزيعا طبيعيا مع تساوي التباين.

تعطى علاقة التباين بالصيغة العامة التالية: (TENENHAUS, 1994, p 245)

$$\sum_{h=1}^{k}\sum_{i=1}^{nh}\left(x_{jhi}-\overline{x}_{j}\right)^2=\sum_{h=1}^{k}n_h\left(\overline{x}_{jh}-\overline{x}_{j}\right)^2+\sum_{h=1}^{k}\sum_{i=1}^{nh}\left(x_{jhi}-\overline{x}_{jh}\right)^2$$

إجمالي مجموع المربعات — مجموع المربعات بين المجموعات — مجموع المربعات داخل المجموعات

حيث:

x_{jhi} : قيمة المتغير X_j للفرد i من المجموعة h .

$\overline{X}_{jh}$: متوسط X_j للمجموعة h .

$\overline{X}_{j}$: متوسط X_j للعينة.

ونستعمل الاختبار فيشر (F) لمتوسط المربعات الذي يسمح بتحديد وبكل دقة المتغيرات الأكثر تمييزا وذلك عند مستوى دلالة مقداره $P = Prob\ (\ F_{(k-1}$ ،$n-k) \geq F\ )$.

حيث تعطى علاقة F لمتوسط المربعات كمايلي: (TENENHAUS, 1994, p 245)

$$F=\frac{\text{مجموع المربعات بين المجموعات / K-1}}{\text{مجموع المربعات داخل المجموعات / n-k}}$$

ب-الارتباط :

يعتمد تحليل الارتباط على قياس قوة العلاقة الخطية بين متغيرين أو أكثر، وتستخدم معاملات الارتباط الجزئي في التحليل التمييزي لتحديد الأهمية النسبية لكل متغير مفسر في النموذج، والمتغير المستقل صاحب أعلى معامل ارتباط جزئي مع المتغير التابع يساهم أكثر من المتغيرات المستقلة الأخرى في القدرة التفسيرية للنموذج.

ولكن الملاحظ، أن معامل الارتباط الجزئي يعطي مقياسا لترتيب صافي الارتباط وليس مقياسا لقيمته، فمجموع معاملات الارتباط الجزئي بين المتغير التابع وكل المتغيرات المستقلة لا يساوي واحد (1) بالضرورة. (سالفاتور، 2010، ص 179)

ولأجل قياس قدرة التمييز للمتغيرات x_j، نستعمل علاقة الارتباط التالية:(TENENHAUS, 1994, p 245)

$$\eta^2(x_j,y) = \frac{\text{مجموع المربعات بين المجموعات}}{\text{إجمالي مجموع المربعات}}$$

حيث أن هناك ثلاثة أنواع للارتباط في التحليل التمييزي يمكن ابرازها في الشكل الموالي:

شكل(2-4): أنواع الارتباط في التحليل التمييزي

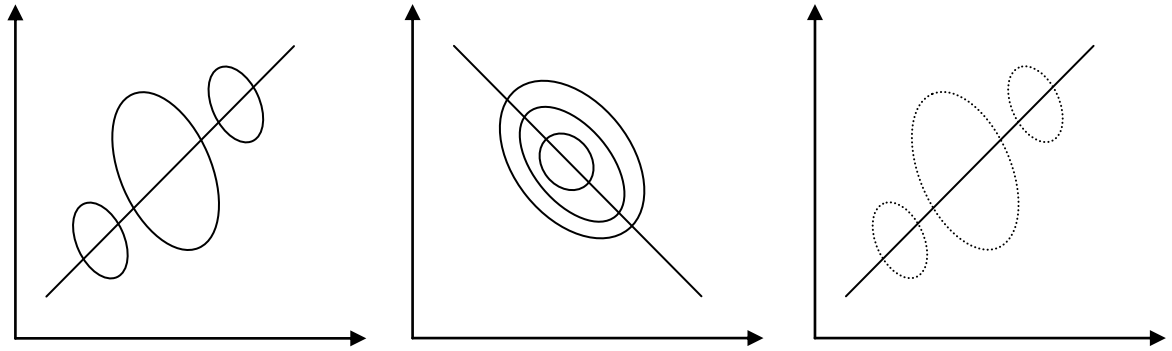

المصدر : (TENENHAUS, 1994, p 247)

من خلال الشكل أعلاه، سوف نركز على إعطاء تعريف للارتباطات داخل المجموعات وبين المجموعات، نظراً لأنّها تأخذ بعين الاعتبار تقسيم البيانات إلى مجموعات على عكس الارتباط الكلي الذي لايأخذ في الحسبان هذا التقسيم.(TENENHAUS, 1994, pp. 247-248)

- إرتباط داخل المجموعات Corrélation intra-classes:

يسمى أيضا بالارتباط الجزئي الشرطي، حيث يعرف ما بين متغيرين x_1 و x_2 والمتغير y كمايلي:

لتكن لدينا معادلتي الانحدار التالية:

$$X_1 = \beta_{10} + \beta_{11} y_1 + \ldots\ldots\ldots\ldots + \beta_{1(k-1)} y_{k-1} + \varepsilon_1 \quad (1)$$

$$X_2 = \beta_{20} + \beta_{21} y_1 + \ldots\ldots\ldots\ldots + \beta_{2(k-2)} y_{k-2} + \varepsilon_2 \quad (2)$$

فإن الارتباط الجزئي Cor (x_1 /y x_2) يعرف على أنه الارتباط ما بين أشعة البواقي e_1 و e_2 للانحدارين (1) و (2) التي تم حسابها من خلال بيانات العيّنة، هذه البواقي يمكن حسابها مباشرة بالطريقة التالية :

$$e_{1hi} = x_{1hi} - \overline{x}_{1h} \qquad e_{2hi} = x_{2hi} - \overline{x}_{2h}$$

من أجل i مرة مشاهدة للمجموعة h.

ومنه:

$$Cor\left(x_1, x_2 / y\right) = \frac{\sum_{h=1}^{k}\sum_{i=1}^{nh}\left(x_{1hi} - \overline{x}_{1h}\right)\left(x_{2hi} - \overline{x}_{2h}\right)}{\left[\sum_{h=1}^{k}\sum_{i=1}^{nh}\left(x_{1hi} - \overline{x}_{1h}\right)^2 \sum_{h=1}^{k}\sum_{i=1}^{nh}\left(x_{2hi} - \overline{x}_{2h}\right)^2\right]^{1/2}}$$

تجدر الاشارة الى أنه بالامكان أيضا حساب الارتباط الجزئي Cor(x_1 /x_2y)، انطلاقا من معادلة الانحدار (1) ومعادلة الانحدار التالية :

$$X_1 = \beta_{30} + \beta_{31} y_1 + \ldots\ldots\ldots\ldots + \beta_{3(k-1)} y_{k-1} + \beta_{3k} x_2 + \varepsilon_3$$

و بالتالي يكون :

$$Cor^2\left(x_1, x_2 / y\right) = \frac{R^2\left(x_1; y_1, \ldots\ldots, y_{k-1}, x_2\right) - R^2\left(x_1; y_1, \ldots\ldots, y_{k-1}\right)}{1 - R^2\left(x_1; y_1, \ldots\ldots, y_{k-1}\right)}$$

و Cor(x_1 /x_2y)، يأخذ إشارة $\hat{B}_{3k}$

-إرتباط بين المجموعات Corrélation inter-classes:

يتمّ حساب هذا النوع من الارتباط من خلال مراكز ثقل المجموعات للبيانات المجمعة والمرجحة بمعاملاتها كما يلي:

$$Cor_{inter-classes}(x_1,x_2)=\frac{\sum_{h=1}^{k} n_h(\overline{x}_{1h}-\overline{x}_1)(\overline{x}_{2h}-\overline{x}_2)}{\left[\sum_{h=1}^{k} n_h(\overline{x}_{1h}-\overline{x}_1)^2 \sum_{h=1}^{k} n_h(\overline{x}_{2h}-\overline{x}_2)^2\right]^{1/2}}$$

وهو ضروري في ترجمة نتائج التحليل العاملي التمييزي.

2-2-1-2- التحليل العاملي التمييزي:

تركز طريقة التحليل العاملي التمييزي* (AFD) في البحث على أول متغير $Z_1=\sum_{j=1}^{p} a_{1j}x_j$ له علاقة ارتباط $\eta^2(Z_1,y)$ أكبر ما يكون، ثم المتغير الثاني $Z_2=\sum_{j=1}^{p} a_{2j}x_j$ والذي ليست له علاقة ارتباط مع Z_1 و يؤدي إلى تعظيم $\eta^2(Z_2,y)$، وهكذا...الخ.

فالمتغيرات Z_m تسمى المتغيرات التمييزية وعددها على الأكثر يساوي عدد المجموعات ناقص واحد أي (K-1).

بافتراض أن الشعاع $X = (X_1 ،.....،X_p)$ يتبع القانون الطبيعي المتعدد $N(U_h ،\sum)$ لكل عيّنة P_h. علما أن الشعاع U_h يمثل شعاع المتوسطات للمتغيرات $X_1 ،.....،X_p$ من العيّنة P_h ، و $\sum$ مصفوفة التباينات / التباينات المشتركة لهذه المتغيرات. تكتب دالة الكثافة الاحتمالية للمتغير x من العينة P_h على الشكل: (TENENHAUS, 1994, p 251)

$$f_h(x)=\frac{1}{(2\pi)^{p/2}|\sum|^{1/2}}\exp\left(-\frac{1}{2}(x-u_h)\sum^{-1}(x-u_h)'\right)$$

* في البرمجيات الجاهزة (les logiciels) الأمريكية، التحليل العاملي التمييزي (Analyse Factorielle Discriminante) يسمى أيضا التحليل التمييزي الكانوني (canonique).

من خلال هذه الفرضيات، يمكننا تحديد و بدقة عدد المتغيرات التمييزية باستعمال الاحصاءة لامبدا دو ويلكس (Lambda de wilks) المعرّفة بالعلاقة: (SAPORTA, 1990, pp. 100-101)

$$\Lambda = \Lambda_{k-1} = \prod_{m=1}^{k-1} \left(1 - \eta_m^2\right)$$

حيث Λ تقيس قدرة التمييز الإجمالية لـ P متغير X_1،.....،X_p بحيث كلما كان مقدار Λ صغيرا كلما كانت المتغيرات في الإجمالي ذات تمييز.

إذن فطريقة التحليل العاملي التمييزي تسمح بتحديد المحاور التي تهدف إلى أحسن تجزئة ممكنة لمختلف المجموعات، وذلك من خلال البحث على التوفيقات الخطية لـ P متغير تفسيري.

فمن خلال الشكل (2-5) نلاحظ أن المحور(1) له قدرة تمييز جيّدة بينما المحور(2) (الذي يعتبر المحور الرئيسي المستعمل عادة) لا يسمح بتجزئة المجموعتين عن طريق الإسقاط. (SAPORTA, 1990, p 406)

شكل(2-5): التحليل العاملي التمييزي لعيّنتين في مجتمع

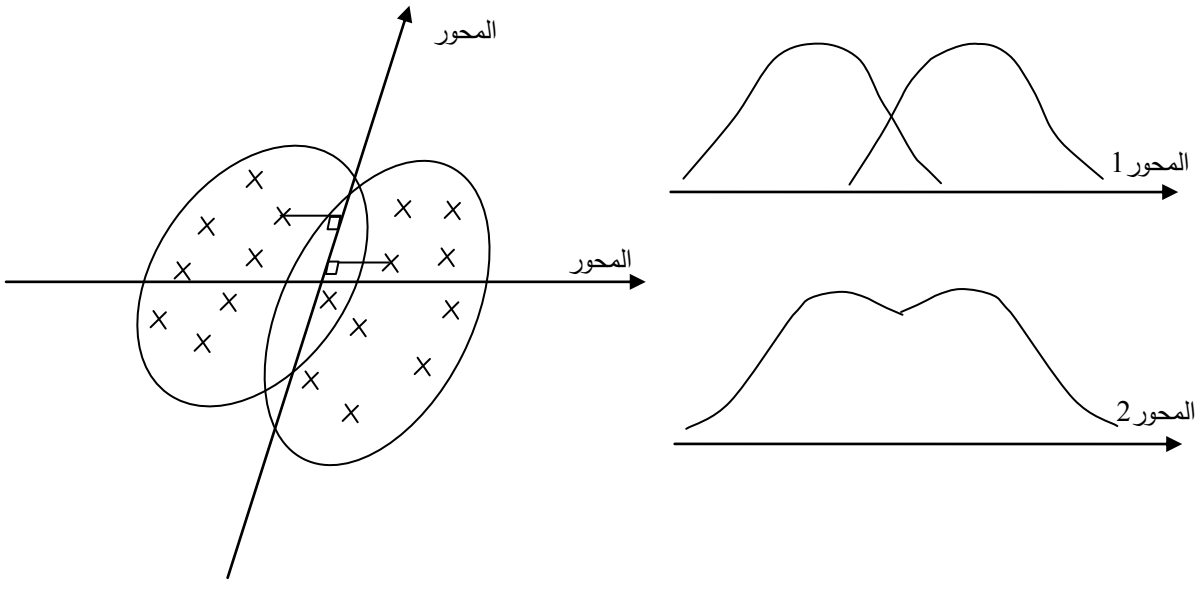

المصدر: (SAPORTA, 1990, p 406)

لنفترض أن:

$I = \{1، 2، \ldots\ldots، i، \ldots\ldots، n\}$: مجموعة عناصر أو أفراد العينة.

$X_1، \ldots\ldots، X_j، \ldots\ldots، X_p$: المتغيرات التفسيرية.

Z : المتغير النوعي (أوالكيفي) يمثل الظاهرة المدروسة في مجتمع مقسم إلى K صنف.

علما أن : $K=2$ أي يرمز للمجموعتين G_1 و G_2.

عناصر العينة n تشكل سحابة I من R^p تم تجزئته إلى E_1 و E_2 (E_i هو جزء من الفضاء الشعاعي R^p) حيث :

g_1 ، g_2 هي مراكز ثقلها.

M_1 ، M_2 هي مصفوفة تباينها.

إذا كان كل فرد i $(i=1، \ldots\ldots، n)$ تم تخصيصه الوزن P_i $(i=1، \ldots\ldots، n)$ فإن الأوزان q_1، q_2 لكل جزء من السحابة تعطى بالعلاقة التالية:

$$q_j = \sum_{i \in I} p_i \qquad j = \overline{1,2}$$

ولدينا :

$$g_i = \frac{1}{q_j} \sum_{i \in I} p_i$$

$$g = \sum_{j=1}^{2} q_j g_j \ ، \ M_j = \frac{1}{q_j} \sum_{i \in I} p_i \left(i - g_j\right)\left(i - g_j\right)'$$

نسمي مصفوفة التباين بين المجموعتين مصفوفة التباين B لمركزي الثقل المخصصة بالأوزان q_j :

$$B = \sum_{j=1}^{2} g_j \left(g_j - g\right)\left(g_j - g\right)'$$

و مصفوفة التباين داخل المجموعتين:

$$w = \sum_{j=1}^{2} g_j M_j$$

و بالتالي تصبح لدينا العلاقة : $M = W + B$

بإفتراض أن:

R^p : فضاء يضم P متغير قياسي.

a : محور التمييز.

U : شعاع المتوسطات للمتغيرات x_1،.....،x_p.

X : مصفوفة P متغير تفسيري.

X_u :متغير تمييزي (أو مميز).

التساؤل يكمن في إيجاد المحور العاملي u الذي يسمح بأحسن تمييز للمجموعتين.

فمن الواضح أن التمييز سيكون أكثر سهولة عندما تكون المجموعتان متباعدتين عن بعضهما البعض (تباين بين المجموعتين كبير) و تكون أفراد المجموعة الواحدة قريبة فيما بينها (تباين داخل المجموعتين صغير).

إذن، المحور العاملي الأول الذي يميز الشعاع u سيكون العنصر u الذي يعظم العلاقة:

$$\frac{u.B.u^t}{u.w.u^t}$$

نحن نعلم أن هذه القيمة العظمى سيتوصل إليها إذا كان u_1 شعاع خاص بـ $M^{-1}B$ المشترك مع أكبر قيمة له λ_1 حيث:

$$M^{-1}Bu_1=\lambda_1 u_1$$

علما أن القيمة λ_1 تقيس قدرة تمييزالمحور u_1 ، وتتراوح بين القيمتين 0 و 1 ($0\leq \lambda_1 \leq 1$).

فإذا كان: (SAPORTA, 1990, pp. 406-410)

$\lambda_1=1$ هناك تمييز جيد (مركزي الثقل تم اسقاطهما في نقطتين مختلفتين)

$\lambda_1=0$ المحور لا يسمح بالتجزئة بين مراكز الثقل.

2-2-1-3-الدالة الخطية التمييزية لفيشر:

في سنة 1936 توصل فيشر إلى الدالة الخطية التمييزية لمجموعتين، في هذه الدالة يوجد متغير تمييزي وحيد K-1=1 و حيث K يمثل عدد المجموعات.

محور التمييز هو إذن بالضرورة الاتجاه الذي يربط مركزي الثقل g_1 و g_2 حيث:

$$a = (g_1-g_2)$$

أين :

g_1 : يمثل مركز ثقل المجموعة الأولى.

g_2: يمثل مركز ثقل المجموعة الثانية.

نتحصل على متغير التمييز "Z" من خلال إسقاطه على a وفق V^{-1} أو W^{-1} الذي يأخذ بالحسبان "توجيه" السحابات بالنسبة لاتجاه المراكز، و هذا ما يعكسه الشكل(2-6):

شكل(2-6): الدالة الخطية التمييزية لعيّنتين في مجتمع.

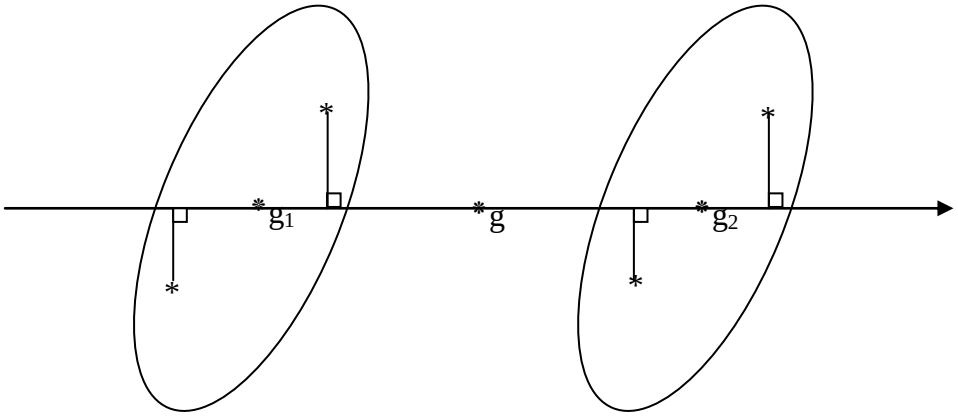

المصدر:.(SAPORTA, 1990, p 410)

عامل التمييز "u" يصبح :

$$u = v^{-1}(g_1 - g_2) \quad \text{أو} \quad u = w^{-1}(g_1 - g_2)$$

و هو نسبي (proportionnel).

$w^{-1}(g_1 - g_2)$ هي دالة فيشر (1936)

و لأسباب تعود إلى التقدير، عوض أن نأخذ w^{-1} يتمّ عادة أخذ:

$$\hat{\sum}^{-1} = w^{-1}\frac{n_1+n_2-2}{n_1+n_2}$$

مع n_1 و n_2 تمثل على التوالي حجم المجموعتين G_1 و G_2.

في الخطوة الموالية نبحث عن التوفيقة الخطية للمتغيرات التفسيرية مثل مربع إحصاءة الاختبار t لتساوي متوسطات مجموعتين والتي تأخذ القيمة العظمى: (SAPORTA, 1990, pp. 99-100)

$$\max \frac{(\bar{y}_1 - \bar{y}_2)^2}{\left(\frac{n_1 s_1^2 + n_2 s_2^2}{n_1+n_2-2}\right)\left(\frac{1}{n_1}+\frac{1}{n_2}\right)}$$

حيث:

$$Y = xu$$

x : شعاع المتغيرات التفسيرية.

2-2-1-4- مسافة ماهلانوبيس Distance de MAHALANOBIS:

إنّ عملية حساب هذه المسافة يسمح لنا بالتحقق فعلا من وجود أو عدم وجود تجزئة (أو فصل) بين المجموعات. بإفتراض أن x يتبع القانون الطبيعي المتعدد $N_p(u_i, \sum_i)$ لكل مجموعة فإنّ:

(TENENHAUS, 1994, pp. 94,132)

$$F(x)=\frac{1}{(2\pi)^{p/2}(\det \Sigma_i)^{1/2}}\exp\left[-\frac{1}{2}(x-u_i)\Sigma_i^{-1}(x-u_i)'\right]$$

وبإعتبار العيّنتين n_1 (المؤسسات السليمة) و n_2 (المؤسسات العاجزة) تتبع على التوالي القانون الطبيعي المتعدد $N_p(u_1$ و $\sum_1)$، $N_p(u_2$ و $\sum_2)$.

P : عدد المتغيرات.

u_1 : شعاع المتوسطات للعينة n_1.

u_2 : شعاع المتوسطات للعينة n_2 .

ليكن :

$D_p^2=(u_1-u_2)'\Sigma^{-1}(u_1-u_2)$ مربع مسافة ماهلانوبيس بين u_1 و u_2 ، الاختبار

يكون على النحو التالي: (SAPORTA, 1990, p 351)

$$H_0: D_p^2=0$$

$$H_1: D_p^2\neq 0$$

نسمي مسافة ماهلانوبيس تقديرا للكمية D_p و التي تقيس البعد بين مركزي ثقل المجموعتين الجزئيتين على محور التمييز حيث أن :

$$D_p^2=\frac{n_1+n_2-2}{n_1+n_2}(g_1-g_2)'w^{-1}(g_1-g_2)$$

g_1 : مركز ثقل العينة n_1.

g_2 : مركز ثقل العينة n_2.

مصفوفة التباين داخل المجموعات معطاة بالعلاقة التالية: $W=\frac{n_1V_1+n_2V_2}{n_1+n_2}$

حيث:

V_1 : مصفوفة التباينات لـ n_1.

V_2 : مصفوفة التباينات لـ n_2.

وبتعويض $\sum$ بمقدّرها غير المتحيّز (sans biais)، نلاحظ بأنه لا يمكننا تقدير $\sum^{-1}$ دون تحيّز.

وأن:

$$E\left(D_p^2\right)=\frac{n_1+n_2-2}{n_1+n_2-p-1}\left(D_p^2+p\frac{n_1+n_2}{n_1 \cdot n_2}\right) \rangle D_p^2$$

إذا كان: $D_p^2 = 0$، فإن $\frac{n_1 \cdot n_2}{n_1+n_2} \cdot D_p^2$ يتبع $T_p^2\left(n_1+n_2-2\right)$

أين تكون النتيجة:

$$\frac{n_1 . n_2}{\left(n_1+n_2\right)} \cdot \frac{\left(n_1+n_2-p-1\right)}{p\left(n_1+n_2-2\right)} D_p^2=F\left(p ; n_1+n_2-p-1\right)$$

للإشارة، تعطى العلاقة بين مسافة ماهلانوبيس ومعامل التحديد R^2 كمايلي:(SAPORTA, 1990, p 412)

$$R^2=D_p^2 \Big/ \left[\frac{n\left(n-2\right)}{n_1 n_2}+D_p^2\right]$$

كما تعطى العلاقة بين مسافة ماهلانوبيس والاحصاءة F لفيشر كالتالي:(SAPORTA, 1990, p 415)

$$F=\left(\frac{n_1 \cdot n_2}{n} \cdot \frac{\left(n-p-1\right)}{p\left(n-2\right)}\right) \cdot D_p^2$$

2-2-2- الطريقة الاحتمالية:

تمثل الطريقة الاحتمالية الجانب القراري من التحليل التمييزي والذي يسمح بمعرفة خاصية الفرد غير المصنف من خلال المتغيرات التي تحكمه، و من ثمة إيجاد المجموعة التي ينتمي إليها.

تشتمل الطريقة الاحتمالية على عدة طرق تسمح لنا بالحصول على قاعدة قرار، وسوف نتطرق في هذا الجانب من التحليل الى قاعدة بايز باعتبارها مهمة في إيجاد الاحتمالات لـ K مجموعة اضافة الى دراسة النموذج الطبيعي المتعدد الأبعاد. (SAPORTA, 1990, p 419)

2-2-2-1 التحليل التمييزي البايزي:

يعتبر استعمال التحليل التمييزي البايزي (l'analyse discriminante Bayesienne) ذو أهمية بالغة في عملية بناء قاعدة قرار تسمح بتخصيص فرد جديد إلى إحدى مجموعات الدراسة انطلاقا من قيم المتغيرات x_1،.....،x_p.

هذا النوع من التحليل يسمح بالحصول على قاعدة قرار مثلى عندما نقوم بإعداد الاحتمالات لـ K

مجموعة و أن تكون المتغيرات x_1،.....،x_p في كل عينة خاضعة للتوزيع الطبيعي المتعدد. (TENENHAUS, 1994, p 243)

فالمقاربة البايزية ترتكز على حساب احتمالات الانتماء لمختلف المجموعات بالعلاقة التالية:

$$P_h(x)= prob(y=h / X_1=x_1,.....,X_p=x_p)$$

و تعيين المشاهدة في المجموعة الأكثر احتمالاً.

من خلال فرضية أن الشعاع x للمتغيرات x_1،.....،x_p يتبع القانون الطبيعي المتعدد $N(u_h$، $\sum)$ لكل عينة P_h، هذه الاحتمالات يمكن كتابتها من الشكل: (TENENHAUS, 1994, pp. 254-255)

$$P_h(x)=\frac{e^{g_h(x)}}{\sum_{h=1}^{k} e^{g_h(x)}}$$

حيث : $g_h(x)$ تسمى الدوال التمييزية.

2-2-2-2- النموذج الطبيعي المتعدد الأبعاد:

بافتراض أن x يتبع القانون الطبيعي المتعدد Np (μ , Σ_j) لكل مجموعة حيث: (SAPORTA, 1990, p 420)

$$F_j(x)= \frac{1}{(2\pi)^{\frac{p}{2}}(\det \sum_j)^{\frac{1}{2}}} \exp\left[-\frac{1}{2}(x-\mu_j)' \sum_j^{-1}(x-\mu_j)\right]$$

ففي الحالة العامة فإن قاعدة بايز تعظم الكمية $P_jf_j(x)$ ، مما يؤدي بنا إلى استعمال اللوغاريتم لتخفيض قيمة المقدار :

$$\left(x-\mu_j\right)' \sum_j^{-1}\left(x-\mu_j\right)-2Ln\, p_j + Ln\left(\det \sum_j\right)$$

أما في حالة إختلاف $\sum_j$ بين المجموعات ، فإن القاعدة تصبع تربيعية وبالتالي يجب مقارنة k دالة تربيعية لـ x بحيث :

$\sum_j$ يقدر بـ $\frac{n}{n-1}v_j$

و U_j يقدر بـ g_j

وفي حالة تساوي مصفوفات التباين ($\Sigma_1=\Sigma_2=.....=\Sigma_k=\Sigma$)، تصبح القاعدة خطية وبما أن $Ln(\det \sum_j)$ حد ثابت فإن المقدار $\left(x-\mu_j\right)' \sum_j^{-1}\left(x-\mu_j\right)$ يساوي مسافة ماهلانوبيس النظرية من x إلى u_j ؛ ونكتب :

$$D^2\left(x,\mu_j\right)=\left(x-\mu_j\right)' \sum_j^{-1}\left(x-\mu_j\right)$$

و بحذف المقدار $x' \sum^{-1} x$ غير المرتبط بالمجموعات يكون لدينا :

$$\max\left[x' \sum^{-1} u_j - \frac{1}{2}u_j' \sum^{-1} \mu_j + LnP_j\right]$$

تجدر الاشارة إلى أنه إذا تم تقدير $\sum$ بـ $\frac{n}{n-k}w$ ، فإن قاعدة بايز توافق القاعدة الهندسية في حالة تساوي الاحتمالات $\frac{n}{n-k}w$ السابقة (a priori).

أما الاحتمال اللاحق (a posteriori) للانتماء للمجموعة j يعتبر تناسبي مع المقدار:

$$P_j \exp\left[-\frac{1}{2}D^2(x,\mu_j)\right]$$

و في حالة مجموعتين مع تساوي مصفوفات التباين، فإننا نقوم بتخصيص المتغير x إلى المجموعة 1 إذا وفقط إذا كان:

$$\frac{1}{2}(\mu_1+\mu_2)\sum^{-1}(\mu_1-\mu_2)+Ln\frac{P_2}{P_1}$$

إذا كان $P_1=P_2=1/2$ فإنّ قاعدة فيشر تقدر Σ بـ $\frac{n}{n-2}W$

ليكن :

$$S(x)=x'\sum^{-1}(\mu_1-\mu_2) \quad - \quad \frac{1}{2}(\mu_1+\mu_2)\sum^{-1}(\mu_1-\mu_2)+Ln\frac{P_2}{P_1}$$

إذا كان : $S(x) \rangle 0$: نقوم بتخصيص المتغير x إلى المجموعة 1.

$S(x)\ 0$: نقوم بتخصيص المتغير x إلى المجموعة 2.

الدالة S(x) تسمى سكور أو احصاءة أندرسون (Statistique d'ANDERSON) وهي مرتبطة بالاحتمال اللاحق للإنتماء الى المجموعة1. (SAPORTA, 1990, p 420)

و بالتالي يصبح لدينا:

$$P(G_1/x)=P=\frac{P_1 f_1(x)}{P_1 f_1(x)+P_2 f_2(x)}$$

حيث:

$$\frac{1}{p}=1+\frac{p_2}{p_1}\frac{f_2(x)}{f_1(x)}=1+\frac{p_2}{p_1}\exp\left[-\frac{1}{2}(x-\mu_2)\sum^{-1}(x-\mu_2)+\frac{1}{2}(x-\mu_1)\sum^{-1}(x-\mu_1)\right]$$

$$\frac{1}{p}-1=\frac{p_2}{p_1}\exp\left[\frac{1}{2}D^2(x,\mu_1)-\frac{1}{2}D^2(x,\mu_2)\right]$$

أين :

$$Ln\left(\frac{1}{p}-1\right)=-S(x)$$

وبالتالي:

$$P=\frac{1}{1+\exp(-s(x))}=\frac{\exp(s(x))}{1+\exp(s(x))}$$

P تسمى الدالة اللوجيستيكية للسكور. (SAPORTA, 1990, p 421)

إذا كان: $P_1=P_2=1/2$ فإنّ:

$$P=\frac{1}{1+\exp\left[-\frac{1}{2}\left(D^2(x,\mu_1)-D^2(x,\mu_2)\right)\right]}$$

بعدما تطرقنا الى دراسة التحليل التمييزي بشقيه الهندسي (الوصفي) والاحتمالي (القراري)، وبالنظر الى طبيعة وخصوصية موضوع الدراسة سنتناول أسلوب التحليل التمييزي خطوة-بخطوة باعتباره الأنسب في معالجة خطر القرض مع مراعاة كل القواعد والشروط المذكورة سابقا.

2-3- التحليل التمييزي خطوة-بخطوة L'Analyse discriminante pas à pas :

يعتبر اختيار مجموعة المتغيرات التفسيرية المتضمنة في النموذج من أحد أصعب مسائل التحليل التمييزي، ومن أجل القيام بعملية الاختيار هناك طرق مقترحة ولكنها تحتاج إلى عمليات حسابية مطولة جدًا وخاصة في حالة وجود عدد كبير من المتغيرات التفسيرية (BARDOS, 1991, p 51) . فتصنيف هذه المتغيرات يؤدي إلى استبعاد البعض منها لأسباب عديدة نذكر أهمها: (أموري هادي و الدليمي، 1990، ص 250)

- أنّها غير أساسية في العلاقة.
- يمكن أن يكون فيها أخطاء كبيرة في القياس.
- تأثيرها يمكن أن يكون مماثل لتأثير متغيرات أخرى.

حيث يحتاج الباحث إلى عملية توفيق بين التخفيض في عدد المتغيرات التفسيرية تجنبا لزيادة تكاليف الحصول على المعلومات وبين الزيادة في عددها للحصول على نتائج توقعية أفضل، وهذا من أجل اختيار الدالة التمييزية المثلى (النموذج الأمثل). والسؤال المطروح:

كيف يتمّ اختيار المتغيرات التفسيرية ؟ وما مدى مساهمة هذه المتغيرات في النموذج؟

2-3-1- اختيار المتغيرات التفسيرية:

يعتمد أسلوب التحليل التمييزي خطوة-بخطوة على حساب سلسلة من الدوال، حيث أن معيار قبول أي متغير تفسيري هو قوة الارتباط مع المتغير التابع (أي المتغير النوعي الذي يمثل الظاهرة المدروسة)، أما معيار التثبيت أو حذف المتغير التفسيري في أي خطوة فيعتمد على الاختبارات الاحصائية لإحصاءة فيشر(F)، لامبدا دو ويلكس (Λ) أو مسافة ماهلانوبيس (D)؛ حيث يتم تثبيت المتغير التفسيري في النموذج إما بتعظيم مسافة ماهلانوبيس بين المجموعتين الأكثر قربا أو تدنية قيمة لامبدا دو ويلكس، مع مراعاة معنوية الاختبار F.

فإذا كان لدينا المتغيرات التفسيرية الافتراضية X_a، X_d، X_k، X_s مع المتغير التابع y، ولأجل تطبيق أسلوب التحليل التمييزي خطوة-بخطوة فإنه يفضل في البداية استخراج مصفوفة الارتباط التالية: (أموري هادي و الدليمي، 1990، ص 252)

$$\text{Matrice de cor.} = \begin{array}{c} \\ x_a \\ x_d \\ x_k \\ x_s \\ y \end{array} \begin{array}{c} \begin{array}{ccccc} x_a & x_d & x_k & x_s & y \end{array} \\ \begin{bmatrix} 1 & r_{ad} & r_{ak} & r_{as} & r_{ay} \\ & 1 & r_{dk} & r_{ds} & r_{dy} \\ & & 1 & r_{ks} & r_{ky} \\ & & & 1 & r_{sy} \\ & & & & 1 \end{bmatrix} \end{array}$$

ثم تتمّ عملية اختيار أفضل المتغيرات التفسيرية بإستعمال أحد الأسلوبين التاليين:

(TENENHAUS, 1994, p 256)

- التحليل التمييزي خطوة-بخطوة أمامية: Analyse discriminante pas à pas ascendante

- التحليل التمييزي خطوة-بخطوة خلفية: Analyse discriminante pas à pas descendante

2-3-1-1- التحليل التمييزي خطوة-بخطوة أمامية:

أو كما يسمى أسلوب الاختيار الأمامي (Forward Selection)؛ يتم من خلاله إدخال المتغيرات التفسيرية واحدا بعد الآخر بحيث أن المتغير التفسيري الذي يرشح للدخول في النموذج في أي خطوة يتمّ تثبيته بشكل نهائي إذا ما ثبت تأثيره المعنوي وأدى الى تخفيض قيمة Λ في تلك الخطوة. ويتوقف البرنامج عن العمل لما تكون مساهمة المتغير التفسيري الجديد المراد ادخاله في النموذج ضعيفة جدا. (TENENHAUS, 1994, p 257)

2-3-1-2- التحليل التمييزي خطوة-بخطوة خلفية:

أو كما يسمى أسلوب الحذف المعاكس(Backward Elimination)؛ يتم من خلاله إدخال جميع المتغيرات التفسيرية في النموذج ثم تبدأ عملية حذف تلك المتغيرات ذات التأثير غير المعنوي واحداً بعد الآخر والتي ينتج عنها أصغر ما يمكن من الزيادة Λ، حتى نصل الى الصيغة النهائية التي تحتوي على المتغيرات ذات التأثير المعنوي بمعنى أن البرنامج يتوقف عن العمل لمّا تكون كل المتغيرات التفسيرية المتبقية في النموذج لها مساهمة ذات دلالة معنوية. (TENENHAUS, 1994, pp. 257,260)

للإشارة أن تطبيق هذين الأسلوبين لا يؤديان بالضرورة الى نفس النتيجة، كما أن عملية اختيار أي أسلوب في التحليل يخضع الى حد كبير للقرار الشخصي للباحث.

2-3-2- قياس مساهمة المتغيرات في النموذج:

نفترض بأن المتغيرات التفسيرية $X_1,\dots,X_t$ تم إدخالها في النموذج، لحساب مساهمة متغير جديد X_j في الدالة نقوم بإعداد نموذج تحليل التباين المشترك :

$$X_j=\beta_0+\beta_1x_1+\dots+\beta_tx_t+\alpha_1y_1+\dots+\alpha_{k-1}y_{k-1}+\varepsilon \qquad (1)$$

و نعرّف الارتباط الجزئي بين X_j و y ذو الارتباط الشرطي بالمتغيرات $X_1,\dots,X_t$ بالعلاقة :

$$\eta^2\left(x_j,y / x_1,\dots,x_t\right)=R^2\left(x_j;y_1,\dots,y_{k-1} / x_1,\dots,x_t\right)$$

$$=\frac{R^2\left(x_j;x_1,\dots,x_t,y_1,\dots,y_{k-1}\right)-R^2\left(x_j;x_1,\dots,x_t\right)}{1-R^2\left(x_j;x_1,\dots,x_t\right)}$$

هذه العلاقة تعبّر عن قياس قوة الارتباط بين X_j و Y، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات X_1، ....X_t.

كما نقيس أيضا مساهمة X_j في دالة التمييز، إضافة إلى X_1،....،X_t. ونعتبر بأن هذه المساهمة ذات دلالة إذا تمّ رفض الفرضية المعدومة في النموذج (1):

$$H_0 : \alpha_1 = ... = \alpha_{k-1} = 0$$

الإحصاءة F تسمح بإختبار هذه الفرضية و تكتب:

$$F = \frac{\left(R^2(x_j; x_1,....,x_t, y_1,.....,y_{k-1}) - R^2(x_j; x_1,....,x_t)\right) / (k-1)}{\left(1 - R^2(x_j; x_1,....,x_t, y_1,.....,y_{k-1})\right) / (n-t-k)}$$

ونرفض الفرضية المعدومة H_0 إذا كان مستوى الدلالة

$P = Prob\left(F(k-1, n-t-k) \geq F\right)$ صغيراً.

للإشارة إذا كان $\Lambda(X_1،....،X_t)$ فإن Λ تحسب انطلاقا من المتغيرات X_1،....،X_t والنتيجة تكون كمايلي:

$$\Lambda(x_1,....,x_t,x_j) = \Lambda(x_1,....,x_t)\left(1 - \eta^2(x_j, y / x_1,....,x_t)\right)$$

هذه الصيغة توضح لنا بأن القواعد التي تتحكم في تغيرات Λ تتغير في الحال إلى إرتباطات جزئية،حيث يعتمد التحليل التميزي خطوة–بخطوة امامية على إدخال المتغير X_j في كل خطوة مع تعظيم علاقة الارتباط الجزئي الشرطي بالمتغيرات التي تم إدخالها سلفا، بشرط أن تكون قيمة F للمتغير X_j ذات دلالة إحصائية. في حين يعتمد التحليل التميزي خطوة–بخطوة خلفية على حذف المتغير X_j في كل خطوة إلى أن تصبح علاقة الارتباط الجزئي بين X_j و Y ذو الارتباط الشرطي بالمتغيرات المتبقية أصغر ما يمكن، بشرط أن تكون قيمة F للمتغير X_j ليست لها دلالة إحصائية. (TENENHAUS, 1994, p 257)

ما يمكن استخلاصه من خلال هذا المبحث يكمن في مدى أهمية قياس خطر القرض بإستخدام طريقة سكورينغ كأداة لإتخاذ القرار في عملية تقييم خطر القرض، فهي بمثابة نظام وقائي للبنك يتم من خلاله إختيار أفضل الزبائن. حيث تعتمد الطريقة على استعمال تقنيات التحليل التمييزي المرتكز على علم الاحصاء بكل أبعاده، إضافة إلى المعالجة المعلوماتية كأسلوب في البحث والتحليل؛ مما يفسح المجال أمام الباحثين لنشر بعض الدراسات والنماذج التي أُستخدم فيها السكورينغ وهو موضوع المبحث الموالي.

المبحث الثالث: عرض بعض نماذج تطبيقات طريقة سكورينغ

تعتبر طريقة سكورينغ أداة لتحسين عملية معالجة القروض، فهي بمثابة نظام وقائي للبنك يتمّ من خلاله إختيار افضل الزبائن. ونظرا لما تكتسيه الطريقة من أهمية علمية وعملية جد بالغة، فقد ظهرت هناك عدة تطبيقات في هذا المجال تناولتها مختلف الجهات من باحثين وهيئات مختصة تهدف في مجملها الى اعداد نموذج لقياس خطر القرض؛ حيث أن البعض منها أعتمد على التحليل التمييزي لمجموعة من المتغيرات تمثل النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية للزبون، في حين أعتمد البعض الآخر على عامل الخبرة من خلال إدماج بيانات نوعية كتثمين للبيانات الكمية في عملية التحليل.

ولقد أرتأينا من خلال هذا المبحث تصنيف هذه التطبيقات إلى نوعين من النماذج، حسب الغاية من إستعمالها، نماذج احصائية وأخرى تجريبية. (ROSET & VOYENNE, 1997, pp. 148,152)

3-1- النماذج الاحصائية:

النماذج الاحصائية هي طرق مبنية على التحليل التمييزي لمجموعة من النسب المالية، حيث يسمح لنا هذا التحليل بانتقاء بعض النسب ذات دلالة بالنظر إلى خطر العجز. عموما، يرتكز هذا التحليل على عيّنتين من المؤسسات؛ مؤسسات عاجزة عن التسديد و أخرى سليمة، وذلك من أجل إيجاد دالة سكورينغ المناسبة لتوقع الخطر.

إنّ المرجع التاريخي لطريقة سكورينغ أفضى إلى مجموعة كبيرة من الدوال، نستعرض أهمّها فيمايلي: (ROSET & VOYENNE, 1997, p 149)

3-1-1- نموذج ألتمان (E.I. Altman 1968):

يعتبر نموذج ألتمان من أقدم النماذج التي استعملت طريقة سكورينغ و ذلك سنة 1968 ، حيث ربط ألتمان بين التحليل المالي و التقنيات الإحصائية المختلفة. يحتوي هذا النموذج على عيّنة تتكون من

66 مؤسسة، منها 33 مؤسسة سليمة و33 مؤسسة عاجزة، وتوصل إلى دالة تتكون من 5 نسب مالية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول(2-1) : متغيرات نموذج ألتمان

رقم النسبة	تعيين النسبة	معامل النسبة	القدرة التمييزية للنسبة في الدالة (الترتيب حسب الأهمية)
X_1	رأس المال العامل / مجموع الأصول	+ 0.012	5
X_2	احتياطات / مجموع الأصول	+ 0.014	4
X_3	الفائض الإجمالي للاستغلال /مجموع الأصول	+ 0.033	1
X_4	الأموال الخاصة / مجموع الديون	+ 0.006	3
X_5	رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول	+ 0.999	2
	الثابت	− 2.675	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (DAMEL, 1996, p 51)

دالة سكورينغ لألتمان تكتب على الشكل :

$$Z = 0.012\ x_1 + 0.014x_2 + 0.033x_3 + 0.006x_4 + 0.999x_5 - 2.675$$

حيث إذا كانت:

$Z \geq 0$: المؤسسة تعتبر عاجزة، و باحتمال عجز قدره 50% لما $Z = 0$.

$Z < 0$: المؤسسة تعتبر سليمة.

وفق منظور ألتمان، فإن نموذج دالة سكورينغ أثبت مصداقيته ودقّته في التوقع بالعجز بنسبة 95% من عينة المؤسسات المدروسة وهذا بعد اختبار النموذج سنة قبل حالة العجز (95% من مجموع المؤسسات تمّ تصنيفها بشكل صحيح). (TEULIE & TOPSACALIAN, 1994, p 252) .

على عكس ألتمان، أدمستير (Edmister) أجرى أعماله عام 1972 على عيّنة من المؤسسات المتوسطة والصغيرة تتكون من 84 مؤسسة، 42 منها سددت ما عليها عند تاريخ الاستحقاق، أما بقية المؤسسات أثبتت إفلاسها. ومن جملة 19 نسبة مالية، تمّ اختيار 7 نسب لإعداد الدالة (Z)، و قد تحصل ادمستير على نسبة 95% من التصنيف الجيّد. (GUILHOT, 1986, p 978)

3-1-2- نموذج كونان و هولدار (J.CONAN & M.HOLDER 1979):

في عام 1979 توصل كل من كونان وهولدار إلى إعداد نموذج، انطلاقا من مجموعة من المؤسسات المتوسطة والصغيرة ووفق قطاع النشاط الذي تنتمي إليه على النحو التالي:

- المؤسسات الصناعية.
- مؤسسات البناء والأشغال العمومية.
- تجارة الجملة.
- مؤسسات النقل.

وقد صنفت إلى:

- المجموعة الأولى: وتضمّ المؤسسات السليمة.
- المجموعة الثانية: وتضمّ المؤسسات العاجزة.
- المجموعة الثالثة: وتضمّ المؤسسات المشكوك فيها، مما يستلزم اللجوء إلى دراسات إضافية أكثر عمقاً ودقّةً.

ترتكز مقاربة الباحثين على عيّنة تتألف من 50 نسبة مالية مصنفة إلى مجموعات (هيكل الأصول، الخزينة، الاستقلالية المالية، المردودية، النشاط،...الخ). تمّ حساب دالة سكورينغ لكونان وهولدار الخاصة بالمؤسسات الصناعية انطلاقا من 5 نسب مالية من ضمن 50 نسبة مالية. وهذا ما يوضّحه الجدول التالي:

جدول(2−2): متغيرات نموذج كونان و هولدار

رقم النسبة	تعيين النسبة	معامل النسبة
R_1	الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الديون	+ 0.24
R_2	أموال دائمة / مجموع الميزانية	+ 0.22
R_3	قيم قابلة للتحصيل + قيّم جاهزة / مجموع الميزانية	+ 0.16
R_4	مصاريف مالية / رقم الأعمال خارج الرسم	− 0.87
R_5	مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة	− 0.10

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على: (BARBIER & PROUTAT, 1990, p 255)

وتكتب الدالة على الشكل:

$$S = 0.24\ R_1 + 0.22\ R_2 + 0.16\ R_3 - 0.87\ R_4 - 0.10\ R_5$$

حيث إذا كان:

$S < 4$: المؤسسة في وضعية سيئة، بإحتمال عجز $P > 65\%$

$4 \leq S < 9$: المؤسسة في وضعية مشكوك فيها، باحتمال عجز $38\% < P \leq 65\%$.

$S \geq 9$: المؤسسة في وضعية جيدة، باحتمال عجز $P \leq 38\%$.

هذه الدالة تخص المؤسسات الصناعية؛ أما باقي قطاعات النشاط – المذكورة آنفا– فكل قطاع نشاط له دالة خاصة به. (HUTIN, 2000, p 478)

يمكن تمثيل دالة سكورينغ في "سلم للقيّم" كما يبرزه الشكل(2−7):

شكل(2-7): دالة كونان و هولدار في سلم للقيّم

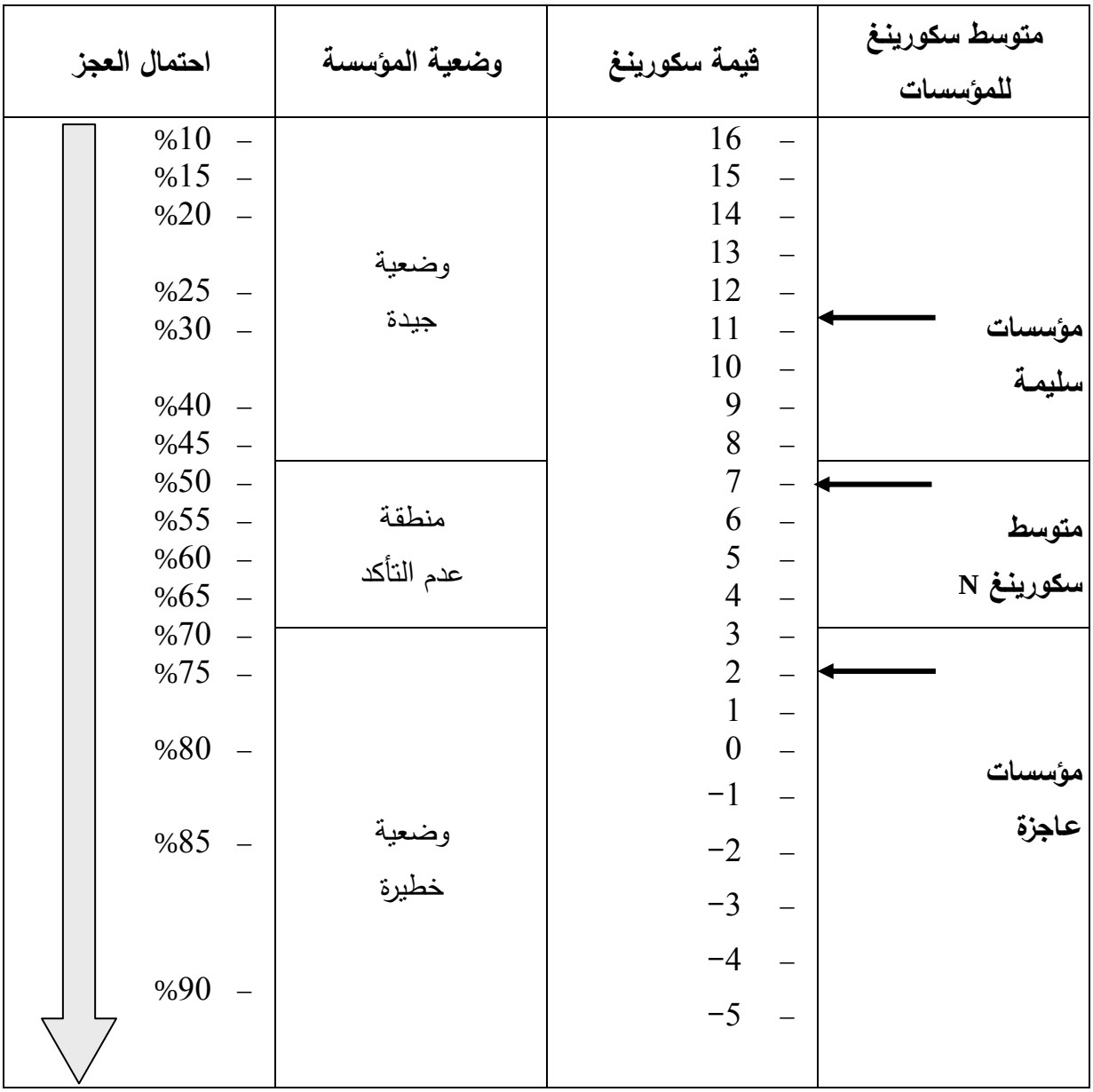

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على: (BARBIER & PROUTAT, 1990, p 256)

ما توصل إليه الباحثان من خلال الشكل أعلاه يشير إلى أن هذه الطريقة تسمح بتوقع نسبة 75% من المؤسسات العاجزة خلال فترة 3 سنوات أي بمعدل تصنيف خاطئ أقل أو يساوي 15% (TEULIE & TOPSACALIAN, 1994, p 253)، وهذا ما يحثّ بالخصوص إدارة المؤسسة على تحليل ومن ثمّة تحديد أسباب الوضعية التي آلت إليها المؤسسة واتخاذ التدابير اللازمة لعملية التحسين، خاصة إذا كان تدهور الوضعية في بدايته ويمكن التحكم فيه جيّداً. (BARBIER & PROUTAT, 1990, p 257)

3-1-3- نموذج كولنجس (Yves COLLONGUES 1976):

أعتمد كولنجس في دراسته على مجموعة من المؤسسات في مختلف القطاعات (أشغال عمومية، صناعة، بناء،...الخ) وعددها 70مؤسسة منها 35 مؤسسة سليمة و35 مؤسسة عاجزة.

توصل هذا الباحث إلى دالة سكورينغ (Z_1) المتكونة من ثلاثة نسب: (HUTIN, 2000, pp. 192,478)

$$Z_1 = 4.983\ x_1 + 60.036\ x_2 - 11.834\ x_3$$

حيث:

X_1 = مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة.

X_2 = مصاريف مالية / رقم الأعمال خارج الرسم.

X_3 = رأس المال العامل الصافي / مجموع الميزانية.

إذا كانت $Z_1 < 5.455$ هذا يعني أن المؤسسة عرفت صعوبات مالية، وبهدف معرفة وضعية المؤسسة بدقّة لابد من دراسة دالة أخرى (Z_2) تعتمد على النسب التالية:

X_1 = مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة.

X_4 = نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم.

X_5 = رأس المال العامل الصافي / المخزون.

حيث:

$$Z_2 = 4.61\ x_1 - 22\ x_4 - 1.96\ x_5$$

فإذا كانت $Z_2 < 3.077$ هذا يعني أن المؤسسة في وضعية سيئة.

3-1-4- نموذج A.F.D.C.C*:

تعتبر الدالة A.F.D.C.C الأكثر حداثة مقارنة بالدوال السابقة الذكر، تمّ إعدادها من طرف الجمعية الفرنسية لمديري و رؤساء الائتمان عام 1995، انطلاقا من عيّنة تتكون من 1000 مؤسسة عاجزة و1000 مؤسسة سليمة.

الصيغة العامة للدالة من الشكل:

$$\text{سكورينغ A.F.D.C.C} = \text{ثابت} + \text{مجموع} \left[(\text{معامل} \times \text{النسبة المالية i})\right]$$

عمل هام تمّ القيام به من أجل اختيار النسب المالية الأكثر ملائمة بطريقة تحدّ من الاختلال فيما بين قطاعات النشاط المختلفة.

ترتكز الدالة على 6 نسب مالية، وهذا ما يوضّحه الجدول التالي:

جدول(2-3): متغيرات نموذج A.F.D.C.C

رقم النسبة	تعيين النسبة	معامل النسبة	حدود النسبة R_i في الدالة A.F.D.C.C
R_1	مصاريف مالية / الفائض الإجمالي للاستغلال	- 0.0635	في حدود 0 إلى 100
R_2	قيم قابلة للتحصيل + قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل	+ 0.0183	في حدود 0 إلى 200
R_3	أموال دائمة / مجموع الخصوم	+ 0.0471	في حدود -25 إلى 100
R_4	القيمة المضافة / رقم الأعمال خارج الرسم	- 0.0246	في حدود 0 إلى 100
R_5	الخزينة / رقم الأعمال بالأيام	+ 0.0115	في حدود-100 إلى 100
R_6	رأس المال العامل / رقم الأعمال بالأيام	- 0.0096	في حدود-100 إلى 150
	الثابت	+ 0.57	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: (ROSET & VOYENNE, 1997, pp. 150-151)

وتكتب الدالة على الشكل:

$$S = 0.0635\ R_1 + 0.0183\ R_2 + 0.0471\ R_3 - 0.0246\ R_4 + 0.0115\ R_5 - 0.0096\ R_6 + 0.57$$

* A.F.D.C.C : Association Française des Directeurs et Chefs de Crédit, a été créée par les crédits managers français.

حيث إذا كان:

$S < -1$: المؤسسة غير جيّدة "مدين ذو خطر مرتفع".

$-1 \leq S < 2$: المؤسسة مشكوك فيها "مدين تحت المراقبة".

$2 \leq S$: المؤسسة جيّدة "مدين في وضعية مرضية".

و لقد تمّ إجراء مقارنة مفصلة بين دالة سكورينغ لـ A.F.D.C.C ودالة سكورينغ لكونان و هولدار، حيث أظهرت أن الدالة A.F.D.C.C أكثر دقّة. (HUTIN, 2000, pp. 479-480)

3-1-5- نموذج مركزية الميزانيات لبنك فرنسا:

يعتبر نموذج سكورينغ لبنك فرنسا عملية تشخيص مالي حقيقي للمؤسسات –مقارنة بالنماذج الأخرى- باعتبار أن بنك فرنسا مجهز بمركزية للميزانيات هامة حيث تجمع حوالي 35000 مؤسسة الأكثر أقدمية متواجدة منذ سنة 1969. (HUTIN, 2000, pp. 195-209)

تمّ إعداد هذا النموذج سنة 1983 من خلال عيّنات من المؤسسات الصناعية خاصة تلك المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة التي تشغل أقل من 500 عامل و هذا خلال الفترة 1972-1979، حيث يعتمد في التحليل على 8 نسب مالية تمّ اختيارها من بين 19 نسبة (الهيكل المالي للمؤسسة، المردودية، التسيير،...الخ) و هذا ما يوضّحه الجدول التالي:

جدول(2-4): متغيرات نموذج مركزية الميزانيات لبنك فرنسا

رقم النسبة	تعيين النسبة	معامل النسبة	القدرة التمييزية لـ R_i في الدالة (%)
R_1	مصاريف مالية / النتيجة الإقتصادية الإجمالية	− 1.255	41.7
R_2	أموال دائمة / إجمالي الاستثمارات + إحتياجات رأس المال العامل	+ 2.003	18.9
R_3	قدرة التمويل الذاتي / إجمالي المديونية	− 0.824	11.8
R_4	الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم	+ 5.221	8.0
R_5	ديون تجارية / مشتريات خاضعة للرسم	− 0.689	9.3
R_6	القيمة المضافة(ن) − القيمة المضافة(ن-1)/القيمة المضافة(ن-1)	− 1.164	3.7
R_7	أشغال قيد الإنجاز + حقوق الزبائن − تسبيقات على الزبائن / إنتاج الدورة	+ 0.706	4.9
R_8	أصول ثابتة / القيمة المضافة	+ 1.408	1.7
	الثابت	−85.544	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (DAMEL, 1996, p 51)

تكتب دالة سكورينغ لمركزية الميزانيات في بنك فرنسا وفق الشكل التالي:

$$100Z = -1.255\ R_1 + 2.003\ R_2 - 0.824\ R_3 + 5.221\ R_4 - 0.689\ R_5 - 1.164\ R_6 + 0.706\ R_7 + 1.408\ R_8 - 85.544$$

حيث إذا كان:*

$Z < -0.250$: المؤسسة غير جيّدة "مدين ذو خطر مرتفع" بإحتمال عجز قدره 87.2%.

$-0.250 \leq Z \leq 0.125$:المؤسسة مشكوك فيها "مدين تحت المراقبة" بإحتمال عجز قدره 46.3%.

$Z \geq 0.125$: المؤسسة جيّدة "مدين في وضعية مرضية" بإحتمال عجز قدره 21.8%.

إضافة إلى ذلك، يمكن توضيح مختلف المراحل الرئيسية لإعداد طريقة بنك فرنسا من خلال المخطط التالي:

* هناك اختلاف بين المؤلفين فيما يتعلق بمقدار احتمال العجز بالنسبة لكل صنف، ولو أن هذا الفارق ليس معتبرًا.

شكل(2-8): نموذج مركزية الميزانيات لبنك فرنسا

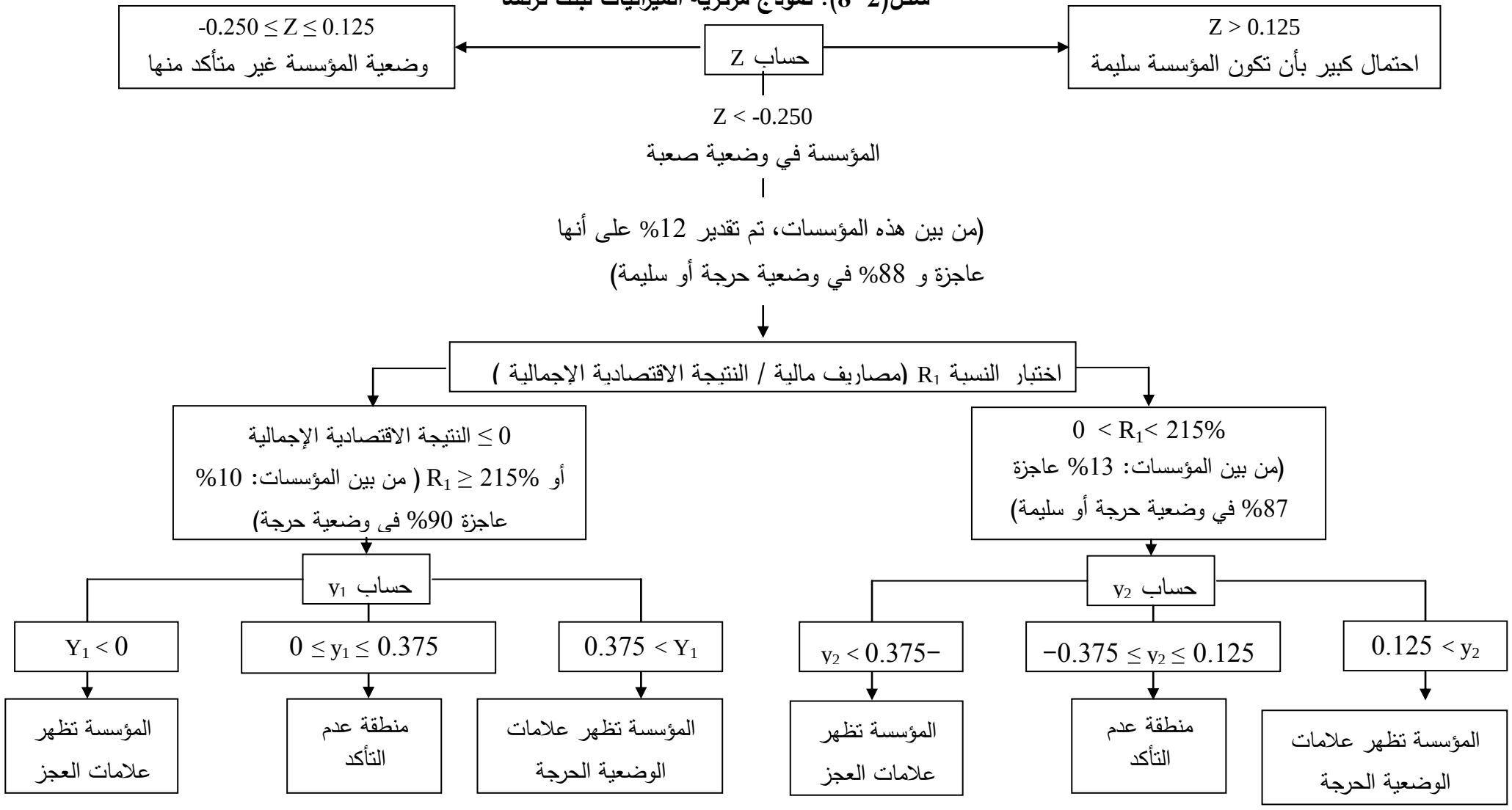

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (GUILHOT, La méthode des scores intérèts et limites, 2ème partie, 1987, p 40)

يوضّح الشكل(2-8) نموذج مركزية الميزانيات لبنك فرنسا في إعداد دالة سكورينغ، هذا النموذج يشتمل على مرحلتين: (GUILHOT, 2ème partie, 1987, pp. 40-42)

المرحلة الأولى: و يتم من خلالها حساب الدالة (Z) التي تسمح بقياس درجة المحاكاة للمؤسسة محل الدراسة مع المؤسسات السليمة أو العاجزة، علما أن احتمال العجز كبيرا جدًا بالنسبة للمؤسسات التي تكون فيها قيمة سكورينغ أقل من – 0.25 و ضعيف عندما تزيد قيمة سكورينغ عن +0.125، لكن الدالة (Z) لا تحمل إجابة محددة إذا كانت قيمة سكورينغ المؤسسة تتراوح بين – 0.25 و + 0.125.

المرحلة الثانية : بعد تحديد الدالة (Z)، ووفق القيمة التي تأخذها النسبة الأكثر تمييزا (مصاريف مالية / النتيجة الاقتصادية الإجمالية) و لتكن R_1، من الممكن حساب دوال تكميلية أخرى y_1 أو y_2 التي تسمح بإيجاد أحسن وضعية للمؤسسة من بين المؤسسات التي تتميز بوضعية خطيرة (مؤسسات ذات خطر كبير و مؤسسات عاجزة)*.

3-2- النماذج التجريبية:

على عكس النماذج الإحصائية، هناك النماذج التجريبية وهي تلك الطرق المبنية على الملاحظة والاختبار وليس على العلم والعقل، حيث تعتمد في دراساتها على خبرة الصيرفي الذي يقوم بتصنيف ملفات القروض إلى جيّدة وغير جيّدة. إن المبدأ الأساسي لهذه الطرق يتوقف على تعريف بعض المؤشرات الكمية والكيفية وموازنتها انطلاقا من المعرفة التجريبية للزبائن، ومن ثمّة حساب دالة تنقيطية مميّزة.

فهناك العديد من النماذج التجريبية نستعرض من خلالها نموذج Crédit-Men بإعتباره أول ما ظهر في هذا المجال (ROSET & VOYENNE, 1997, p 152) ، إضافة إلى نموذج نقاط الخطر الشائع الاستعمال.

* كلما كانت قيمة الدالة سالبة، كلما كان احتمال عجز المؤسسة أكبر.

3-2-1- نموذج Crédit-Men (أو كما يسمى Security Analysts):

هو نموذج نوعا ما قديم، ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة خطر القرض، حيث يعتبر بأن قياس الخطر بالنسبة للمؤسسة يجب أن لا يقتصر فقط على التحليل المالي، و لكن بالموازاة مع ذلك يجب الأخذ في الحسبان البيانات النوعية (أو الكيفية). فنموذج Crédit-Men ينظر إلى المؤسسة من خلال ثلاث زوايا: (BARBIER & PROUTAT, 1990, pp. 254-255)

1. **العامل الإنساني:** يتمثّل في كفاءة المسيرين ونوعية التسيير، ذو أهمية نسبية مقدارها 40%.
2. **العامل الاقتصادي:** يتمثّل في تطور القطاع الاقتصادي أين تنمو المؤسسة ومستقبل القطاع، ذو أهمية نسبية مقدارها 20%.
3. **العامل المالي:** يتمثل في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة ومقارنتها بالقطاع الذي تنتمي إليه، ذو أهمية نسبية مقدارها 40%. (GALESNE, 1999, p 140)

علما أنّ:

- المعيار الخاص بملاءة المؤسسة على المدى القصير (السيولة) يقدر بـ 10%.
- المعيار الخاص بملاءة المؤسسة على المدى الطويل (المديونية) يقدر بـ 10%.
- معيار المردودية يقدر بـ 10%.
- معيار النشاط يقدر بـ 10%.

وفق منظور النموذج، يقتصر تحليل الوضعية المالية للمؤسسة على حساب قيمة العلامة N حيث:

$$N = 25\ R_1 + 25\ R_2 + 20\ R_3 + 20\ R_4 + 10\ R_5$$

و

$$R_i = \frac{\text{قيمة النسبة المالية للمؤسسة محل الدراسة}}{\text{قيمة متوسط النسب المالية للقطاع}}$$

حيث أن:

R_1 (نسبة الخزينة العامة أو الإجمالية) = قيم قابلة للتحصيل + قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل.

R_2 (نسبة الملاءة) = أموال خاصة / إجمالي الديون.

R_3 (دوران قروض الزبائن) = رقم الأعمال خاضع للرسم / زبائن + أوراق القبض

R_4 (دوران المخزونات) = سعر تكلفة المبيعات السنوية / إجمالي المخزون بسعر التكلفة.

R_5 (نسبة التمويل الخاص) = أموال خاصة / الاستثمارات الصافية.

إذا كان:

$N > 100$: الوضعية المالية للمؤسسة سيّئة.

$N \leq 100$: الوضعية المالية للمؤسسة جيّدة.

3-2-2- نموذج نقاط الخطر:

هو أكثر النماذج استخداما اليوم، يعمل على تحديد المعايير الكمية والكيفية بصورة دقيقة قبل الشروع في عملية حساب قيمة السكورينغ، بحيث لكل معيار من هذه المعايير سلم تنقيط معرّف مسبقاً يسمح بترتيب كل القيّم الممكنة. ويتمّ تخصيص نقاط الخطر الموافقة لمعاملات الترجيح المختارة، ومجموع هذه النقاط يسمح بالحصول على نقطة واحدة إجمالية. (LABADIE & ROUSSEAU, 1996, pp. 202-206)

من بين إيجابيات هذا النموذج المرونة في الاستعمال والتطبيق وهذا راجع إلى الاعتماد على أنظمة الحاسوب. لكن من بين الصعوبات التي تعترض تطبيقه عملية جمع المعلومات وخصوصا المتغيرات النوعية التي تكون متوفرة في الغالب لدى مكاتب تجارية متخصصة في الاستشارات، إذ أن حدود استخدام هذا النوع من الطرق يعود أساسا إلى البعد التجريبي للتشخيص. (HUTIN, 2000, pp. 481-481)

تجدر الإشارة من خلال هذا المبحث، إلى نتيجة هامة مفادها أن هذه التطبيقات سواء كانت احصائية أو تجريبية قد أعتمدت في معظمها على نسب مالية تستخدم في قياس أو تقييم الجوانب المختلفة من نشاط المؤسسة؛ إلا أنها تختلف فيما بينها من حيث الوزن النسبي الذي أعطته لكل نسبة من تلك النسب وذلك وفقا لاختلاف الظروف البيئية للمؤسسات التي أُستعملت كعينة للدراسة، مما يعني عدم إمكانية تطبيق أياً من هذه النماذج في صيغتها الأصلية لقياس عجز مؤسسة ما لا تنتمي للعيّنة

المدروسة، لإحتمال أن يكون نشاط المؤسسة و/أو الظروف البيئية المحيطة بها لا يتطابق ومعطيات العيّنة.

فنموذج ألتمان، على سبيل المثال، وهو الأكثر شيوعا في استخداماته قد تم تحديد متغيراته المستقلة (النسب المالية المكونة له) وكذا الوزن النسبي لكل متغير منها من خلال دراسة تحليلية للأوضاع المالية لعيّنة عشوائية من الشركات الأمريكية عام 1968، كانت تحيط بها آنذاك ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية ليست بالضرورة أن تشبه الظروف الخاصة بشركة تمارس نشاطها في الجزائر مثلا*.

* أعتمد ألتمان على التحليل التمييزي الذي بموجبه توصل إلى دالة سكورينغ المشار إليها في الدراسة. لذا إذا استعملنا المنهج أو الأسلوب الذي أتبعه ألتمان في التحليل المالي فإنه لا يمكننا استخدام النموذج المقترح بمتغيراته المستقلة وأوزانه النسبية في تقييم الوضع المالي لمؤسسة جزائرية بالتطبيق على بياناتها المالية.

خلاصة الفصل الثاني

مما سبق ذكره، نستخلص أن طريقة سكورينغ تلعب دوراً بارزاً في قياس خطر القرض، حيث تعتمد على المنطق الرياضي كأسلوب في البحث، التحليل والمعالجة؛ مما يسمح بإعطاء معان ذات دلالة للبيانات المتاحة، وتحقيق نتائج مثبتة بالبرهان يمكن الوثوق بها وإستخدامها فيما بعد في عملية القياس. ولقد تمكّنا من الاطلاع على بعض الدراسات والنماذج التي نشرت في هذا المجال، وهي تختلف من حيث الشكل والمضمون؛ فمن حيث الشكل كان القاسم المشترك بين معظمها هو الاعتماد على النسب المالية، ومن حيث المضمون قامت معظم إن لم تكن جميع هذه الدراسات على مؤشرات أو متغيرات كمية مستخرجة من البيانات المالية، في حين اعتمد البعض منها مثل نموذج crédit-men ونموذج نقاط الخطر على متغيرات نوعية.

ولكن تبقى مثل هذه الدراسات –رغم قيمتها– ليست موضع تطبيق لكونها وجدت في ظروف بيئية تختلف وظروف الاقتصاد الجزائري عامة والنظام المصرفي خاصة، مما يستلزم إيجاد نموذج يتلائم ومعطيات النظام المصرفي الجزائري، وهذا ما سوف نتناوله في الجانب التطبيقي من موضوع الدراسة.

الفصل الثالث

تكاليف القروض البنكية في ظل التنافسية

تمهيد

المبحث الأول: الأساس النظري للتنافسية

المبحث الثاني: تخصيص تكاليف الخدمات البنكية

المبحث الثالث: تحديد تكلفة خدمة الإقراض

خلاصة

تمهيد:

إنّ التطور التقني المطرد في الصناعة البنكية من ناحية، والتطور في استخدام الوسائل الالكترونية والأموال الالكترونية من ناحية أخرى، أدى إلى زيادة الخدمات المقدمة من قبل البنوك وتنوّعها، وزيادة تعقيد العمليات البنكية في سوق يتّسم بميزة تنافسية شديدة. مما أضحى لزاما على جميع البنوك مهما كان حجمها التكيّف مع مختلف التغيرات والتقلبات التي تعتري سوق المنافسة، وأن تعزز قدراتها التنافسية في آداء خدماتها لمواجهة كل منافسيها المحتملين وتحسين موقعها في السوق، حيث تقدم البنوك التجارية مجموعة متجانسة من الخدمات البنكية ينبغي تحديد تكلفتها، فتكلفة القرض هي كل ما يتكبّده البنك في سبيل منح هذا القرض، والتي تقوم به إدارة الاقراض التي تتلقى طلبات القرض من الفروع، وعرضها على المسؤولين للموافقة أو الرفض والاحتفاظ بملفات جميع الزبائن، ومتابعة القرض في جميع مراحله ومتابعة تنفيذ أحكام قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي بخصوص سياسة الاقراض.

ويقوم نظام التكاليف في البنوك بدور فعال في هذا المجال، من حيث توفير البيانات والمعلومات عن عناصر تكلفة القرض اللازمة لتمكين الادارة من تخطيط برامج الاقراض، والقيام بوظيفة الرقابة في ظل التنافسية الشديدة في سوق الخدمات البنكية، ومن ثمّة تحديد تكلفة المخاطر التي تتعرض لها عملية الاقراض في البنوك، باعتبارها جزءًا من تكلفة هذا القرض. لأجل ذلك خصصنا لهذا الفصل ثلاثة مباحث نوجزها في الآتي:

المبحث الأول: نتناول فيه الأساس النظري للتنافسية من خلال عرض مفهوم التنافسية باختلاف المجالات التي تُعنى بها، فمن مفهومها على المستوى الدولي إلى مفهومها على المستوى القطاعي، إلى مفهومها على مستوى المنشأة، ثمّ نتطرق بالتفصيل إلى التنافسية القطاعية على مستوى البنوك التجارية في مجال آداء الخدمات البنكية، حيث نبرز مفهوم الخدمات البنكية وأنواعها وكيفية تأثير التنافسية في الآداء البنكي خصوصا ما تعلق بعنصر التكلفة وهو موضوع المبحث الموالي.

المبحث الثاني: نسعى من خلاله إلى توضيح أهداف ومبادئ نظام التكاليف في البنوك التجارية، وخصائص البنوك والسمات المميزة لمعاملاتها، والتي تؤثر على تكاليف البنوك والأسس والمقومات التي تشكل الإطار العام لنظام التكاليف في البنوك، والمقومات التي يرتكز عليها نظام التكاليف في البنوك التجارية من حيث التخصيص كمنطلق لتحديد تكلفة خدمة الإقراض.

المبحث الثالث: نتطرق فيه إلى كيفية تحديد تكلفة خدمة الإقراض من خلال احتساب تكلفة العناصر التي تدخل في تكوين ومنح القرض، مع ابراز أهمية تسعير الخدمات البنكية عموما وخدمة الإقراض خصوصا، ومن ثمّة نتناول بالتحليل طرق تسعير خدمة الإقراض على مستوى البنوك التجارية.

المبحث الأول: الأساس النظري للتنافسية

يُعتبر مفهوم كل من المنافسة والتنافسية من المصطلحات شديدة التداخل، حيث أن هناك من يستخدمها كمترادفات، غير أنه هناك اختلاف وتباين بينهما، فالمنافسة هي شكل من أشكال تنظيم الاقتصاد يحدد آليات العمل داخل السوق والعلاقات المختلفة ما بين المتعاملين الاقتصاديين بشكل يؤثر في تحديد السعر، فالمنافسة تعبّر عن حالة المواجهة التي تميّز العلاقة بين الأعوان الاقتصاديين في ظل اقتصاد السوق، حيث تحدث المواجهة بين المتعاملين الاقتصاديين من أجل تبادل المنتجات ضمن شروط السوق وبأحسن طريقة لكسب ولاء الزبون ورضاه (خنطيط، 2017/2016، ص ص 133-134). أما التنافسية فلم يتفق الباحثون على مفهوم محدد ودقيق، بالرغم من وجود اجماع حول أهميتها، فمفهوم التنافسية يختلف باختلاف المجالات التي تُعنى بها، فمن مفهومها على المستوى الدولي إلى مفهومها على المستوى القطاعي، إلى مفهومها على مستوى المنشأة.

1-1- مفهوم التنافسية:

يعتبر مفهوم تنافسية الدولة من المفاهيم المعقدة، نظرا لتداخله مع مفاهيم أخرى مثل النمو والتنمية الاقتصادية، وتعرف على أنها قدرة دولة ما على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة في الدخل الحقيقي للفرد مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وهو يشير إلى قدرة الدولة على رفع مستوى المعيشة (خنطيط، 2017/2016، ص 134).

أما تنافسية القطاع فيقصد بها قدرة المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع على فرض نفسها من خلال الأرباح المستمرة في الأسواق الدولية دون الحاجة لتدخل الدولة، من خلال سياسات الدعم والحماية الحكومية، حيث أن القطاع يمثل مجال النشاط الذي تشترك فيه مجموعة من المؤسسات، وتقاس تنافسية القطاع الواحد اعتمادا على الربحية الكلية التي تتحقق داخل القطاع، إلى جانب اعتماد مقاييس أخرى خاصة بتكلفة وجودة المنتجات المقدمة من طرف مؤسسات هذا القطاع.

أما مفهوم تنافسية المنشأة فهو مدى قدرتها على تخفيض تكاليف منتجاتها إلى مستويات أقل من المنافسين لها في القطاع، وبالتالي فقدرة المنشأة على اكتساب حصص سوقية كبيرة مرهون بقدرتها على تخفيض التكاليف مقارنة بالمنافسين (خنطيط، 2017/2016، ص 136).

مما سبق، نستنتج أن التنافسية هي عبارة عن قدرة المنشأة على تقديم سلع وخدمات متميّزة ذات جودة وبأقل تكلفة ممكنة، حتى تتمكن من البقاء والاستمرار في السوق ومواجهة منافسيها، وبالتالي احتلال موقع تنافسي مهمّ في الأسواق المحلية والدولية.

من خلال ما تقدم، وبالرغم من تعدد المفاهيم حول تنافسية المنشأة، فإن المفهوم عند هذا المستوى هو الأكثر وضوحا والأقل تعقيدا، إذا ما قورن بالتنافسية الدولية وتنافسية القطاع، فتنافسية المنشآت هي المحرك الأساسي في تنافسية القطاع والدولة، ومن المؤشرات الدالة على تنافسية المنشأة نجد (الجالي، 8-9 نوفمبر 2022، ص 375):

1.الربحية: حيث تشكل مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية، كما تشكل الحصة من السوق مؤشرا على التنافسية إذا كانت المنشأة تعظم أرباحها، أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصتها في السوق.

2.تكلفة المنتجات: تنخفض تكاليف تأدية الخدمات البنكية عنها في حالة الفروع التقليدية، حيث يُعدّ وجود طلب مرن للسعر من أهم الشروط اللازمة، حيث يؤدي تخفيض السعر إلى زيادة اقبال الزبائن على المنتج، وبالتالي تحتل المنشأة المنتجة بتكلفة أقل موقعا أفضل من حيث الأسعار.

3.الحصة من السوق: يرتبط نصيب أو حصة المنشأة من السوق بزيادة منتجاتها وتخفيض تكاليفها، مما يؤدي إلى حصولها على حصة سوقية أكبر، وبالتالي ينتج عنه زيادة في الأرباح.

1-2- تنافسية البنوك التجارية:

تلعب التنافسية البنكية دوراً مهماً في زيادة نفاذ الأفراد والمؤسسات إلى التمويل، وهو ما أكدته العديد من الدراسات في هذا المجال، والمستندة إلى اختبار العلاقة ما بين التنافسية البنكية ومستويات الودائع المقبولة والقروض الممنوحة وعدد الحسابات البنكية للأفراد والمؤسسات. إلاّ أن هذه العلاقة تعتمد على عدد من المحددات من بينها مستوى تطور النظام البنكي، ومدى تنوع الخدمات البنكية التي يقدمها،

ودرجة تقدم نظم المعلومات الائتمانية، مع وجود الاطار التشريعي والتنظيمي الكفيل باحتواء المخاطر الناتجة عن التوسع غير المدروس في تقديم الخدمات البنكية للأفراد والمؤسسات نتيجة زيادة مستويات التنافسية.

وفي هذا الاطار، تتنافس البنوك التجارية في تقديم خدماتها البنكية انطلاقاً من ثلاثة أبعاد أساسية توضّحها المعادلة التالية: (حسن الصرن، 2005، ص 75)

COMP = F (EXP, CONV, CONF)

حيث أن: **COMP:** التنافسية Competitiveness

EXP: السعر الواضح explicit price

CONV: الملاءمة أو الموافقة Convenience

CONF: الثّقة Confidence

1.السعر الواضح: إن معدّلات الفائدة على القروض والودائع وتكاليف الخدمات البنكية الأخرى، هي الأسعار الواضحة للأعمال البنكية. وتفرض السلطات النقدية سقفاً معيّناً على معدلات الفائدة، فإذا كان هذ السقف فعّال ومرن، يكون البنك أكثر قدرة على المنافسة من غيره. فالبيئة القانونية تسمح للبنوك بالمنافسة بحُرية، وبشكل خاص بالنسبة للقروض والودائع على أساس معدل الفائدة. وبالتالي فإنّ طرق المتابعة وتسعير الأصول، والتسعير المحدد بالمخاطر هي أدوات أكثر فعالية لمحاولة تجنب المخاطر البنكية من رقابة معدلات الفائدة.

2.الملاءمة أو الموافقة: نجد هذا البعد في البنوك التجارية ذات الخدمات البنكية المتنوّعة وهذا ما توضّحه المعادلة التالية:

CONV = F (GEOG, PROD, COST, QUAL)

حيث أن: **CONV:** الملاءمة أو الموافقة

GEOG: الامتداد الجغرافي

PROD: عدد الخدمات البنكية المعروضة

COST: متوسط تكلفة الوصول للخدمات البنكية

QUAL: جودة الخدمة البنكية

ويشير الامتداد الجغرافي للبنك إلى عدد الفروع البنكية، أو القدرة على تحويل الأموال الكترونيا. أما بخصوص عدد الخدمات المعروضة فيتضمن مفهوم البنوك الشاملة التي تقدم تنوعاً واسعاً في الخدمات البنكية، في حين يشير متوسط تكلفة الوصول لهذه الخدمات إلى مختلف مصاريف العمليات البنكية كمصاريف التطبيقات البنكية على الهواتف الذكية. وأخيراً تكمن جودة الخدمة المقدمة في السرعة والموثوقية والتي تتضمن مفاهيم الجودة.

3.الثّقة: يتبع هذا البعد في البنوك التجارية مجموعة من المتغيّرات والتي تُوضّحها المعادلة التالية: (حسن الصرن، 2005، ص 76)

$$CONF = F (NW, SOE, IQ, GOV)$$

حيث أن: **CONF:** الثّقة Confidence

NW: الثروة الصافية Net Worth

SOE: استقرار المكاسب (الأرباح والعوائد) Stability of earnings

IQ: جودة المعلومات Information Quality

GOV: الحكومة Government

بغض النظر عن الضمانات الحكومية، فإنّ بُعد الثّقة في البنوك يرتبط بثروتها الصافية، أي كفاية رأس المال لديها، إضافة إلى استقرار الأرباح والعوائد والسيولة وجودة المعلومات عن المعاملات والادارة، فثقة المتعاملين مع البنوك تكون محتشمة فيما إذا كانت عوائدها منخفضة ومتغيّرة بشكل كبير، فالمنافسة القوية بين البنوك تعني أنها تركز انتباها أكبر للزبائن، وأنها أكثر شفافية، وتخصص موارد استثمارية أكبر. لذا فإن دخول البنوك إلى الأسواق المالية غير المستقرة يعزز الاستقرار والثقة من خلال المحاولات الهامة التي تقوم بها لجعل النظام البنكي أكثر قبولا، فالانفتاح يعني الاستجابة القوية للمستثمرين والانسجام مع القواعد المصرفية الدولية.

1-3- التنافسية في آداء الخدمات البنكية:

تتسم الأسواق التنافسية بإتجاه البنوك إلى التنافس فيما بينها لتقديم الخدمات البنكية لزبائنها من الأفراد والمؤسسات، وتسعى في سبيل ذلك إلى تخفيض تكلفة معاملاتها البنكية إلى المستوى الذي يقترب من مستويات التكلفة الحدية، وهو ما يعمل في مجمله على جذب عدد أكبر من الزبائن إلى هذه البنوك في إطار ما يعرف بسلوك السوق، مما ينتج عن ذلك انخفاض صافي هامش الفائدة الذي يمثل الفارق بين معدل الفائدة الدائنة الذي يحصل عليه البنك من الزبائن المقترضين ومعدل الفائدة المدينة الذي يدفعه البنك لزبائنه المقرضين. وتمثل الخدمة البنكية مجموعة الخدمات التي يقوم البنك بتقديمها لزبائنه من خلال ممارسة نشاط أو مجموعة أنشطة يكون جوهرها غير ملموس، يقوم البنك بتقديمها لزبونه بغية اشباع حاجاته ورغباته، قد يكون انتاجها مرتبط بمنتج مادي وقد لا يكون، ولا يترتب عنها أي انتقال للملكية.

1-3-1- مفهوم الخدمات البنكية وخصائصها:

تُعَرّف الخدمة البنكية بأنها مجموعة من العمليات ذات المضمون المنفعي الذي يتصف بتغلب العناصر غير الملموسة على العناصر الملموسة، والتي تدرك من قبل الأفراد أو المؤسسات من خلال دلالاتها وقيّمها المنفعية التي تشكل مصدراً لإشباع حاجاتهم المالية والائتمانية الحالية والمستقبلية، والتي تشكل في الوقت نفسه مصدراً لرغبة البنك وذلك من خلال علاقة تبادلية بين الطرفين. ويتجسد المضمون المنفعي للخدمة البنكية في بعدين أساسيين هما البعد المنفعي والبعد السماتي، حيث يتمثل البعد الأول في مجموعة المنافع المادية المباشرة التي يسعى الزبون للحصول عليها من خلال شرائه للخدمة البنكية. أمّا البعد الثاني فإنه يتمثل في مجموعة الخصائص والسمات التي يتصف بها المضمون المنفعي المباشر للخدمة (النيل مرسال و عثمان محمد، 2022، ص 25).

من أهمّ الخصائص التي تتميز بها الخدمات البنكية والتي تميّزها عن غيرها من مجالات الإنتاج المادية، هي ما يلي: (نعمة جعفر، 2007، ص ص 33-34)

1. تتخذ الخدمات البنكية شكل الأعمال أو التصرفات التي تبذل من قبل مقدميها، وهم العاملون في الأقسام الفنية للبنك، أي وجود صفة التلازم ما بين الخدمة البنكية التي تقدم للزبائن، وشخصية الذي يقوم

بتقديمها لهم. وهي بذلك تكون خارجة عن نطاق وظائف التسويق التقليدية كالتخزين، النقل والتغليف...الخ.

2. إنّ الخدمات البنكية تباع ثمّ تنتج وتستهلك في نفس الوقت، أي انعدام فارق الزمن بين الإنتاج والاستهلاك، ويترتب على ذلك عدم وجود وسيط ما بين مرحلة الإنتاج ومرحلة الاستهلاك، وهو التخزين والتوزيع، وبالتالي عدم وجود أرصدة لخدمات تامة آخر المدة، أو وحدات تحت التشغيل آخر المدة.

3. إنّ معظم تكاليف إنتاج الخدمات البنكية تعتبر من التكاليف الثابتة، كالأجور وأقساط الاستهلاك ومصاريف الصيانة، وهي تكاليف لا بدّ أن يتحملها البنك بصفة دائمة مهما تغير حجم الطلب على خدماته بالزيادة أو النقصان.

1-3-2- أنواع الخدمات البنكية:

يحمل تعبير الخدمة البنكية معنيين، الأول تسويقي كونها مصدراً لإشباع احتياجات ورغبات الزبائن، والثاني منفعي يتمثل في مجموعة المنافع التي يسعى الزبون لتحقيقها نتيجة استخدامه للخدمة البنكية. ويشترك هذان المعنيان لإظهار بُعداً هاماً في الخدمة البنكية ألا وهو تنافسية الخدمة من حيث الجودة والتميّز. وتظهر أهمية هذا البعد بإعتبار أن الزبون هو النقطة المحورية في الجهود البنكية، وأن الخدمات البنكية تُقدم بهدف اشباع احتياجاته ورغباته، وتحقيق الموافقة والمطابقة بين الخدمات البنكية المقدمة بمختلف أنواعها وهذه الرغبات والاحتياجات.

إن تعدّد المؤسسات المالية البنكية واختلاف أنواعها وأشكالها أدى لظهور التّنوع في خدماتها، وتمثلت فوائد هذا التنويع في تقديم خدمات متعددة وأكثر تنوعاً بحيث يمكن للبنوك أن تخفض اعتمادها على الطلب لخدمة واحدة فقط، مما يؤدي لتقليل المخاطرة في الأعمال البنكية. وبناءً عليه، فإن الخدمات البنكية التي تعرضها وتقدمها البنوك لزبائنها تقع في مجموعة متعددة ومتنوعة كما توضحه المعادلة التالية: (حسن الصرن، 2005، ص 132)

BS = F(CRED, DEP, LEN, SERV, DOCCR, DOCCO, TRANS)

حيث أن: **BS**: الخدمة البنكية Bank Service

CRED: خدمة الائتمان Credit Service

DEP: خدمة الودائع Deposits Service

LEN: خدمة الإقراض Lending Service

SERV: خدمة الزبائن Customer Service

DOCCR: خدمة الاعتمادات المستندية Documentary Credits Service

DOCCO: خدمة التحصيل المستندي Documentary Collection Service

TRANS: خدمة التحويل Transfer Service

وسنتناول كلاً من هذه الخدمات على حدى فيما يلي:

1. خدمة الائتمان: تُعَرّف هذه الخدمة على أنّها: "الثقة التي يوليها البنك لشخص ما يضع تحت تصرفه مبلغاً من المال لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، حيث يقوم المقترض في نهاية المدة بالوفاء بالالتزام لقاء عائد معيّن يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف" (حسن الصرن، عولمة جودة الخدمة المصرفية، 2007، ص 289). ونظراً لأهمية خدمة الائتمان في نشاط البنك، فقد أُنشأت الكثير من البنوك إدارة متخصصة مهمتها الأساسية إدارة هذه العملية البنكية وتحليل الائتمان واتخاذ القرارات الائتمانية ومتابعة ومراجعة الائتمان، وجمع المعلومات المناسبة من مختلف المصادر عن الزبائن، ودراسة قدراتهم على الدفع ودراسة امكانية ومخاطر منح القروض وعدم منحها والاحتفاظ بسجلات وقوائم ومستندات مفصلة ومبوبة عن هذه الحيثيات، ووضع التقارير والاحصاءات المناسبة لهذا الغرض وربطها بنظام المعلومات المالي المطبق في البنك وفروعه وإعطاء الزبائن صورة واضحة ووافية عن كل ما يحتاجونه.

2. خدمة الودائع: تُعَرّف الودائع على أنّها: "المبالغ المصرّح به بأية عملة والمودعة لدى البنك والواجبة الدفع أو التأدية عند الطلب أو بعد إنذار في تاريخ استحقاق معيّن" (حسن الصرن، عولمة جودة الخدمة المصرفية، 2007، ص 292). وتُعدّ خدمة الودائع من أقدم الخدمات البنكية، حيث كان التجار الانجليز يحتفظون بأموالهم لدى الصيارفة مقابل وصولات أمانة، وكانوا يستخدمون تلك الوصولات في تسوية المعاملات فيما بينهم دون أن تنتقل النقود انتقالاً فعلياً، وبذلك أرتبطت صفة الإيداع بالنشاط البنكي. ومن

أهمّ أنواع الودائع المتعامل بها في البنوك نجد: الحسابات الجارية، حسابات التوفير والادخار، شهادات الايداع،...الخ.

3. خدمة الإقراض: تقوم هذه الخدمة بتزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المقترض بسداد هذه الأموال وفوائدها وعمولاتها المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، حيث يتمّ تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف المقترض عن السداد دون أية خسائر. وقد احتلت هذه الخدمة مكانة مرموقة بين الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك إضافة لكونها متعددة ومتشعبة في أنواعها ومزاياها (طلعت أسعد، 2004، ص 70).

4. خدمة الزبائن: إضافة إلى الخدمات البنكية الأخرى تقدم البنوك لزبائنها مجموعة من الخدمات الاضافية المكملة لخدماتها الأساسية أهمها: بطاقات الائتمان، الشيكات المضمونة، الحوالات المصرفية، التأمين،...الخ.

5. خدمة الاعتمادات المستندية: يُعَرف الاعتماد المستندي بأنّه: " أي ترتيب مهما كانت تسميته أو وصفه يجوز بمقتضاه للبنك مصدر الاعتماد الذي يتصرف إمّا بناءً على طلب وتعليمات أحد الزبائن (طالب فتح الاعتماد) أو بالأصالة عن نفسه أن يدفع إلى أو لأمر طرف ثالث (المستفيد) أو يقبل ويفع سحباً أو سحوبات مسحوبة من المستفي، أو يفوض بنكاً آخر بالدفع أو بقبول ودفع مثل هذا السحب أو السحوبات، أو أن يفوض بنكاً آخر بالتفاوض مقابل مستند أو مستندات منصوص عليها بشرط أن تكون هذه المستندات مطابقة تماماً لشروط الاعتماد. ولأغراض هذه المواد تعتبر فروع البنك المتواجدة في بلدان أخرى بنكاً مستقلاً" (حسن الصرن، عولمة جودة الخدمة المصرفية، 2007، ص 302). والاعتماد تعهد من بنك أو أكثر بأن يدفع إلى البائع مبلغاً معيناً من المال مقابل تسلم مستندات معينة خلال فترة زمنية محددة، ويصدر هذا التعهد بموجب خطاب اعتماد يوجهه البنك فاتح الاعتماد أو مصدره إلى مراسل له يطلق عليه البنك المسمى في موطن الزبون يتضمن طلب الدفع وشروطه. ومن الواضح أن الاعتمادات المستندية هي من أهمّ الخدمات البنكية لتمويل حركة الاستيراد والتصدير، إلاّ أنّها معقدة ودقيقة جداً بسبب اختلاف النظم والقوانين التي تحكم التجارة الدولية من بلد لآخر.

6. خدمة التحصيل المستندي: يُعَرّف التحصيل المستندي على أنّه: "مستندات مالية مصحوبة بمستندات تجارية أو أنّه مستندات تجارية غير مصحوبة بمستندات مالية" (حسن الصرن، عولمة جودة الخدمة المصرفية، 2007، ص 306). ويتضمن قيام بنك ما بتسليم مستندات بناءً على تعليمات تلقاها بشأن استيفاء قبول هذه المستندات، أو دفع قيمتها أو تسليم مستندات تجارية مقابل قبولها، أو تسليم مستندات وفق شروط وتعليمات أخرى، وهو أمر يتلقاه البنك من مصدر أو بائع بأن يحصل مبلغاً من المال من مشترٍ أو مستورد مقابل تحويل مستندات شحن، وقد يتمّ الدفع نقداً أو مقابل قبول كمبيالة تستحق في وقت لاحق. وتتمثّل أطراف التعامل في التحصيل المستندي في: الزبون، البنك المرسل، البنك المحصل، البنك مقدم المستندات للمسحوب عليه، المسحوب عليه (المشتري أو المستورد).

7. خدمة التحويل: توضّح المعادلة التالية عناصر خدمة التحويل (حسن الصرن، عولمة جودة الخدمة المصرفية، 2007، ص 309):

TRANS = F(AFTR, EDI, ATM)

حيث أن: **TRANS**: خدمة التحويل Transaction Service

AFTR: التحويل الالتروني للأموال Automated Funds Transfer

EDI: التبادل الالكتروني للبيانات Electronic Data Interchange

ATM: الصرّاف الآلي Automated Teller Machine

مما سبق، يمكن القول أنّه كلما تمّ تقديم هذه الخدمات بالشكل المطلوب وبتنافسية عالية، كلما كانت تنافسية الخدمة البنكية أفضل، وبالتالي إمكانية البحث في تطوير وتحسين هذه الخدمات للإرتقاء بها نحو الأفضل المستمر، لأن تنافسية الخدمة أصبحت عنصراً رئيسياً في مجال آداء الخدمة البنكية.

1-3-3- تأثير التنافسية في الأداء البنكي:

تتجسد التنافسية في التأثير على أداء البنك في أربعة مجالات أساسية هي (جميل البديري، 2008، ص 318):

أ- **التكاليف:** إن بيانات التكلفة تشكل نقطة البداية التي تنطلق منها إدارة البنك لتسعير خدماتها المقدمة للزبائن، فكلما تميّزت بيانات التكاليف بالثقة والموضوعية كلما انخفضت عوامل اللاتأكد من قرار

التسعير. فبيانات التكلفة تعطي لإدارة البنك مؤشرا واضحا عن الأسعار التي تقدمها البنوك المنافسة لخدماتها، لتحديد هامش الربح المضاف لسعر التكلفة، وهي أكثر ثقة مما لو لم تكن بيانات التكلفة متاحة أمامها، الأمر الذي يلزمها البحث عن نوعية الخدمة المنافسة دون التركيز على السعر المنافس فقط. وبالتالي تلعب التكلفة دورا هاما كسلاح تنافسي، فلا يمكن تحديد أسعار تنافسية للخدمات المصرفية دون ضبط مستمر للتكاليف، حتى أن عدد معتبر من البنوك المتميّزة تنافسيا هدفها أن تكون رائدة في خفض عناصر التكلفة بين منافساتها في نفس الصناعة أو النشاط.(Haskins and sells, 2002, p 62)

ب- التميّز في السوق: تؤكد التنافسية على الحاجة لأن يكون البنك أفضل من بنك آخر في مجالات الدقة والراحة والتوقيت الدقيق. فالتميّز يؤكد على تمايز البنك على غيره من خلال جعل الزبون يشعر بأنه يتعامل بخصوصية مع البنك، وبأنه فعلا سيد السوق.

ج- الارتقاء بالعنصر البشري: تحدد التنافسية معايير يقاس بها تقديم الخدمة فعلا، إذ يتعلم الصيارفة ضرورة أداء واجباتهم بطرق وأساليب محددة لضمان الوصول إلى المعايير الأعلى للخدمة وبدون حصول أخطاء، مما يجعل الصيرفي مسؤولاً عن إرضاء الزبائن وبأقصى ما يستطيع.

د- الاهتمام بملاحظات الزبون من حيث إدخال التحسينات: تؤكّد التنافسية على الترويج من خلال الكلمة المشجعة على التعامل والتأكيد على أن الصيرفي يعرف دقائق عمله ونادرا ما يخفق في ارضاء الزبون؛ غير أن ذلك لم يعد كافيا إذا كان البنك ينشد التميّز، فهنا يستهدف البنك تكوين صورة أمام الزبون بأن لا مثيل له في السوق من حيث تقديم الخدمات وبصفة خاصة في مجال تقديم الخدمة عالية المستوى، كل ذلك يجعل الزبون يشعر بالخصوصية. كما تؤكد التنافسية على تشجيع الزبون لتقديم ملاحظاته حول الخدمة التي يحصل عليها من طرف البنك، لأنها تؤخذ بعين الاعتبار وتنعكس فعلا في إحداث تحسين ملموس وملاحظ في الخدمة البنكية، يشعر بها الزبون ويثق بإستجابة البنك لملاحظاته، وهكذا فإن التنافسية تكمن بين مسؤولية الصيرفي وبين تحقيق رضا الزبون.

مما لا شك فيه وعلى ضوء ما سبق، يمكن القول أن التنافسية لها تأثير كبير في تسعير الخدمات البنكية والتي تعتبر من أهم الوظائف أو القرارات التي تواجهها إدارة البنك، نظرا لأن البنوك هي مؤسسات اقتصادية تسعى إلى تحقيق الربح الذي هو العائد الناتج عن توظيف الأموال في مجالات الاستثمار المختلفة. ولا شك في أن أي محاولة لتسعير أي خدمة من الخدمات البنكية لا بد وأن يأخذ موضوع

التكلفة بعين الاعتبار، على أساس أن التكلفة تشكل أفضل أساس يمكن الاستناد إليه في تخطيط سياسات التسعير وهذا ما سوف نتناوله في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: تخصيص تكاليف الخدمات البنكية

يعتبر تخصيص التكلفة من أهمّ الركائز في نظام التكاليف البنكية، كونه أصبح يهتم بجزء كبير من تكاليف المنتجات والخدمات المقدمة. فقد أظهرت دراسات لتحليل التكاليف أنّ تنوّع المنتجات والخدمات، فضلا عن اختلاف أنواعها، تسبب في ظهور التكاليف غير المباشرة التي ترتبط مع حجم هذه العمليات البنكية. لذا ظهرت الحاجة الملحة إلى تخصيص التكاليف في حالة وجود تكلفة مشتركة يمكن أن ترجع إلى أقسام أو منتجات متعددة، حيث أن نصيب المنتج أو القسم من هذه التكاليف يمثل مشكلة محاسبية تظهر في الكثير من المنشآت.

ونظراً لأهمية التخصيص والمتمثلة في الاستخدام الواسع لنتائجه سواء في تحديد تكلفة الخدمة أو بتوفيره قاعدة للبيانات والمعلومات التي تبني عليها الإدارة العديد من القرارات الاقتصادية، وكأداة من أدوات التحفيز، تمّ ايجاد طرق ووسائل التخصيص المتعددة والتي بنيت على المنفعة المكتسبة أي ربط التكاليف بمسبباتها في إطار السبب والنتيجة، وذلك لبيان أثر هذه الطرق على المنافع المحققة من التخصيصات. سوف نتناول من خلال هذا المبحث بالعرض والتحليل نظام التكاليف في البنوك التجارية باعتباره الركيزة الأساسية في تخطيط سياسات التسعير من حيث المبادئ والأهداف وكذلك الأسس والمقومات، ومن ثمّة سنتطرق إلى اشكالية تخصيص هذه التكاليف البنكية بعرض مفهومها ومختلف طرقها وكذلك استخداماتها ومحدداتها.

2-1- أهداف ومبادئ نظام التكاليف البنكية:

يعتبر نظام التكاليف في البنوك التجارية أحد الأنظمة المحاسبية للبنك، إذ يساهم بدور كبير في مجال المحاسبة المالية من خلال استخدام الأموال واستخلاص نتيجة الأعمال وإعداد المراكز المالية والنقدية للبنك. وفيما يلي نستعرض كلاً من أهداف ومبادئ نظام التكاليف البنكية:

2-1-1- أهداف نظام التكاليف البنكية:

يهدف نظام التكاليف في البنوك التجارية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والوظائف، والتي يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات رئيسية على النحو التالي: (أحمد غلاب، 2010، ص 54)

1. تحديد تكلفة النشاط: وذلك من خلال تحديد الأقسام المختلفة، وتحديد تكلفة الأنشطة داخل الأقسام عن طريق تقسيم البنك إلى مراكز أو أقسام مختلفة، ومن ثمّة تحديد الأنشطة داخل كل قسم وذلك بغية حصر التكاليف وتحميلها على الأنشطة لتحديد تكلفة كل نشاط.

2. الرقابة وضبط عناصر التكاليف: تتّم من خلال متابعة الأداء ومقارنة النتائج الفعلية لتكلفة النشاط مع ما هو مخطط لها، من خلال محاسبة التكاليف المعيارية التي تعد حجر الأساس في نظام الرقابة والمتابعة عن طريق الموازنات التخطيطية. تعتبر التكاليف المعيارية بمثابة تكاليف محددة مسبقا، أي هي أهداف تسعى الإدارة إلى تحقيقها كما ينبغي أن تكون، ومع تنفيذ العمل تتم مقارنة التكاليف الفعلية بالمعيارية وتحديد الانحرافات وتحليلها ومعرفة أسباب حدوثها وتحديد الوسائل التي تكفل الالتزام بالمعايير أو تغيير هذه المعايير والأهداف.

3. ترشيد القرارات الإدارية: يسعى نظام التكاليف إلى توفير البيانات والمعلومات اللازمة التي تحتاجها إدارة البنك من أجل ترشيد القرارات الإدارية المختلفة للقيام بالوظائف التالية:

- التخطيط لمصادر الأموال واستخداماتها وتخطيط ربحية البنك،
- تقييم الأداء للتعرف على ربحية الأنواع المختلفة للودائع والقروض،
- اتخاذ القرارات على ضوء تقييم الأداء.

تجدر الاشارة هنا، أن هناك مجموعة من الصفات المميزة لمعاملات البنك التجاري، والتي لها تأثير على تكاليف البنوك، فتجعل لها خصائص مميزة، ومن أهم هذه الصفات ما يلي: (محمود عبد ربه، 2000، ص 105)

1. أغلب تكاليف البنك من التكاليف الثابتة، وهذا بسبب نوع النشاط غير الإنتاجي الذي يقدمه البنك مما يجعل تكاليفه الثابتة مرتفعة نسبيا، كالمباني والتجهيزات والمصاريف الأخرى كالرواتب والأجور وفواتير

الهاتف والكهرباء والغاز والماء وغيرها.

2. إمكانية ربط تكاليف البنك مع الأنشطة المختلفة ضمنه، وبسهولة نوعا ما، حيث يمكن من خلال هذا الربط تحويل معظم بنود التكاليف غير المباشرة إلى تكاليف مباشرة بعد ربطها بمراكز التكلفة.

3. القدرة على التنبؤ بالتكاليف المستقبلية وبصورة سهلة نسبياً، مقارنة مع أنشطة أخرى أو صناعات أخرى، فمع ارتفاع مستوى النشاط المرتبط بفترات معيّنة من السنة كمواسم السياحة وبداية الشهر ونهايته وغير ذلك، يرافقه ارتفاع للتكاليف البنكية.

4. التقلب المستمر في حجم عمليات البنك وحجم النشاط، سواء على مدار اليوم الواحد أو على مدار أيام الشهر، فالرواتب والمكافآت تشكل جزءاً كبيراً من مصاريف البنك وهي مرتبطة مباشرة بحجم النشاط.

2-1-2- مبادئ نظام التكاليف البنكية:

تتمثّل المبادئ والقواعد التي تشكل الإطار العام لنظام التكاليف في البنوك التجارية فيما يلي: (أحمد حسبو، 1999، ص ص 14-15)

1. الاستحواذ على عناصر التكاليف: تتمثل تكلفة الاستحواذ على عناصر التكاليف في جميع المبالغ النقدية، أو ما يعادلها للحصول على خدمة أو منفعة معينة للبنك.

2. استخدام عناصر التكاليف: يتّم استخدام عناصر التكاليف خلال فتّرة معيّنة، فمقابلة أحد الزبائن لمسؤولي البنك من أجل الاستفسار عن طلب قرض يستغرق فترة زمنية معيّنة، حيث يتّم حساب تكلفة الأجور لها من خلال راتب هذا المسؤول في الشهر مقسوما على عدد ساعات عمله في الشهر.

3. تحميل عناصر التكاليف على الخدمة المؤداة: يجب تحميل عناصر التكاليف على الخدمة المؤداة من خلال معدلات التحميل، لتحديد نصيب كل خدمة من المصاريف التي ساهمت بتشكيلها، وذلك لتحديد التكلفة التي يستلزمها تقديم كل خدمة بدرجة عالية من الدّقة.

2-2- أسس ومقومات نظام التكاليف البنكية:

تتمثّل أسس ومقومات نظام التكاليف في البنوك التجارية فيما يلي:

2-2-1- تحديد مراكز التكلفة ووضع دليل خاص بها:

يقصد بدليل مراكز التكلفة في البنوك، المراكز التي يتم فيها تنفيذ عمليات متجانسة كإصدار خطابات الضمان أو فتح اعتمادات مستندية أو منح القروض...الخ، ويكون إطار المسؤولية عنها محدداً واضح المعالم ويشرف عليها موظف يتحمّل المسؤولية عن العمليات التي تنفّذ فيها. (أحمد غلاب، 2010، ص 56) وهنا لابدّ من توضيح مفهوم مركز التكلفة، حيث تعدّدت تعاريفه، فقد عرّفه البعض بأنّه: "مكان أو شخص أو أصل، متعلق بالمنشأة، على أساسه يتم توجيه عناصر التكاليف" (حلمي الخطيب، 2007، ص 40)، كما عُرّف مركز التكلفة على أنّه: "حلقة اتصال ما بين التكاليف التي تمّ إنفاقها وما بين وحدات التكلفة التي تمّ إنتاجها" (أحمد غلاب، 2010، ص 57).

من خلال ما سبق، يمكن أن نعرّف مركز التكلفة على أنّه مركز نشاط أو مسؤولية، فقد يتمثل مركز التكلفة في قسم ذو نشاط انتاجي محدّد يضّم عملية انتاجية أو مجموعة من العمليات المتكاملة، وقد يكون مركز التكلفة جزءاً من قسم يعبّر عن عملية أو آلة تقوم بعمل محدّد داخل القسم، وقد يتحدد مركز التكلفة طبقا للهيكل التنظيمي للمؤسسة، حيث يمثّل وحدة مسؤولية ترتبط بمشرف له سلطات ومسؤوليات محددة، وعليه تكمن أهمية تحديد مراكز التكلفة في البنوك التجارية في:

- تشديد الرقابة على عناصر التكلفة، على اعتبار أنه يمكن من خلالها تحديد مراكز التكلفة لحصر المسؤولية وتحقيق الرقابة الفعالة على عنصر التكلفة من خلال مقارنة الأداء المخطط بالأداء الفعلي لكل مركز، والمتمثل في تقديم الخدمات، أما تكلفة كل مركز فتقاس بتكلفة هذه الخدمات، مما يؤدي إلى رفع مستوى الكفاية وتحقيق رقابة فعالة على عناصر التكلفة.

- حصر وتحديد تكلفة مراكز التكلفة وفصلها عن بعضها، مما يسمح لنا بالتمييز بين هذه المراكز ومعرفة كفاءة كل مركز على حدى من خلال أداء نشاطه بأقل تكلفة ممكنة ، مما يساعد على تركيز الجهود في الأنشطة المربحة والابتعاد عن العمليات المكلفة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

- إتخاذها كأساس لربط التكاليف، حيث أنّ مراكز التكلفة في أي بنك هي مراكز نشاط مميّزة، مما يساعد على التعرف على احتياجاتها من التكاليف وغيرها بصفة محددة، وبالتالي تحقيق عدالة التحميل.

وبالتالي يمكن تقسيم مراكز التكلفة في البنوك التجارية إلى: (أحمد غلاب، 2010، ص 57)

1. مراكز التكلفة الرئيسية: وهي عبارة عن مراكز الانتاج البنكي، وتتضمن الأقسام الفنية للبنك التي لها اتصال مباشر بالزبائن، ومنها أقسام الحسابات الجارية، الأوراق المالية، الاعتمادات المستندية، القروض والكمبيالات...الخ

2. مراكز التكلفة المساعدة: وهي عبارة عن مراكز الخدمات البنكية، وتتضمن الأقسام التنظيمية للبنك، والتي ليس لها علاقة مباشرة بالزبائن، ولكنها تعمل على مساعدة النوع الأول من الأقسام في القيام بالعمليات البنكية، ومنها أقسام الاستعلامات و المراسلات، شؤون المستخدمين...الخ

3. مراكز التكلفة العامة (أو الإدارية): وتشمل جانباً من أقسام البنك التنظيمية التي ليس لها علاقة مباشرة مع الزبائن كالحسابات العامة، التفتيش، قسم المنازعات القضائية، الشؤون المالية والإدارية...الخ.

4. مراكز التكلفة الإسمية (أو الوهمية): تنشأ هذه المراكز بهدف حصر عناصر التكاليف قليلة الأهمية أو غير المنظّمة كمركز المباني ومركز السيارات، والتي لا يمكن تحميلها على مركز تكلفة معيّن. مما يجنب البنك توزيع كل تكلفة منها على حدى على مراكز الإنتاج البنكي، ويكفي أن يتّم توزيع مجموعها على المراكز المستفيدة.

2-2-2- تحديد وحدات التكلفة ووضع دليل خاص بها:

تُعرّف وحدة التكلفة بأنّها: "وحدة للتعبير عن الإنتاج وقياسه بالنسبة للوحدة الإنتاجية أو المشروع، وبالتالي فهي أصغر كمية يمكن أن ينتجها المشروع من تجميع عناصر التكاليف سواء تمثلت في شكل سلع أو خدمات" (محمود عبد ربه، 2000، ص 110). كما تعدّ وحدة التكلفة الأساس الذي تنسب إليه التكاليف، وهي المقياس الذي يتمّ على أساسه أو تنسب إليه تكلفة المنتجات أو الخدمات المختلفة التي تتمّ داخل الوحدة الاقتصادية.

مما سبق، يتضح لنا بأن وحدة التكلفة هي الوحدة المتمثلة في سلعة أو خدمة والتي يتمّ على أساسها تجميع التكاليف تمهيدا لقياسها داخل الوحدة الاقتصادية، حيث أنه بدون وحدة منتجة أو خدمة مقدمة لا يمكن قياس التكلفة. مما يلزم توفّر شروط عند تحديد وحدات التكلفة، وهي: (محمود عبد ربه، 2000، ص 111)

1. الارتباط بتكاليف النشاط: أي توفّر علاقة السبب والنتيجة بين التكلفة والنشاط المسبب لحدوث التكلفة، ومن أهم العوامل التي تؤثر في مقدار هذه التكاليف هو التقلبات أو التغيرات في حجم النشاط على أساس مقياس معين سواء تمثّل في عدد وحدات الإنتاج، عدد ساعات العمل أو عدد العمال...الخ.

2. الارتباط بحجم النشاط: بمعنى أن ترتبط وحدة التكلفة بحجم مخرجات النشاط مباشرة، فالأجور لا تعدّ وحدة تكلفة لأنّها ترتبط بعوامل أخرى غير حجم النشاط كالتغيّر في معدلات الأجور مثلا.

3. أن تكون قابلة للقياس الكمي: أي أن تكون قابلة للقياس في شكل كمي باستخدام وحدات القياس الكمية (كساعات عمل الآلات) وذلك للتعبير عن وحدة النشاط، وليس في صورة وصفية أو كيفية. وذلك لإمكانية فرض الرقابة عليها بدرجة مناسبة.

4. أن تكون واضحة المعالم وغير معقّدة: بمعنى أن تكون قابلة للفهم بطريقة سهلة وبسيطة، كما يجب أن لا يترتب على استخدامها أي أعباء أو نفقات إضافية للوحدة، وأن يسهل تحميل عناصر التكاليف بها، وأن تكون واضحة المعالم أي معبّر عنها بوحدات لها معنى بالنسبة لمستخدميها.

5. أن تكون متجانسة: أي تجانس وحدات القياس داخل مركز النشاط الواحد، حتى يمكن الوصول إلى تكلفة وحدة لها معنى، حيث أن ربط المدخلات بالمخرجات يعتمد بدرجة كبيرة على تجانس هذه الوحدات.

يمكن القول، أنّ عملية تحليل التكاليف وعرضها تقتضي ضرورة تقسيم الأنشطة الرئيسية للبنك إلى أنشطة فرعية، حيث يمكن تبويب نشاط الايداع والذي يُعنى بتجميع الأموال من المودعين سواء عن طريق الحسابات الجارية أو الودائع بأنواعها. كما يمكن تبويب نشاط الخدمات البنكية والذي يُعنى بفتح الاعتمادات وإصدار خطابات الضمان...الخ. كما يمكن تبويب نشاط الاستثمار للبنك والذي يُعنى بتوظيف الأموال إلى منح القروض والاستثمار في الأوراق المالية، حيث أن منح القروض يمكن تقسيمه بدوره إلى وظائف فرعية كخصم الأوراق التجارية و القروض برهن...الخ. وتتمثل تكاليف نشاط الاستثمار في تكاليف نشاط الايداع باعتباره مرحلة مستقلة، وتكاليف عملية ايجاد مجالات توظيف هاته الأموال، كتكاليف القروض والإعلان والتحصيل.

مما سبق، يمكن أن نستخلص بأن وحدات التكلفة تنقسم بصورة عامة لدى أي بنك إلى:

– وحدات التكلفة الخاصة باستقبال الودائع من المودعين وتصنيفها إلى ودائع لأجل، ودائع تحت الطلب، ودائع التوفير، ودائع لأجل وبإخطار، إضافة إلى الفوائد المرتبة على كل نوع منها.

– وحدات التكلفة الخاصة بالخدمات المصرفية كفتح الاعتمادات، إصدار الشيكات وخطابات الضمان...الخ.

– وحدات التكلفة الخاصة باستثمار أموال المودعين، كخصم الأوراق التجارية، منح القروض والاستثمار في الأوراق المالية.

2-2-3- تحديد عناصر التكاليف ووضع دليل لحسابات التكاليف:

تعرّف التكلفة على أنّها: "التضحية بإحدى الموارد الاقتصادية للحصول على سلعة أو خدمة في الحاضر أو المستقبل، ويمكن قياسها في شكل وحدات نقدية أو غير نقدية". (مرعي، 2002، ص 6)

كما يمكن تعريف عنصر التكلفة بأنّه: "التضحية بقيمة اقتصادية ما في سبيل الحصول على منفعة مادية أو معنوية، حاضرة أو مستقبلية، وفقا لمعايير محددة مسبقا لمنع الهدر وتعظيم العائد". (توفيق بلبع، 2000، ص 145)

وعليه يشترط في عنصر التكلفة أمران هما:

– أن تكون قد استخدمت فعلا في إنتاج سلعة أو تقديم خدمة، حالية أو مستقبلية،

– أنّ استخدام هذه التكلفة قد تمّ وفقاً لمعايير محدّدة ومواصفات معتمدة مسبقاً لمنع الخلل وتعظيم المنفعة.

والجدير بالذكر، أنّ وضع دليل لحسابات التكاليف يساعد على:

– سرعة التعرف على الحسابات خصوصاً للمراجعة والتدقيق،

– إمكانية تبويب العمليات تأسيساً لترميز الحسابات الدالة عليها،

– سهولة ادخال نظم المعلوماتية لتوفير الوقت والجهد في الترحيل والترصيد والتقييد وغيرها.

2-2-4- أسس تبويب عناصر التكاليف:

تتمثّل أسس تبويب عناصر التكاليف في عدّة أسس تساعد كل منها في تحديد تكلفة المنتج النهائي لأي وحدة اقتصادية، سواء كان سلعة أو خدمة، وذلك لتحقيق أغراض معيّنة. ومن بين أهمّ هذه الأسس نجد: (محمود عبد ربه، 2000، ص 114)

1. تبويب عناصر التكاليف على أساس علاقتها بالمنتج أو بوحدة النشاط:

يمكن تصنيف عناصر التكاليف وفقا لعلاقتها بوحدة النشاط أو التكلفة إلى صنفين:

- **عناصر التكاليف المباشرة:** وتتمثّل في العناصر التي ترتبط ارتباطا وثيقا بوحدات الإنتاج بحيث يمكن تتبعها، وتكون هناك علاقة مباشرة وارتباط قوي بينها وبين عملية الإنتاج.

- **عناصر التكاليف غير المباشرة:** وهي العناصر التي لا ترتبط بوحدات الإنتاج بشكل مباشر، مما يصعب تتبعها وتخصيصها لمنتج معيّن، وبالتالي لابدّ من إيجاد أساس لتوزيع وتحميل هذه التكاليف على وحدة المنتج.

2. تبويب عناصر التكاليف تبعا لعلاقتها بحجم النشاط البنكي:

يتّم تصنيف عناصر التكاليف وفقا لعلاقتها بحجم النشاط البنكي إلى مايلي:

- **عناصر التكاليف الثابتة:** وتتمثّل في العناصر التي لا تتأثّر بتغيّر حجم النشاط البنكي خلال فترة زمنية معينة.
- **عناصر التكاليف المتغيرة:** وهي العناصر التي تتأثّر بتغيّر حجم النشاط البنكي فتزداد بزيادته، وتنقص بنقصانه.
- **عناصر التكاليف المختلطة (شبه الثابتة أو شبه المتغيرة):** وهي العناصر التي تتغيّر بتغيّر حجم النشاط البنكي دون أن تكون نسبة التغيّر فيها بنفس نسبة التغيّر في حجم النشاط، ولا تنعدم بتوقف النشاط، وتتألّف من جزء ثابت وآخر متغيّر، ولذلك فهي تدعى بالعناصر شبه الثابتة أو شبه المتغيرة تبعا لغالبية الجزء الثابت أو المتغير فيها.

مما سبق، يمكن القول أنّه كلما قصرت المدة في النشاط البنكي، سهل ذلك من عملية متابعة الأداء الفعلي ومقارنته بما هو مخطط، مما يقلل من حدوث مخاطر الإخلال بالسداد أو التباطؤ فيه، وبالتالي تقليل التكاليف الناجمة عن عملية المتابعة والتحصيل.

2-2-5- طرق قياس التكاليف:

يتّم تحديد طرق قياس التكاليف وأساس التحميل بطريقتين هما: (محمد بكر، 2003، ص 28)

1. طريقة تكاليف الأوامر:

يتّم اعتماد هذه الطريقة في الوحدات متعددة المنتجات غير النمطية ووفقا لطلبات الزبائن، وغالبا ما تكون العملية الإنتاجية غير مستمرة بصفة منتظمة، حيث يكون قياس تكلفة كل أمر عن طريق تخصيص عناصر التكاليف على الأوامر المنتجة، ويتّم ذلك عن طريق متابعة الخدمة ذاتها مباشرة والمحاسبة على تكاليفها – من عناصر التكاليف المختلفة – من كل مركز من مراكز التكلفة التي يلزم مرورها عليه، ويحسب ما استفادته من هذه العناصر، وذلك بدلاً من حصر تكلفة المركز وقسمتها على الخدمات التي تمرّ في هذا المركز للوصول إلى متوسط تكلفة وحدة الخدمة.

2. طريقة تكاليف المراحل:

تستخدم هذه الطريقة في الوحدات التي يتطلب إنتاجها المرور على مراحل متسلسلة ومتتابعة، حتى يتّم الحصول على المنتج بشكله النهائي والقابل للبيع. كما تعتبر هذه الطريقة ملائمة لقياس التكلفة في النشاطات التي تقدم خدمات، حيث يمكن حصر مختلف التكاليف في مراكز انتاج الخدمات الأصلية، إضافة إلى نصيبها من تكاليف المراكز الأخرى المساعدة، وبقسمة هذه التكاليف على مجموع وحدات الخدمة يمكن الحصول على متوسط تكلفة وحدة الخدمة المؤداة في كل مركز من مراكز هذه النشاطات.

مما سبق ذكره، نستخلص أن طريقة تكاليف المراحل تناسب الإنتاج الخاضع لمعايير ومواصفات محددة سلفاً، مما يعني أن تكلفة كل وحدة منتجة يفترض أن تكون متساوية، شرط أن تكون هذه الوحدات متجانسة. أمّا في طريقة تكاليف الأوامر فإن تكلفة كل وحدة تختلف عن الوحدة الأخرى، مما لا يمكن استخدام متوسط التكلفة لتحديد تكلفة الوحدة كما هو الحال في طريقة تكاليف المراحل ذو الإنتاج المتجانس. كما يمكن الجمع بين الطريقين تبعا لطبيعة النشاط، حيث أنّه في النشاط البنكي يمكن

استخدام كلتا الطريقتين تبعا للمرحلة التي تمرّ بها عملية الائتمان، فيتّم استخدام طريقة تكاليف المراحل أثناء متابعة الائتمان في مختلف مراحله، أمّا طريقة تكاليف الأوامر فتستخدم لتحميل كل أمر من الأوامر بالتكاليف غير المباشرة. وعليه يتّم تحديد تكلفة الوحدة من الخدمة البنكية كمايلي:

- تحديد نصيب مراكز التكاليف المختلفة من التكاليف المباشرة وغير المباشرة،
- توزيع تكاليف المراكز العامة والمراكز الرئيسية والمساعدة على الأنشطة وفقا لما يقرره محاسب التكاليف،
- تحديد تكلفة الأموال وكذا تكلفة الوحدة من الخدمة البنكية.

ولسهولة تجميع هذه التكاليف من الإدارات والأقسام المختلفة تستخدم القوائم التالية: (أحمد غلاب، 2010، ص100)

شكل(3-1): توزيع التكاليف غير المباشرة على المراكز المستفيدة

بنك:.....

فرع:..... كشف توزيع التكاليف المشتركة.....

مراكز التكلفة / عناصر التكلفة	إجمالي	المراكز الرئيسية			المراكز المساعدة			المراكز العامة		أساس التوزيع
		ائتمان	حسابات جارية	اعتمادات	استعلامات	توريدات	شؤون الأفراد	شؤون مالية	حسابات عامة	
ت.غ.م خاصة:										
مخصصات		XXX								
ت.غ.م مشتركة:										
كهرباء وماء		XXX								
إجمالي ت.غ.م للمراكز		XXXX								

شكل(3-2): كشف توزيع تكاليف المراكز المساعدة والعامة على مراكز الخدمات البنكية

بنك:.....

فرع:..... كشف توزيع التكاليف المشتركة.....

مراكز التكلفة / عناصر التكلفة	إجمالي	المراكز الرئيسية			المراكز المساعدة			المراكز العامة		أساس التوزيع
		ائتمان	حسابات جارية	اعتمادات	استعلامات	توريدات	شؤون الأفراد	شؤون مالية	حسابات عامة	
إجمالي ت.غ.م		XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	
نصيب المراكز الرئيسية من المراكز المساعدة		XXX	XXX	XXX						
نصيب المراكز الرئيسية من تكاليف المراكز العامة		XXX	XXX	XXX						
إجمالي ت.غ.م للمراكز الرئيسية										

شكل(3-3): قائمة تكلفة القرض الواحد

بنك:.....

فرع:..... قائمة تكلفة القرض الواحد.....

الرقم	عناصر التكاليف	المبلغ		ملاحظات
		جزئي	كلي	
1	تكلفة مباشرة نصيب الائتمان من التكاليف غير المباشرة تكلفة الخطر الإجمالي			

شكل(3-4): قائمة تكلفة مركز الإقراض البنكي

بنك:.....

فرع:..... قائمة تكلفة مركز الإقراض.....

الرقم	عناصر التكاليف	المبلغ		ملاحظات
		جزئي	كلي	
	تكلفة مباشرة			
	تكاليف دراسة الطلب			
	تكاليف المتابعة والاشراف			
	تكاليف التحصيل			
	عناصر التكاليف المشتركة			
	كهرباء وماء			
	نصيب مركز الإقراض من المراكز العامة والرئيسية			
	إجمالي تكلفة مركز الائتمان العادية			
	+ تكلفة الخطر			
	الإجمالي			

2-3- ماهية التخصيص، استخداماته، طرقه ومحدداته:

2-3-1- مفهوم التخصيص واستخداماته:

يُعَرّف تخصيص التكاليف بأنّه: "ربط التكلفة بمركز أو مراكز التكلفة التي تعنيه، فهو عملية تحديد ومتابعة التكاليف المتراكمة والمتعلقة بأهداف التكلفة والمتمثلة بأية فعالية أو جانب معين تستدعي الحاجة للقيام بقياس تكلفتها بشكل مباشر ومستمر مثل المنتجات أو الخدمات" (محمد بكر، 2003، ص 31). تكمن أهمية تخصيص التكاليف في الاستخدام الشامل لنتائجه سواء في تحديد سعر الخدمة، الرقابة، السيطرة أو التحفيز، ومن أهمّ استخدامات تخصيص التكاليف نجد: (محمد بكر، 2003، ص 34)

1. **تحديد سعر الخدمات البنكية:** حيث تبني البنوك سياساتها في تحديد سعر خدماتها المقدمة للزبائن على العوامل التالية:

- القوانين واللوائح الصادرة عن البنك المركزي خاصة فيما يتعلق منها بمعدلات الفائدة.
- ظروف المنافسة السائدة في سوق الصناعة البنكية.
- تكلفة الخدمة البنكية نفسها.

ولمّا كان العامل الأول والثاني يقعان خارج نطاق سيطرة إدارة البنك، فإن العامل الثالث وهو تكلفة الخدمة البنكية يبقى وحده تحت السيطرة ليكون العامل الحاسم في تحديد قدرة البنك على احتلال مركز تنافسي قوي في سوق الخدمات البنكية، وتزداد فعالية السياسات المتبعة في تحديد سعر الخدمات البنكية.

وتزداد فعالية السياسات المتبعة في تحديد سعر الخدمات البنكية إذا ما بُنيت هذه السياسات على تحليل عناصر التكلفة المستنفذة في إنتاج الخدمات حيث تتنوّع أساليب تحديد سعر الخدمات بناءً على تكاليفها. تتألف تكلفة الخدمة من عدّة عناصر بعضها مباشر وبعضها غير مباشر، وبعضها ثابت والبعض الآخر متغيّر، لذا فإن حساب التكلفة بغرض تحديد سعر الخدمة هو تجميع لعدّة حقائق حول التكلفة والتي يمكن دمجها بأساليب عديدة للحصول على عدّة إجابات من أجل تحديد تكلفة تقديم خدمة تكون مربحة للبنك، وتحقق رضى الزبون.

2. متابعة مسؤولي مراكز المسؤولية: بهدف تحقيق الرقابة على التكاليف بمراكز المسؤولية المختلفة، ويتمّ بمقتضاه تقسيم الوحدة الاقتصادية إلى مراكز مسؤولية بما يتلاءم وطبيعة نشاطها وهيكلها التنظيمي. ومساءلة رئيس كل مركز مسؤولية عن بنود التكاليف التي يمكن التحكم فيها أو الرقابة عليها عن طريق ربط الأداء المخطط له بالأداء الفعلي. هذا ويتمّ حصر المسؤولية في البنوك من خلال تقسيم عناصر الموارد والتكاليف حسب مراكز المسؤولية، على أن يراعى التمييز بين التكاليف الخاضعة للرقابة وغير الخاضعة للرقابة، لمحاسبة المسؤول فقط عن التكاليف التي تقع ضمن نطاقه وصلاحياته.

2-3-2- طرق التخصيص ومحدداته:

تكمن مشكلة توزيع تكاليف مراكز الخدمات في تقديم مراكز الخدمات خدمات لمراكز أخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم مرور المنتجات من خلال هذه المراكز وبالتالي يصعب معرفة مدى استفادتها من تكاليف هذه المراكز. لهذه الأسباب يتم تحميل تكاليف مراكز الخدمات على المراكز الانتاجية لتضاف إلى تكاليفها وتوزع على المنتجات النهائية، حيث توزع هذه التكاليف بإستخدام إحدى الطرق التالية: (محمد بكر، 2003، ص ص 32-33)

1. طريقة التوزيع المباشر: تقوم هذه الطريقة على توزيع تكاليف مراكز الخدمات على مراكز الانتاج مباشرة بنسبة الخدمة المقدمة للقسم إلى إجمالي الخدمات المقدمة للأقسام الانتاجية، وبالتالي فإن هذه الطريقة تهمل الخدمات التي تقدمها مراكز الخدمات لبعضها البعض، لذلك فإن النتائج التي تظهرها هذه الطريقة تكون غير دقيقة لتعكس التكاليف الحقيقية للوحدات المنتجة.

2. طريقة التوزيع التنازلي: تقوم هذه الطريقة على ترتيب أقسام الخدمات تنازلياً على أساس النسبة المئوية للخدمات المقدمة لأقسام الخدمات الأخرى والأقسام الانتاجية، حيث تبدأ بالقسم الذي يقدم أكبر نسبة من خدماته للأقسام الخدمية الأخرى، على أن لا تخصص لهذا القسم أية خدمات بعد تخصيص تكاليفه، وفي حالة تساوي الخدمات لقسمين من أقسام الخدمات، يعتمد القسم الذي يخدم أكبر عدد من الأقسام أو القسم ذو التكلفة الأعلى. لكن هذه الطريقة قد تؤدي إلى نتائج أقل دقة في حالة الوقوع في أخطاء ترتيب الأقسام، كما أنها لا تقدم تفصيلاً للخدمات التي تقدمها الأقسام الخدمية لبعضها البعض.

3. طريقة التوزيع المتبادل: يتم في هذه الطريقة تخصيص التكاليف للأقسام المختلفة ويعاد فتح حساب التكاليف غير المباشرة لأقسام الخدمات عدّة مرات إلى أن يصل الرصيد الذي يعاد تخصيصه إلى قيمة

يمكن تجاهلها، ونجد هنا أن قيمة حساب التكاليف غير المباشرة يتناقص مع كل دورة لفتح وإقفال الحسابات.

4. الطريقة الجبرية: وفق هذه الطريقة يتم إعداد مجموعة من المعادلات الخطية التي تظهر الخدمات التي يستلمها كل قسم من الأقسام، وبعد حل هذه المعادلات بإستخدام طريقة المصفوفات نتحصل على القيم المتخصصة لكل قسم من الأقسام.

5. طريقة التوزيع الاجمالي: يتم وفق هذه الطريقة تجميع تكاليف الخدمات لتوزيعها مرة واحدة بشكل اجمالي على مراكز الإنتاج وذلك بإستخدام أحد أسس التوزيع التي يتم اختيارها.

لكن ترتبط عملية التخصيص بالعديد من المحددات التي تعمل على الحدّ من تطبيقه والحيلولة دون تحقيق النتائج المرجوة منها على مستوى البنوك التجارية، هذه المحددات هي: (مرعي، 2002)

1. تكاليف التخصيص: تحتاج عملية التخصيص إلى تكاليف مرتبطة بها كتوفير الكفاءات والخبرات وغيرها من المصاريف المرتبطة بهذه العملية والتي تحدّ في مجملها على تطبيق التخصيص في البنوك.

2. قياس المنفعة من التخصيص: يرى الكثير من إدارات البنوك أن المنفعة المحققة من التخصيص هي منفعة لا يمكن قياسها، في حين يرى البعض الآخر أنه لا فائدة منها.

3. تصنيف التكاليف: إن تحديد التكاليف وتصنيفها بشكل مطلق من الصعوبة بمكان، حيث أن كثيراً من المصاريف تتغير بتصنيفها تبعاً للمدة والتغيرات التقنية، كما أن هناك بعض المصاريف قد تكون مباشرة وغير مباشرة في الوقت نفسه.

4. الفصل بين الأقسام: ليس من السهل بمكان فصل الأقسام في البنوك، فالفصل يترتب عليه توفير مستلزمات مادية وبشرية، كما يترتب عليه مصاريف يمكن الاستفادة منها في كثير من الحالات، إضافة إلى الصعوبات المترتبة عن الفصل والتي قد تكون في كثير من الأوقات عامل سلبي أمام الأداء البنكي هذا من وجهة نظر الزبون للبنك باعتباره وحدة واحدة لا تتجزأ.

5. وصف الخدمة: ليس من السهل تحديد وصف محدد وواضح للخدمة، حيث تكمن الصعوبة في فصل الأقسام المختلفة وتغير الخدمات وتعقدها وتنوعها، فالخدمة قد تتطلب أن تمر على أكثر من قسم وأن تحتاج إلى مساهمات من مختلف الأقسام.

6. قياس الخدمات المتبادلة بين الأقسام: إن تنوع الخدمات التي تقدمها الأقسام وتعددها يجعل من الصعوبة بمكان قياسها خصوصا تلك التي تقدمها لبعضها البعض، فتكاليف الخدمات من أقسام الخدمات للأقسام الانتاجية تكون قابلة للقياس من خلال تخصيص تكاليفها على أقسام الإنتاج، أمّا الخدمات التي تقدمها هذه الأقسام لبعضها البعض فإنها تعتبر عاملاً سلبياً أمام تخصيص التكاليف.

مما سبق، يمكن أن نستخلص أنّه لقياس تكلفة خدمة الإقراض بصورة سليمة، يجب تقسيم البنك إلى مراكز تكلفة كما رأينا سابقا، ومن ثمّة تخصيص عناصر التكاليف على أساس سليم لتحديد تكلفة خدمة الإقراض في البنوك التجارية وهو موضوع المبحث الموالي.

المبحث الثالث: تحديد تكلفة خدمة الإقراض

تقوم البنوك التجارية بتحديد تكلفة القرض من خلال احتساب تكلفة العناصر التي تدخل في تكوين ومنح القرض، وتُعبّر مدى الدقَّة في احتساب تلك العناصر عن مدى قدرة إدارة البنك في تحديد تكلفة الخدمة المقدمة، وتعتبر تكلفة القرض السقف الذي يتّم على أساسه تحديد الحدّ الأدنى للسعر المطروح لتلك الخدمة.

وترتبط فترة التكاليف أي الفترة الزمنية المتخذة كأساس لتجميع وحصر عناصر التكاليف بطول فترة النشاط البنكي، مما يساعد القائمين على ذلك بإعداد الحسابات وقوائم التكاليف ونتائج الأعمال بصفة دورية قد تكون شهرية أو فصلية أو سنوية. مما يوفّر احتياجات الادارة من البيانات اللازمة للرقابة والمتابعة واتخاذ القرارات. وكلما كانت الفترة الزمنية قصيرة كلما زادت أهمية تلك البيانات للجهات المعنية، حيث تمكّنها من متابعة التنفيذ واكتشاف الانحرافات وتحليلها لمعرفة أسبابها واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة لتفاديها مستقبلاً. وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى الاطار النظري والمحاسبي لتسعير الخدمات البنكية، وتعداد أقسام ومقومات تحديد تكلفة القرض، وفي الأخير نستعرض طرق تسعير خدمة الإقراض في البنوك التجارية.

3-1- تسعير الخدمات البنكية:

يتم تسعير الخدمات البنكية لتصبح أكثر ملاءمة لقدرة الزبون حتى يستطيع تحمل السعر المطلوب، وتلعب قرارات التسعير دورا هاما عندما يكون من المطلوب تحديد تكلفة خدمة جديدة أو تغيير أسعار خدمات حالية، بحيث يجب أن يأخذ البنك بعين الاعتبار المحافظة على مكانته في السوق اتجاه المنافسين هذا من جهة، ومن جهة أخرى جعل تلك الخدمة مقبولة من طرف الزبائن من أجل خلق أرباح. وهذا ما سوف نتناوله من خلال إبراز مختلف العوامل التي تؤثر في قرارات التسعير وكذا الإطار المحاسبي لهذه القرارات.

3-1-1- العوامل المؤثرة في قرار تسعير الخدمات البنكية:

هنالك العديد من العوامل التي تؤثر في قرارات تسعير الخدمات البنكية، يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات هي: (محمد بكر، 2003، ص 42)

1. تكلفة الخدمة:

تقوم البنوك التجارية بإحتساب تكلفة الخدمة المقدمة بواسطة احتساب تكلفة العناصر التي دخلت في تكوين وتقديم الخدمة، وتعبر مدى الدقة في احتساب تلك العناصر عن مدى قدرة الإدارة في تحديد تكلفة الخدمات المقدمة، وتعتبر تكلفة الخدمة المقدمة السقف الذي يتم على أساسه تحديد الحد الأدنى للسعر المطروح لتلك الخدمة. إلاّ أن تحديد تكلفة الخدمات المقدمة لا يمنع من قيام بعض البنوك بطرح بعض الخدمات بأقل من التكلفة وذلك لغايات ترغب الإدارة في تحقيقها.

2. الزبائن:

يعتبر الزبائن الحكم الأساسي في عملية تحديد أسعار الخدمات البنكية، فإذا تم طرح خدمة بأسعار غير متوقعة وغير مرضية للزبائن فإنهم سوف يحصلون عليها من بنوك أخرى بأسعار مرضية أو الحصول على خدمة بديلة بأسعار أقل أو الحصول على كميات أقل من نفس الخدمة، وغالبا ما تكون عوامل السعر، الحجم والربح متداخلة مع بعضها، إذ أن الكمية المباعة من الخدمات المطروحة تتأثر بقيم سعر البيع لها والتي يكون الزبائن على استعداد لشرائها بكميات أكبر لو طرحت بسعر أقل. وكنتيجة لارتفاع مستوى التكاليف الثابتة في البنوك التجارية فإن تكلفة الوحدة الواحدة من الخدمات سوف ينخفض بزيادة كمية الخدمات المباعة، لذلك يمكن القول بأن سعر البيع يعتمد على التكلفة والتكلفة تعتمد على الكمية المباعة والكمية المباعة تعتمد على السعر المطروح. ولكن بالرغم من صعوبة تحديد مستوى مقبول

للأسعار من الزبائن كما في السلع والمنتجات الاستهلاكية إلاّ أن الزبائن يلعبوا دورا رئيسيا في تحديد أسعار الخدمات البنكية المختلفة.

3. المنافسين:

تقوم معظم البنوك التجارية بدراسة أسعار المنافسين عند طرح أسعار الخدمات المشابهة ومحاولة تقديمها بأسعار منافسة للحفاظ على الزبائن القائمين وجذب زبائن جدد. كما أن زيادة البيئة التنافسية تحتم على البنوك توخي الدقة في حساب تكاليف الخدمات المقدمة ليتم تقديمها بأسعار تناسب ردود فعل المنافسين وتلبي رغبات وتوقعات الزبائن، إذ يمكن القول بأن أسعار المنافسين وحاجات الزبائن وتوقعاتهم هي الأهم في عملية تحديد أسعار الخدمات المقدمة.

وهناك العديد من العوامل التي زادت من حدة المنافسة بين البنوك في تسعير الخدمات البنكية وفي تشكيلة الخدمات المقدمة منها: (الشماع، 2000)

أ- تحرير العمليات البنكية من القيود والأنظمة مما أطلق المجالات الربحية أمامها في كل مستويات هيكل أسعار الفائدة، إضافة إلى تحرير البنوك من السقوف على أجور الخدمات البنكية.

ب- الأنماط المتبادلة من الادخار والاستثمار التي فرضت ضغوطاً على البنوك والمؤسسات المالية بإتجاه ابتداع الأدوات الجديدة لمواجهة انخفاض أو تقليص التعامل بجملة من الأدوات والوسائل القديمة. وقد أدى ذلك إلى احتدام المنافسة للحصول على أكبر حصة في الأسواق التقليدية أو دخول مجالات أعمال جديدة والبحث عن أساليب أخرى لتوظيف الفائض من السيولة لديها في سوق يمتاز بالمنافسة أيضا.

ج- شجع التقدم التكنولوجي على ازدياد حدة المنافسة المالية والمصرفية، بسبب القدرة على حساب تكلفة العمليات البنكية وتوفير المعلومات حول السعر والتكلفة وبالتالي تضييق الهوامش والفروق بين الأدوات والعمليات البنكية المتشابهة.

د- التغيير في سلة الخدمات البنكية المطلوب تسعيرها.

3-1-2- الاطار المحاسبي لقرارات تسعير الخدمات البنكية:

هناك أساليب عديدة لإتخاذ قرارات التسعير بالاستفادة من البيانات المحاسبية في البنوك، حيث تعالج قرارات التسعير إما بتسعير الخدمات النمطية التي تقدم للزبائن اعتياديا من خلال العمليات اليومية

أو تسعير الخدمات الاستثنائية أو الخاصة غير النمطية، ويضم هذا الاطار طرق التسعير التالية: (محمد بكر، 2003، ص ص 44-47)

أ- الأساليب المستندة إلى تحليل التعامل مع الزبون:

- **فرض رسوم موحدة على حسابات الودائع:** ويقوم هذا الأسلوب على فرض رسم موحد على الحسابات التي يقل رصيدها عن حدّ معين أو تقع ضمن مدى معين، دون النظر إلى حركة حساب الزبون وتعامله مع البنك، ويعتبر هذا الأسلوب من أقدم وأبسط طرق تسعير الخدمات البنكية.

- **تحليل ربحية الزبون:** ينطلق هذا الأسلوب من النظرة الشاملة لعلاقة الزبون مع البنك، وما تتيحه هذه العلاقة من مقارنة الايراد بالتكلفة لكي تصبح تلك القاعدة أساسية في تسعير الخدمات التي تقدمها للزبون ومن ضمنها معدلات الفائدة على عمليات الاقراض من البنك. ومن المعلوم أن الزبائن لا يستخدمون كل الخدمات البنكية، مما يعني أن على البنك أن يحدد تكلفة كل خدمة وأن يحدد الأسعار المناسبة لها. ويتضمن تحليل ربحية الزبون العلاقة الكلية بين الزبون والبنك، فهو يقوم على تحليل كل خدمة مقدمة للزبون لتحديد الربحية الكلية، بدلا من تحديد ربحية كل خدمة على حدى.

ب- تسعير الخدمات البنكية على أساس التكلفة الكاملة:

توجد عدة طرق تأخذ التكلفة بعين الاعتبار في قرارات تسعير الخدمات البنكية، حيث تعبر التكلفة عن نقطة البداية التي تنطلق منها إدارة البنك في عملية التسعير، كما تعطي بيانات التكاليف مؤشرات للأسعار التي تطرحها البنوك المنافسة لخدماتها، وتضم هذه الطريقة أساليب التسعير التالية:

- **التسعير على أساس التكلفة الكاملة:** وتتضمن الطريقة حساب تكلفة الوحدة الواحدة من الخدمة ثم إضافة هامش الربح لها وذلك كنسبة مئوية من التكلفة الكلية للوحدة للوصول إلى السعر. وتتكون التكلفة الكلية من التكلفة الثابتة والمتغيرة معاً. وتقوم البنوك بدراسة تغطية كل التكاليف خلال الأجل الطويل لتحقيق الربح، مما يعني ضرورة تغطية التكاليف الثابتة للمدة المعينة، إلى جانب كل التكاليف المتغيرة.

- **أسلوب هامش الربح:** هناك طريقتين يمكن بموجبهما تحديد هامش الربح:

الطريقة الأولى: أسلوب الامتصاص:

وحسب هذه الطريقة يحدد هيكل التكلفة على أنه لا يشمل التكاليف الادارية العامة بما فيها تكاليف التسويق والترويج للخدمات البنكية، بحيث يوسع هامش الربح ليأخذ بعين الاعتبار علاوة يقدر أنها تعوض البنك عن التكاليف الادارية العامة التي يتحملها. ويستخدم في حساب هامش الربح نسبة العائد على الاستثمار وذلك وفق المعادلة التالية:

نسبة العائد المطلوب على التكلفة = مجموع العائد المطلوب على الموجودات والتكاليف الادارية العامة مقسوما على عدد وحدات الخدمة مضروبا في تكلفة تقديم الوحدة الواحدة منها.

الطريقة الثانية: أسلوب المساهمة:

تعتمد هذه الطريقة على تقسيم التكاليف إلى ثابتة ومتغيرة، في حين أن التكاليف المتغيرة تدخل في هيكل تكلفة الخدمة المصرفية المعنية، فإن التكلفة الثابتة لا تدخل فيها، وعند تحديد هامش الربح تجري تقديرات لجعله يشمل التكاليف الثابتة أي أنه يغطيها إلى جانب الربح المطلوب تحقيقه. تستخدم هذه الطريقة نظرا لصعوبة تخصيص التكاليف الثابتة حسب الخدمات البنكية وإلى الوقت والمصاريف التي تحتاجها هذه العملية. ويستخدم في حساب هامش الربح نسبة العائد على الموجودات وذلك وفق المعادلة التالية:

نسبة الهامش المطلوب على التكلفة = مجموع العائد المطلوب على الموجودات والتكاليف الثابتة مقسوما على عدد وحدات الخدمة مضروبا في التكاليف المتغيرة لتقديم الوحدة الواحدة منها.

-**التسعير على أساس التكلفة الإضافية:** يقوم هذا الأسلوب على افتراض أن التكلفة المراد اضافتها بسبب الخدمة المضافة للخدمات البنكية تشترك في التكاليف الثابتة مع الخدمات الأخرى. وإذا كان لدى البنك طاقات ثابتة فائضة أو غير مستغلة بالكامل فإن زيادة حجم الخدمات المقدمة حاليا أو إضافة خدمات جديدة، سوف لا يكلف البنك سوى التكلفة الاضافية التي هي في الغالب تكاليف متغيرة مرتبطة بتقديم تلك الخدمات. وهكذا تنشأ فرصة اقتصادية تتمثل في توسيع حجم الخدمات القائمة أو تغييرها أو إضافة خدمات جديدة بتكلفة أقل للوحدة الواحدة بسبب عدم تحميلها مما يسبب تقديمها من تكاليف اضافية. وهناك مجموعة من الخدمات البنكية غير النمطية (الجديدة أو الاستثنائية) التي تواجه البنك بتحديات عديدة لا تفرضها ظروف تقديم الخدمات النمطية. وقد تكون هذه الخدمات من النوع الجديد الذي لم يسبق للبنك أن طرحها في السوق أو أن تقديمها يتم في ظروف غير متكررة أو استثنائية.

ومن بين الأساسيات التسويقية في طرح الخدمات الجديدة أن يكون طرحها بشكل تجريبي في البداية، وفي عينة من الأسواق أو لعينة من الزبائن. والهدف من ذلك هو الحصول على بيانات اضافية ذات صلة بقرار التسعير لاحقا. وهكذا يمكن لإدارة البنك أن تقدر حدة المنافسة التي يحتمل أن تواجهها الخدمة الجديدة والعلاقة بين السعر والحجم وبالتالي اسهام الخدمة الجديدة في تعزيز ربحية البنك لو

طرحت بأسعار مختلفة حسب الأحجام وفي ضوء ذلك يمكن اختيار السعر الذي يحقق أفضل عائد في ظل ظروف تسويقية متوقعة.

3-2- أقسام ومقومات تحديد تكلفة القرض:

3-2-1-أقسام تحديد تكلفة القرض:

تنقسم تكلفة الاقراض في البنوك التجارية إلى ثلاثة أقسام هي: (حلمي الخطيب، 2007، ص55)

أ. تكاليف ما قبل منح القرض: وتتضمن كل التكاليف التي تسبق عملية الاقراض، من مصاريف الاعلان والتسويق والأجور، حيث تستخدم البنوك التكاليف المعيارية لتحديد هذه التكاليف.

ب. تكاليف تقديم الخدمة: وتمثّل كل تكاليف المتابعة والمرافقة لعملية الاقراض من مرحلة انشائه حتى مرحلة سداده.

ج. تكاليف التحصيل: وتتضمن كل التكاليف الفعلية للتحصيل، بحيث تتوقف على مدى التباطؤ في السداد واسترداد القرض.

وتتمثّل البيانات الضرورية والواجب توفّرها للبنك من أجل تحديد التكاليف اللازم تحميلها على الزبون فيما يلي:

- تكاليف الادارات والأقسام الرئيسية والمساعدة التي تقوم بتقديم الخدمات البنكية.
- التكاليف المترتّبة على تلقي الودائع من الزبائن.
- التكاليف المترتّبة على منح القروض في مختلف مراحله من تحليل وفحص للمراكز المالية للزبائن.
- معالجة القروض المشكوك في تحصيلها انطلاقا من الخبرة في مجال المخاطرة التي قد يتعرض لها القرض، وكذا مقدار درجة الخطر.

3-2-2- مقومات تحديد تكلفة القرض:

تتمثّل مقومات تحديد تكلفة القرض فيما يلي: (أحمد غلاب، 2010، ص45)

1. تكاليف الحصول على الأموال من المصادر الخارجية، وتتمثّل هذه المصادر في الآتي:
   - ودائع الزبائن حيث تتجسد التكلفة هنا في معدلات الفوائد الممنوحة لها.
   - الاقتراض من البنك المركزي وتتجسد التكلفة هنا في معدل الفائدة على القرض أو معدل إعادة الخصم المطبق من طرف البنك المركزي.

- الاقتراض من البنوك الأخرى وتتمثّل التكلفة هنا في معدل الفائدة الممنوح لهذه البنوك.
- ايداعات أخرى والتي تشمل المبالغ المقبوضة مسبقا كتأمينات الكفالات والاعتمادات المستندية.

2. يتم تبويب عناصر تكلفة القرض إلى تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة وفق نظرية التكاليف الإجمالية.

3. إنّ عملية تحديد تكلفة القرض تتم مسبقا قبل أن تتم عملية منح القرض، ومن ثمّة فإنها تقوم على أساس استخدام التكاليف المعيارية.

4. يُفضّل أن تكون فترة التكاليف قصيرة نسبياً لتجنب حدوث خسائر، وذلك عن طريق متابعة الأداء الفعلي ومقارنته بما هو مخطط.

لذا يتم تحديد تكلفة القرض على النحو التالي:

تكلفة الوحدة من عناصر التكاليف المرتبطة بالأداء المالي لوظيفة الايداع

+ تكلفة الوحدة من العناصر المرتبطة بالقيم المالية

= تكلفة وحدة الانتاج البنكي لوظيفة الايداع

+ تكلفة الدينار/ قرض من تكاليف مراكز الإقراض

= تكلفة القرض

ويتم حساب تكلفة القرض بواسطة توزيع تكاليف المراكز العامة والمساعدة على المراكز الرئيسية كالتالي:

- تجميع تكاليف المراكز الرئيسية والمساعدة والعامة المباشرة وغير المباشرة،
- توزيع تكاليف المراكز العامة على مراكز التكاليف المساعدة والرئيسية،
- توزيع تكاليف المراكز المساعدة على المراكز الرئيسية ومنها قسم القروض،
- تحديد تكلفة الدينار/ القرض.

مع مراعاة استبعاد كل من:

- الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي.
- ما يتّم الاحتفاظ به لمواجهة طلبات السحب اليومية من المودعين.

وذلك للوصول إلى صافي الودائع المتاحة للاستخدام لتحديد تكلفة الوحدة من عناصر التكاليف لوظيفة الايداع.

3-3- طرق تسعير خدمة الإقراض:

توجد عدة طرق لعملية تسعير خدمة الإقراض في البنوك التجارية للوصول إلى سياسة سعرية وهيكل للأسعار يحققان أهداف البنك والزبون على حد سواء، نذكر أهمها: (جميل البديري، 2008، ص100)

1. طريقة تسعير القرض بطريقة تحكمية:

تعتمد هذه الطريقة على خبرة القائمين بالتسعير ودراسة مدى حاجة الزبائن إلى الخدمات ومدى قدرتهم على تحمل أسعارها. والملاحظ أن الأسعار الحالية للقرض في البنوك التجارية في الجزائر محددة وفقا لهذه الطريقة وموحدة بالنسبة لكل البنوك نظرا لعد توافر بيانات عن تكلفة كل خدمة أو حتى تكلفة كل مجموعة متشابهة من الخدمات فضلا عن عدم وجود سوق حرة للإقراض البنكي تلعب فيها عوامل العرض والطلب والمنافسة دورها في تحديد الأسعار. لكن ما يعاب على هذه الطريقة مايلي:

- إذا لم تكن بيانات التكاليف متاحة للقائمين بتحديد أسعار القرض فقد يترتب على ذلك مايلي:
  - أن تكون الأسعار المحددة غير كافية لتغطية تكلفة القرض،
  - أن تكون الأسعار مغالى فيها بدرجة كبيرة حتى تحقق عائد مرتفعا على الأموال المستثمرة،
  - لا تتسم غالبا هذه الطريقة بالعدالة لأنها لا تعتمد على المواءمة بين تكلفة الخدمات وأهداف البنك بالنسبة للربحية وبين حاجة الزبائن إلى الحصول على القروض بأسعار معقولة.

2. طريقة تسعير القرض على أساس أسعار السوق:

تتبع هذه الطريقة في حالة وجود سوق حرة للإقراض البنكي تلعب فيها عوامل العرض والطلب والمنافسة دورها في تحديد الأسعار فتكون أسعار المنافسة بمثابة حدود قصوى لا يكون في مقدور بنك معين تجاوزها وإلاّ فقد جزءاً من نصيبه في سوق الخدمات. ولا يعني تحديد أسعار القروض في البنوك التجارية طبقا لعوامل العرض والطلب و المنافسة اهمال عامل التكلفة فلعامل التكلفة أهميته في تحديد الاطار العام الذي يمكن لبنك معين من خلاله تخفيض أسعاره عن أسعار البنوك المنافسة بهدف الحصول على نصيب أكبر من الحجم الكلي للطلب على الخدمات.

ونظرا لعدم وجود سوق حرة للإقراض البنكي في البنوك التجارية، وتسعير الخدمات بطريقة موحدة بالنسبة لكل البنوك في الجزائر، يلاحظ أنه لا يمكن اتباع هذه الطريقة في تسعير القروض في البنوك التجارية في الجزائر.

3. طريقة تسعير القرض استرشادا بالتكلفة:

وفقا لهذه الطريقة يتم تسعير القرض على أساس التكلفة مضافا إليها نسبة معينة تمثل الربح المطلوب أن تشارك به الخدمة في أرباح البنك، ويطلق على سعر الخدمة المحدد وفقا لهذه الطريقة سعر البيع الكامل، وهو ما يمثل ثمن التكلفة الكلية مضافا إليها الربح الذي يحقق العائد المستهدف على رأس المال. وليس من الضروري أن يكون القدر أو المعدل الذي يضاف إلى التكلفة الموحدة بالنسبة للخدمات المختلفة واحدا بل يمكن إضافة مبالغ أو معدلات مختلفة لتكلفة الخدمات حسب ظروف الطلب على كل خدمة ودرجة المنافسة التي تواجهها من خدمات البنوك الأخرى.

من أهم خصائص طريقة تسعير القرض استرشادا بالتكلفة أنها سهلة التطبيق كما تضمن للبنك تحقيق الربح بالرغم مما قد يكون هناك من عوامل اسراف في استخدام الموارد المتاحة له. ولا يمكن استخدام هذه الطريقة عمليا إلاّ في حالة وجود بنك واحد يحتكر سوق الخدمات البنكية أو في حالة التسعير الجبري لهذه الخدمات، ولذلك فقدرة كل بنك على تحديد أسعاره استرشادا بالتكلفة محدود بظروف السوق وهي ما لا يمكنه السيطرة عليها في ظل وجود المنافسة. كما تتميز هذه الطريقة بما يلي:

أ- تسعير القرض من خلال قياس وتحديد تكلفة القرض حيث يكون قد تم وضع حجر الأساس في عملية تسعير القرض ولا يبقى إلاّ إخضاع سعر التكلفة المستخلص للعوامل الأخرى المؤثرة سواء كانت سياسات الدولة أو ظروف السوق.

ب- إتاحة بدائل سعرية للإقراض البنكي انطلاقا من مفاهيم التكلفة للوصول إلى عدد من البدائل السعرية، مما يساعد على كسب الأسواق المنافسة من خلال اللجوء إلى سعر مبني على أساس:

- التكلفة المباشرة على المدى القصير لتحقيق أغراض تنافسية على أن يكون هناك تخطيط لمعالجة التكلفة غير المباشرة، إذ يمكن اعتبارها خسائر مخطط لها لحين اجتياز الظروف السائدة.
- التكلفة الكلية أي على أساس اجمالي التكلفة المباشرة وغير المباشرة لخدمة الاقراض، والملاحظ أنه لا يمكن تطبيق هذا السعر على المدى الطويل إذ لا ينطوي على تحقيق عائد للبنك.

- التكلفة الفعلية مضافا إليها هامش ربح حيث من المفروض أن يستمر هذا السعر إذ يتيح للبنك استرداد تكلفته زائد العائد الذي يسمح للبنك بعمليات النمو والتقدم.

ج- ترشيد القرارات السعرية من خلال اظهارها بضرورة استرداد التكاليف الناتجة عن أداء خدمة الاقراض مضافا إليها عائدا مناسبا هذا من جهة، ومن جهة أخرى إظهارها لأوجه الاسراف والمغالاة بما يتيح الفرصة لوضع العلاج المناسب، وبالتالي خفض التكلفة مما يحقق مركز تنافسي أفضل وعائد معتبر.

3-3-1- طرق تحديد معدل فائدة الإقراض من طرف البنك:

من الضروري أن تتماشى معدلات الفائدة التي يحددها البنك مع هيكل معدلات الفائدة السائد في السوق وأن تكون مرنة تجاه التغيرات الحاصلة على ظروف العرض والطلب في سوق الإقراض، ولا بدّ أن يغطي معدل الفائدة المحدد المخاطر التي قد يتعرض لها القرض. ويقوم البنك المركزي بتحديد هيكل لمعدلات الفائدة المطبق على القروض التي تمنحها البنوك التجارية على النحو التالي:

- تحدد البنوك معدلات الفائدة التي تدفعها على مختلف أنواع الودائع لديها ومعدلات الفوائد والعمولات التي تتقاضاها على مختلف أنواع التسهيلات الائتمانية.
- على البنوك أن تقوم بإعلام الزبائن بشروط وكافة تكاليف القروض متضمنا ذلك معدل الفائدة السنوي، الرسوم والعمولات المختلفة، مبلغ القرض وتاريخه وتاريخ استحقاقه وشروطه بما في ذلك رسوم تأخير الدفعات.

كما يتمّ تحديد معدل الفائدة على القروض من طرف البنوك التجارية بناء على القوانين واللوائح الصادرة من البنك المركزي في هذا الشأن، مع اتباع البنوك لبعض الاجراءات نوجزها فيمايلي:

1. تحديد معدل الفائدة بطريقة تحكمية من خلال اعتماد القائمين بذلك على عامل الخبرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى على مدى قدرة الزبائن المقترضين على تحمّل معدلات فائدة مرتفعة.

2. تحديد معدل الفائدة على أساس ظروف السوق من خلال قانوني العرض والطلب، وفي ظل المنافسة بين البنوك التجارية في سوق الائتمان المصرفي.

3. تحديد معدل الفائدة على أساس تكلفة القرض مع إضافة هامش ربح معيّن، وهي أفضل طريقة حسب الكثير من المختصين، لما تتميّز به بإيجاد نقطة البدء الموضوعية لتحديد معدل الفائدة، إتاحة بدائل سعرية لخدمة القرض وكذلك ترشيد القرارات السعرية.

مما سبق، يمكن استخلاص أن تكلفة خدمة الاقراض تعتبر من أهم العوامل التي يجب الاستناد عليها عند وضع هيكل الأسعار أو تقييمها الأمر الذي يؤدي إلى ترشيد القرارات التي تتخذ في هذا المجال. كما تبرز مدى أهمية ودور التكاليف في تسعير خدمة الاقراض وهي أن ضمان استرداد البنك لما ينفقه من تكاليف من خلال الأسعار المحددة للخدمات هي أهم خصائص السياسات السعرية الرشيدة، كما أن تحديد وقياس تكلفة القرض تتيح أسعار تكلفة متعددة يمكن على ضوئها رسم السياسات السعرية السليمة.

كما يجب التنويه هنا، أن تحديد أسعار موحدة لخدمة الإقراض كما هو معمول به في النظام المصرفي الجزائري ينبغي أن لا يتعارض مع منح البنوك قدرا ملائما من الحرية في تحديد أسعار خدماتها بما يمكنها من استخدام الموارد المتاحة لها بأقصى كفاية ممكنة، ويمكن توفير الحرية للبنوك في هذا المجال عن طريق تحديد حد أدنى وحد أقصى للسعر الموحد بالنسبة لكل خدمة بنكية مع السماح للبنوك بأن تحدد أسعار خدماتها ضمن هذا الاطار، فهذا كفيل بخلق نوع من المنافسة بين البنوك الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أسلوب أداء الخدمات وتخفيض تكلفتها من خلال الرقابة على استخدام الموارد واستغلال الطاقات العاطلة.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال هذا الفصل، حاولنا إبراز دور وأهمية وجود نظام للتكاليف في البنوك التجارية باعتباره الركيزة الأساسية في تسعير الخدمات البنكية، حيث يعتبر تخصيص التكلفة من أهمّ الركائز في نظام التكاليف، كونه أصبح يهتم بجزء كبير من تكاليف المنتجات والخدمات المقدمة. فقد أظهرت الدراسات أنّ تنوّع المنتجات والخدمات، فضلا عن اختلاف أنواعها، تسبب في ظهور التكاليف غير المباشرة التي ترتبط مع حجم هذه العمليات البنكية.

لذا أصبحت هناك ضرورة حتمية لتخصيص تكاليف الخدمات البنكية بشكل عام وتكلفة خدمة الإقراض على وجه الخصوص، في حالة وجود تكلفة مشتركة يمكن أن ترجع إلى أقسام أو منتجات متعددة، حيث أن نصيب المنتج أو القسم من هذه التكاليف يمثّل مشكلة محاسبية تظهر في الكثير من المنشآت. وهو ما سوف نعالجه في الفصل الموالي من خلال إجراءنا لدراسة تطبيقية على عيّنة من البنوك التجارية في الجزائر بهدف قياس خطر القرض وتكلفته ببناء نموذج مقترح.

الفصل الرابع

قياس تكلفة خطر القرض في البنوك التجارية

تمهيد

المبحث الأول: إطار الدراسة

المبحث الثاني: دراسة الحالة

المبحث الثالث: إعداد نموذج مقترح لقياس تكلفة خطر القرض

خلاصة

تمهيد:

يتناول هذا الفصل من الدراسة، عرضاً لكلاً من إطار الدراسة والأسلوب المتبع لإختيار متغيرات الدراسة والتي تمثّل أهم العوامل المؤثرة في تقييم خطر القرض في البنوك التجارية بالجزائر، مع إجراء دراسة تحليلية لهذه المتغيرات، بهدف الوصول إلى أفضل المتغيرات تأثيراً على خطر القروض، لتقليص عدد المتغيرات مع عدم الاخلال بمحتوى البيانات التي تمثّلها هذا من جهة، ومن جهة أخرى اختبار الفرضيات التي تهدف إلى استقصاء آراء المختصين في مجال عمليات الإقراض لبناء نموذج مقترح من خلاله يتم تحديد تكلفة خطر القرض ومعدل الفائدة، مع اجراء تطبيق على بعض حالات الإقراض. لأجل ذلك خصصنا لهذا الفصل ثلاثة مباحث نوجزها في الآتي:

المبحث الأول: نتناول فيه إطار الدراسة من حيث ابراز مجتمع وعيّنة الدراسة والمصادر التي من خلالها تم جمع البيانات وكذا فرضيات الدراسة، ومن ثمة عرض أسلوب التحليل الاحصائي المعتمد في هذا الجانب التطبيقي.

المبحث الثاني: نسعى من خلاله إلى عرض دراسة الحالة من خلال توضيح الأسلوب المعتمد في اختيار متغيرات الدراسة ثمّ طريقة إعداد النموذج المقترح لقياس خطر القرض في البنوك التجارية، وأخيرا اختبار دقّة النموذج في عملية التوقع.

المبحث الثالث: نتطرق فيه إلى إعداد نموذج مقترح لقياس تكلفة خطر القرض في البنوك التجارية من خلال تحديد كلاً من تكلفة القرض ومعدل الفائدة، وفي الأخير تطبيق النموذج المقترح على بعض حالات الإقراض للتأكد من نجاعته.

المبحث الأول: إطار الدراسة

بما أن هدف الدراسة هو إجراء دراسة تحليلية على عيّنة من البنوك التجارية في الجزائر، كأساس للتوصل لنموذج محاسبي مقترح لقياس تكلفة خطر القروض البنكية لترشيد قرار منح القرض، فإن إطار الدراسة يتمثل فيما يلي:

1-1- مجتمع وعيّنة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر والبالغ عددها 20 بنكاً وفقاً لتقرير بنك الجزائر الأخير، وشملت عيّنة الدراسة 10 بنوك تجارية عمومية وخاصة عاملة في الجزائر (أنظر الملحق6)، حيث تمّ توزيع استمارة استبيان على هذه البنوك من خلال وكالاتها وفروعها المتواجدة في الشرق الجزائري وتسليمها للمسؤول المعني. وقد بلغ عدد الاستمارات الموزعة 381 استمارة استبيان حيث تمّ استرجاع 180 استمارة صالحة ومقبولة للتحليل وهو ما يمثل نسبة 47% من إجمالي الاستمارات الموزعة على البنوك.

كما أشتمل مجتمع الدراسة على المؤسسات الاقتصادية التي تتعامل في مجال القروض مع هذه البنوك التجارية، بحيث يحكم اختيار عيّنة الدراسة من هذه المؤسسات مجموعة من المعايير نذكرها فيما يلي:

- تمّ إختيار المؤسسات الاقتصادية التي تتعامل مع هذه البنوك التجارية في مجال القروض خلال سنة 2017 بتقديم بياناتها المالية عن سنتي 2015 و2016، وذلك لتوحيد السنة المالية، وبالتالي استبعاد أي تأثير محتمل ناتج من اختلاف السنة المالية على تحديد درجة الخطر في منح القروض.
- توحيد الطرق والسياسات المالية والمحاسبية المتبعة لإعداد القوائم المالية في المؤسسات التي تمّ اختيارها للدراسة، وذلك لإستبعاد:

- أي تأثير يحتمل وقوعه على درجة الخطر في منح القروض، ويرجع لإختلاف الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة لإعداد القوائم المالية لهذه المؤسسات.

- أي تأثير يحتمل وقوعه على درجة الخطر في منح القروض، ويرجع للتغيرات المحاسبية نتيجة الانتقال من طريقة أو سياسة إلى أخرى لنفس المؤسسة خلال فترة الدراسة.

- تمّ اختيار 100 مؤسسة اقتصادية في قطاعات النشاط المختلفة: خدمات، صناعة، تجارة، فلاحة، تحصلت على قروض استغلال واستثمار من الوكالات والفروع البنكية التي تمّ اختيارها، منها 78 مؤسسة أدّت ما عليها من التزامات اتجاه البنك في الآجال المستحقة تسمى بالمؤسسات السليمة ENTREPRISES SAINES و22 مؤسسة تعثّرت في تسديد جزء أو كل ما عليها من التزامات اتجاه البنك عند تاريخ الاستحقاق تسمى بالمؤسسات العاجزة ENTREPRISES DEFAILLANTES، وهذا كما يلخّصه الجدول التالي:

جدول(4-1): طبيعة النشاط لعيّنة المؤسسات الاقتصادية

البيـــــــــان	خدمات	صناعة	تجارة	فلاحة	المجمـوع
مؤسســـات سليمـة	25	20	23	10	**78**
مؤسســـات عاجـزة	3	5	6	8	**22**

المصدر: من إعداد الباحث

1-2- مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على المصادر والبيانات التالية:

- **المصادر الثانوية:** من خلال الأبحاث والدراسات السابقة التي صدرت في شكل دوريات علمية وكتب ومراجع عربية وأجنبية ورسائل جامعية ذات العلاقة المباشرة بالموضوع.

- **المصادر الأولية:** من خلال إجراء مقابلات مع مختصين في المجال البنكي نتج عنه إعداد استمارة استبيان لتجميع البيانات والمعلومات التي تخدم أغراض البحث، حيث تمّ تطوير هذه الاستمارة وتحكيمها لتغطي كافة متغيرات وأبعاد الدراسة.

1-3- فرضيات الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة محاولة لتحديد أهمّ المتغيرات التي تؤثر على درجة خطر القروض في البنوك التجارية، بهدف بناء نموذج مقترح يمكن من خلاله قياس تكلفة خطر القروض البنكية، وعلى ضوء ذلك نسعى لإختبار الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** لا يعبّر تشتّت قيّم مؤشرات الخطر على درجة خطر القروض في البنوك التجارية.
- **الفرضية الثانية:** لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين درجة الخطر في قرار منح القروض ودرجة السيولة و/أو الهيكل المالي.
- **الفرضية الثالثة:** لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين درجة الخطر في قرار منح القروض وعوامل التأثير على قطاع النشاط المتمثّلة في الشكل القانوني الذي يخضع له المقترض، طبيعة نشاطه ودرجة المنافسة التي يواجهها.

ويتطلب اختبار الفرضيات السابقة تجميع البيانات عن حالات الاقراض والتي سبق منحها من طرف البنوك التجارية في الجزائر، والتي تحددت بالفعل نتائجها سواء بتسديد القرض أو عدم تسديده، ونظرا لأن اختبار الفرضيات يعتمد على قياس علاقة ومعاملات الارتباط، فسوف نعتمد على أسلوب الانحدار المتعدد التدريجي لقياس هذه العلاقة بما يمكننا من تقييم خطر القرض، ويأخذ هذا الأسلوب الشكل الرياضي التالي:

$$Z_i = \sum_{i=1}^{n} \alpha_i \chi_i + \beta$$

حيث أن:

Z_i: يمثّل المتغير التابع، ويعبّر عن خطر القرض.

X_i: تمثّل المتغيرات المستقلة وهي تعبّر عن مؤشرات خطر القرض.

α_i: تمثّل معاملات النموذج المراد تقدير قيمتها لإختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

β: ثابت النموذج، ويعبّر عن الجزء الثابت من درجة الخطر لحالات الاقراض المختلفة.

ويتّم اختبار النموذج بإستخدام اختبار فيشر F وحساب معامل التحديد R^2 واختبار ستيودنت T، وذلك عند درجة ثقة 95% و99%. وتقبل الفرضيات السابقة وفقا لقواعد الاختبار التالية:

- إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية؛
- إذا أقتربت قيمة R^2 من الصفر؛
- إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية.

وإلاّ سترفض الفرضيات المعدومة السابقة H_0 وتقبل الفرضيات البديلة H_1.

1-4- عرض النموذج المقترح:

تتّم صياغة النموذج المقترح الذي يعتمد على إضافة تكلفة خطر القرض إلى تكلفة القرض والتي تتمثل أساسا في تكلفة الودائع المستخدمة لعملية الاقراض، ونصيب القرض من تكاليف المصالح والأقسام الادارية التي يرتبط بها، بهدف تحديد معدل الفائدة المحتسب للإقراض.

سوف نعتمد هنا على أسلوب الانحدار التدريجي المتعدد لقياس درجة خطر القرض، وعلى هذا الأساس فإن النموذج المقترح سوف يأخذ الشكل الرياضي التالي:

$$Z_i = \sum_{i=1}^{n} \alpha_i \chi_i + \beta$$

حيث أن:

Z_i: يمثّل المتغير التابع، ويعبّر عن درجة خطر القرض في البنوك التجارية.

X_i: تمثّل المتغيرات المستقلة وهي تعبّر عن مؤشرات خطر القرض.

α_i: تمثّل معاملات النموذج المراد تقدير قيمتها لإختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

β: ثابت النموذج، ويعبّر عن الجزء الثابت من درجة الخطر لحالات الاقراض المختلفة.

وسوف يتّم اختبار النموذج بإستخدام:

- معاملات الارتباط لتحديد قوة العلاقة بين درجة خطر القرض في البنوك التجارية كمتغيّر تابع والمتغيرات المستقلة؛
- اختبار فيشر F وحساب معامل التحديد R^2 واختبار ستيودنت T وذلك عند درجة ثقة 95% و99%.

ويتّم قبول النموذج الاحصائي المقترح وفقا لقواعد الاختبار التالية:

- إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية؛
- إذا كانت قيمة R^2 أكبر من 50%؛
- إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية.

1-5- أسلوب التحليل الاحصائي:

لقد اعتمدنا في دراستنا على أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لإختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لقياس درجة خطر القرض مع الاستعانة بالبرنامج الاحصائي SPSS كأداة، غير أنّه يلزم إجراء بعض التحليلات الاحصائية كمرحلة تسبق استخدام هذا الأسلوب، وذلك بحساب مصفوفة معاملات الارتباط لإيجاد ما إذا كانت هناك علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة للدراسة أو لا، على أنّه في حالة وجود علاقة ارتباط قوية بين بعض المتغيرات المستقلة، فسوف يتّم استبعاد بعض هذه

المتغيرات من خلال أسلوب الانحدار التدريجي أو ما يعرف بالانحدار خطوة بخطوة LA REGRESSION PAS A PAS.(أنظر الملحق5)

كما سوف يتم اختبار قدرة النموذج على القياس من خلال تطبيق معامل متباينة ثايل كأحد المعايير المستخدمة في قياس دقّة التوقع للنماذج الاحصائية.

المبحث الثاني: دراسة الحالة

بعدما تطرقنا إلى إطار الدراسة في المبحث السابق، نتناول في هذا المبحث دراسة الحالة حيث نستعرض أسلوب اختيار متغيرات الدراسة من أجل بناء نموذج مقترح لقياس تكلفة خطر القروض البنكية لعيّنة من البنوك التجارية في الجزائر، ومن ثمّة اختبار دقّة النموذج المقترح في عملية التوقع.

2-1- أسلوب اختيار متغيرات الدراسة:

لقد قمنا باختيار مجموعة من 20 متغير وذلك بإتباع أسلوب يضمن توفير أهم المتغيرات المستخدمة في كل من:

- الدراسات العلمية عموماً، وتلك التي تمّ تناولها في دراسات سابقة في مجال تقييم خطر القرض في البنوك التجارية خصوصاً،
- ماهو مستخدم بالفعل في تقييم خطر القرض في بعض البنوك التجارية والتي تمكنّا من الاطلاع عليها،
- ما تمّ استخلاصه من استمارة الاستبيان المقدمة لمسؤولي البنوك التجارية (أنظر الملحق1 و2).

ولقد تمّ تجميع هذه البيانات في الجدول التالي:

جدول (4-2): متغيّرات الدراسة

رقم المتغيّر	رمز المتغير	تعيين المتغيّر
1	X_1	الأصول المتداولة / خصوم متداولة
2	X_2	رقم الأعمال خاضع للرسم / قيم الاستغلال
3	X_3	رأس المال العامل / (قيم قابلة للتحصيل+قيم الاستغلال)
4	X_4	النتيجة / رقم الأعمال خاضع للرسم
5	X_5	الأموال الخاصة / إجمالي الديون
6	X_6	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة
7	X_7	رأس المال العامل / رقم الأعمال خاضع للرسم
8	X_8	مخزونات / بضاعة مستهلكة
9	X_9	زبائن / رقم الأعمال خارج الرسم
10	X_{10}	قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل
11	X_{11}	(قيم قابلة للتحصيل+قيم جاهزة) / ديون قصيرة الأجل
12	X_{12}	مصاريف المستخدمين / إجمالي التكاليف
13	X_{13}	ديون قصيرة الأجل / احتياجات رأس المال العامل
14	X_{14}	الشكل القانوني للمؤسسة*: 1= ش.ذ.م.م 2= ش. تضامن 3= م.ذ.ش.و
15	X_{15}	قطاع النشاط: 1= صناعة 2= تجارة 3= خدمات 4= فلاحة
16	X_{16}	عمر المؤسسة = تاريخ طلب القرض- تاريخ انشاء المؤسسة
17	X_{17}	درجة المنافسة: 0= عدم وجود منافسة 1= وجود منافسة

18	X_{18}	أقدمية المؤسسة = تاريخ طلب القرض– تاريخ الدخول في علاقة مع البنك
19	X_{19}	نوع القرض: 1= قرض استغلال 2= قرض استثمار
20	X_{20}	نوع الضمان: 1= ضمانات شخصية 2= ضمانات حقيقية 3= ضمانات شخصية وحقيقية

*** ش.ذ.م.م: الشركة ذات المسؤولية المحدودة – ش.تضامن: شركة التضامن – م.ذ.ش.و: المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة**

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الجدول أعلاه، تمّ تحديد متغيرات الدراسة وفقا لما يلي:

- تكرار استخدام المتغير، سواء من خلال دراسات سابقة في مجال تقييم خطر القرض في البنوك التجارية، أو ما هو مستخدم بالفعل في تقييم عمليات الاقراض في هذه البنوك (أنظر الملحق7)،
- أهمية النسبة المالية في مجال تقييم خطر القرض في البنوك التجارية،
- تغطية المجالات المختلفة لتقييم خطر القرض، والتي تتمثل أساسا في نية السداد لدى الزبون، الكفاءة المالية للزبون، توفر رأس المال اللازم وكذا الظروف التي يمرّ بها نشاط الزبون والاقتصاد الوطني،
- إثراء الدراسة ببيانات من طبيعة ومصادر مختلفة، من خلال إدراج متغيرات غير محاسبية في الدراسة وهي متغيرات غير قياسية، تمّ تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس من خلال استعمال سلم القياس بهدف استخدامها في عملية التحليل.

2-2- بناء النموذج المقترح لخطر القرض:

يتحقق الانحدار التدريجي مروراً بالخطوات التالية :

أ- **الخطوة الأولى: إختيار المتغيرات المستقلة الأكثر تمييزا بين مجموعة المؤسسات السليمة ومجموعة المؤسسات العاجزة:** بعد إختيار عينة الدراسة وتحديد متغيرات الدراسة المتمثلة في 20 متغير منها 13 متغير محاسبي و7 متغيرات غير محاسبية، تمّ استعمال البرنامج الإحصائي spss كأداة في

عملية اختيار المتغيرات الأكثر تمييزا بين مجموعة المؤسسات السليمة ومجموعة المؤسسات العاجزة، بهدف تقليص عدد المتغيرات وتحديد أفضلها تأثيرا على درجة خطر القرض مع عدم الإخلال بمحتوى البيانات التي تمثلها. وقد تمّ تقليص عدد المتغيرات المستقلة من 20 متغير إلى 6 متغيرات بما يضمن زيادة درجات حرية الخطأ وهذا بإستخدام اختبار فيشر.

ب- الخطوة الثانية: إنشاء توفيقات خطية لهذه المتغيرات والتي تشكل لنا ما نسميه بمعادلة الانحدار التدريجي: حيث بعد إيجاد متغيرات النموذج تأتي مرحلة تخصيص وزن نسبي لكل متغير من هذه المتغيرات الستة بهدف تشكيل دالة النموذج المقترح، ومن ثمة تحديد نقطة الفصل بين المجموعتين، ولقد توصلنا إلى النموذج المقترح الموالي أي احتمال عدم التزام الزبون بالسداد أو التأخر في السداد:

$$\mathbf{Z_i = -1.125\ X_1 + 2.103\ X_3 - 4.065\ X_5 - 0.130\ X_7 + 0.329\ X_{16} + 0.667\ X_{18} - 1.572}$$

حيث:

Z_i: هو المتغير التابع ويمثل قيمة خطر القرض للمؤسسة i

1.572-: ثابت النموذج

X_i: هي المتغيرات المستقلة وتمثل المؤشرات المحاسبية وغير المحاسبية للمؤسسة i

حيث دخلت في النموذج المتغيرات التالية: X_1 نسبة التداول، X_3 رأس المال العامل/ (قيم قابلة للتحصيل+قيم الاستغلال)، X_5 الأموال الخاصة / إجمالي الديون، X_7 رأس المال العامل/ رقم الأعمال خاضع للرسم، X_{16} عمر المؤسسة، X_{18} أقدمية المؤسسة.

وبحساب قيمة Z_i لكل مؤسسة من مؤسسات عيّنة الدراسة تمّ تحديد نقطة الفصل بين مجموعة المؤسسات السليمة ومجموعة المؤسسات العاجزة، وبالتالي ينقسم مجال القرار إلى ثلاث فئات:

$Z_i \geq 0.817$: المؤسسة سليمة "وضعية مالية مرضية"

$0.679 < Z_i < 0.817$: المؤسسة مشكوك فيها " وضعية مالية غير متأكد منها "

$Z_i \leq 0.679$: المؤسسة عاجزة " وضعية مالية سيئة "

حيث تكون درجة خطر القرض في المؤسسات السليمة أكبر أو تساوي 0.817، كما تكون في المؤسسات العاجزة عن السداد أقل أو تساوي 0.679، ويمثل المدى بين القيمتين 0.679 و0.817 حالة عدم التأكد أي درجة الخطر للمؤسسات التي قد تنجح في سداد ما عليها من التزامات أو تتعثر في السداد بحسب ظروف المستقبل؛ مما يستوجب على إدارة البنك في هذه الحالة إجراء دراسات أكثر عمقاً ودقةً.

يتضح من خلال نتائج النموذج المقترح لقياس خطر القروض البنكية مايلي:

1- من خلال حساب معامل الاختلاف لنسبة التداول X_1 ونسبة الاستقلالية المالية X_5 ومعدل دوران رأس المال العامل X_7، أتضح الاختلاف الكبير في معامل الاختلاف لهذه المتغيرات بين المؤسسات العاجزة والمؤسسات السليمة، حيث أشارت النتائج إلى أن قيمة T المحسوبة لهذه المتغيرات أكبر من قيمة T الجدولية عند درجة ثقة 95%. **مما يترتب عن ذلك رفض الفرضية الأولى** وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يعبر تشتت قيم مؤشرات الخطر عن درجة خطر القرض في البنوك التجارية.

2- أن هناك علاقة عكسية معنوية بين كل من نسبة التداول X_1 ونسبة الاستقلالية المالية X_5 ومعدل دوران رأس المال العاملX_7 وبين المتغير التابع وهو خطر القرض في البنوك التجارية، حيث أشارت النتائج إلى أن قيمة T المحسوبة لهذه المتغيرات المستقلة هي 3.31، 1.9، 20.18 على الترتيب وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1.73 عند درجة ثقة 95% أو 2.55 عند درجة ثقة 99%. **ويترتب على ذلك رفض الفرضية الثانية** وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ارتباط معنوية بين درجة الخطر في قرار منح القروض في البنوك التجارية وهذه المتغيرات.

3- لا تؤثر عوامل التأثير على النشاط المتمثلة في الشكل القانوني وطبيعة النشاط ودرجة المنافسة في درجة خطر القرض في البنوك التجارية وذلك في حدود البيانات التي تناولها موضوع دراستنا، حيث أشارت النتائج إلى أن عوامل التأثير على النشاط غير معنوية حيث بلغت قيمة T المحسوبة لها 0.12 وهي أقل من قيمة T الجدولية 1.73 عند درجة ثقة 95% مما يعني أن عوامل التأثير على النشاط لن تكون في معادلة النموذج لأنها غير معنوية، في حين نلاحظ أن كلاً من متغير عمر المؤسسة وأقدميتها دخلا في النموذج المقترح. **ويترتب على ذلك قبول الفرضية الثالثة** التي تنص على أنه لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين خطر القرض وعوامل التأثير على النشاط المتمثلة في الشكل القانوني الذي تنتمي إليه المؤسسة المقترضة وطبيعة نشاطها ودرجة المنافسة التي تواجهها.

2-3- اختبار دقة النموذج المقترح:

تمّ اختبار النموذج ودقته من خلال تطبيق معامل متباينة ثايل Coefficient Theil's Inequality كأحد المعايير الممكن استخدامها في قياس دقة توقع النماذج، حيث يحسب المعامل وفق العلاقة التالية:

$$T = \sqrt{\frac{\sum(\Delta \hat{Z} - \Delta Z)^2 / n}{\sum Z^2 / n}}$$

علما أن:

T: يمثل معامل متباينة ثايل

$\Delta\hat{Z}$: يمثل التغير المتوقع به في المتغير التابع والمعبر عنه بخطر القرض

ΔZ: يمثل التغير الحقيقي في المتغير التابع

n: يمثل حجم عيّنة الدراسة

وتتراوح قيمة هذا المعامل بين الصفر وما لا نهاية، حيث كلما صغرت قيمة هذا المعامل كلما دلّ ذلك على دقة التوقع. أمّا إذا كانت قيمة هذا المعامل تساوي الواحد الصحيح دلّ ذلك على عدم دقة التوقع، وإذا كانت قيمة هذا المعامل أقل من الواحد الصحيح دلّ ذلك على دقة التوقع.

وقد تم تطبيق معامل ثايل على النموذج المقترح للتأكد من قدرته على التوقع وبتطبيق العلاقة الرياضية السابقة وجدنا أن معامل متباينة ثايل يساوي 0.006 (انظر الملحق5) وهي قيمة أقل من الواحد الصحيح مما يعني دقة توقع النموذج.

وللتأكيد على النتيجة المتوصل إليها من خلال معامل متباينة ثايل، قمنا بتحديد معامل الارتباط بين القيمة الفعلية والقيمة المقدّرة للمتغير التابع، حيث يعطى معامل الارتباط وفق العلاقة التالية:

$$r = \frac{Cov(Z, \hat{Z})}{\sigma(Z).\sigma(\hat{Z})}$$

وبتطبيق العلاقة أعلاه تمّ ايجاد قيمة معامل الارتباط وهي تساوي 0.99 (أنظر الملحق5) وهو معامل ارتباط قوي مما يؤكد أن قدرة توقع النموذج المقترح مرتفعة.

المبحث الثالث: إعداد نموذج مقترح

لقياس تكلفة خطر القرض

بعد أن تم التوصل إلى نموذج مقترح لقياس درجة خطر القرض، سيتم الآن اضافة إليه تكلفة القرض للوصول الى النموذج النهائي لقياس تكلفة خطر القرض، وهذا ما سوف نتناوله في هذا المبحث من خلال تحديد تكلفة القرض ومن ثمّة تحديد معدل الفائدة وفي الأخير تطبيق النموذج المقترح على بعض حالات الإقراض. فتكلفة خطر القرض هي قيمة ذلك الجزء من القرض وفائدته معا والتي من المتوقع أن تتعرض لخطر عدم السداد أو التأخر في السداد، وبالتالي لابد من أخذها في الحسبان عند القيام بأي عملية إقراض، وهذا كما توضحه العلاقة التالية:

ت خ = قيمة القرض(1+ف) [(1+خ)(1+ض)−1] – ق

حيث أن:

ت خ: تكلفة خطر القرض

ف: معدل الفائدة دون خطر

ض: معدل التضخم خلال فترة القرض

خ: درجة الخطر

ق: القيمة النقدية الحقيقية للضمان

3-1- تحديد تكلفة القرض (ت):

إن تكلفة القرض هي قيمة ما يتحمله البنك من تكاليف في سبيل منح القرض، حيث يتم قياس تكلفة القرض من خلال ما يلي:

- تكلفة الودائع والتي تستخدم في عملية الإقراض،

- نصيب القرض من تكلفة الادارات والأقسام التي يرتبط بها كمصلحة القروض مثلا،

- تكلفة تكوين مخصصات طبقا لمعايير لجنة بازل.

مع استبعاد العمولات المحصلة من الزبون من تكلفة الودائع ونصيب القرض من التكاليف الأخرى (عمولة دراسة ملف قرض، عمولة تسيير حساب،...الخ).

3-2- تحديد معدل الفائدة (ع):

هناك نوع من القروض يسدد مرة واحدة في نهاية المدة المتفق عليها، حيث تقتطع الفوائد والعمولات مسبقا في بداية المدة وبالتالي تكون الفوائد المقتطعة في هذه الحالة خالية من الخطر، لكن تكمن المشكلة فقط في تسديد أقساط القرض. أما اذا كانت الفوائد تدفع مع كل قسط فهنا لا بد من تحميل الفائدة مع خطر عدم السداد، ويتم قياس معدل الفائدة مع الخطر وفق العلاقة التالية:

$$ع = [(ت + ت\ خ + \text{هامش الربح}) \div \text{قيمة القرض}]100x$$

حيث:

ع: معدل الفائدة مع الخطر

ت: تكلفة القرض

ت خ: تكلفة خطر القرض

هامش الربح: تحدده إدارة البنك بناء على خبرتها السابقة

تتم المعالجة المحاسبية لمعدل الفائدة على النحو التالي:

1- معدل الفائدة دون خطر يرحل إلى حساب الأرباح والخسائر بإعتباره عائداً للبنك في نهاية كل سنة من سنوات القرض.

2- الفرق بين معدل الفائدة مع الخطر ومعدل الفائدة دون خطر يرحل لحساب خاص "احتياطي سداد خسائر القروض" ويستخدم إما لتغطية الخسائر الناتجة عن عدم سداد الزبون للقرض وإما تأخره في السداد.

وفي حالة استمرار الزبون في السداد حتى نهاية مدة القرض يحول هذا الحساب إلى "ايرادات سنوات سابقة" ويرحل إلى حساب "الأرباح والخسائر". فعلى سبيل المثال إذا كان معدل الفائدة المحسوب مع الخطر 15% ومعدل الفائدة دون خطر 10% فإما أن يمنح البنك القرض للزبون بمعدل فائدة 15% (10% يعتبر عائدا يرحل إلى حساب الأرباح والخسائر و5% يرحل إلى احتياطي سداد خسائر القروض)، أو أن يمنح البنك القرض للزبون بمعدل فائدة 10% مع إيداعه لضمان إضافي قيمته تغطي نسبة الـ 5% المتبقية وترحل هذه النسبة إلى حساب احتياطي سداد خسائر القروض والخاص بالقروض غير المسددة أي القروض المعدومة.

3-3- تطبيق النموذج المقترح:

نسعى إلى تطبيق النموذج المقترح المتوصل إليه لقياس تكلفة خطر القروض البنكية في البنوك التجارية، على بعض حالات الإقراض المعروضة سابقا، للتأكد من مدى صلاحية النموذج المقترح في قياس تكلفة خطر القروض البنكية، ومن ثمّة في تفسير الأوضاع الائتمانية للزبائن في البنوك التجارية.

ويتم اجراء تطبيق النموذج المقترح من خلال عدة خطوات تبدأ بتطبيق النموذج المقترح على النسب الموضحة في الجدول التالي:

جدول(4-3): متغيرات النموذج لثلاث حالات إقراض

النسب	الحالة1	الحالة2	الحالة3
التداول	1.50	1.7	0.77
ر.م.ع / (ق.ق.ت+ق.إ)	6	5	3
نسبة الاستقلالية المالية%	69	10.5	4.45
دوران رأس المال العامل	10	4	2
عمر المؤسسة	8	10	3
أقدمية المؤسسة	5	10	1

المصدر: من إعداد الباحث

وبحساب درجة الخطر لهذه الحالات الثلاث وفقا للنموذج المقترح:

$$\mathbf{Z_i = -1.125\ X_1 + 2.103\ X_3 - 4.065\ X_5 - 0.130\ X_7 + 0.329\ X_{16} + 0.667\ X_{18} - 1.572}$$

حيث أن:

1.572-: ثابت النموذج

X_1 نسبة التداول، X_3 رأس المال العامل/ (قيم قابلة للتحصيل+قيم الاستغلال)، X_5 الأموال الخاصة / إجمالي الديون، X_7 رأس المال العامل/ رقم الأعمال خاضع للرسم، X_{16} عمر المؤسسة، X_{18} أقدمية المؤسسة.

نجد أن درجات خطر القرض للحالات الثلاث هي:

جدول(4-4): درجة خطر القرض لحالات الإقراض الثلاث

الحالة / درجة الخطر	1	2	3
%	30	23	56

المصدر: من إعداد الباحث

وبعد حساب درجة خطر القرض، يتم البدء في قياس تكلفة خطر القرض، مما يتطلب تحديد كل من:

- معدل التضخم خلال فترة القرض (ض)

- معدل الفائدة دون خطر (ف)

- القيمة النقدية الحقيقية للضمان (ق)

وبفرض أن معدل التضخم السائد خلال فترة الدراسة هو 3% وان معدل الفائدة دون خطر هو 5%، وبتطبيق بيانات كل حالة من حالات الاقراض على النموذج المقترح لقياس تكلفة خطر القرض نجد:

ت خ = قيمة القرض(1+ف) [(1+خ)(1+ض)-1] – ق

نحصل على النتائج التالية:

الحالة الأولى: بفرض أن قيمة القرض 10.000.000 ون وكانت قيمة الضمان هي 50% من قيمة القرض فإن:

ت خ= $10000000(1+0.5)][(1+0.3)(1+0.03)-1]-5000000$

ت خ= 85000 وهو يعادل 0.85% من قيمة القرض

مما يعني أنّه يجب إضافة 0.85% لمعدل الفائدة دون خطر المحدد من طرف البنك لتغطية تكلفة القرض ونسبة الربح المحددة للبنك للوصول الى معدل الفائدة الممنوح به القرض لهذه الحالة. فإذا كان معدل الفائدة المحدد من طرف البنك لتغطية تكلفة القرض وهامش الربح هو 8% فإن معدل الفائدة الممنوح به القرض لهذه الحالة هو 8.85% لإمكانية تغطية خطر القرض الذي قد يتعرض له البنك.

الحالة الثانية: بفرض أن قيمة القرض 5.000.000 ون وأن قيمة الضمان هي 40% من قيمة القرض فإن تكلفة خطر القرض تحسب كالتالي:

ت خ= 5000000(0.5+1)][(0.23+1)(0.03+1)−1]−2000000

ت خ= 1750 وهو يعادل 0.035% من قيمة القرض

مما يعني أنّه يجب إضافة 0.035% لمعدل الفائدة دون خطر المحدد من طرف البنك لتغطية تكلفة القرض ونسبة الربح المحددة للبنك للوصول الى معدل الفائدة الممنوح به القرض لهذه الحالة. فإذا كان معدل الفائدة المحدد من طرف البنك لتغطية تكلفة القرض وهامش الربح هو 8% فإن معدل الفائدة الممنوح به القرض لهذه الحالة هو 8.035% لإمكانية تغطية خطر القرض الذي قد يتعرض له البنك.

الحالة الثالثة: بفرض أن قيمة القرض 20.000.000 ون وكانت قيمة الضمان هي 70% من قيمة القرض فإن:

ت خ= 20000000(0.5+1)][(0.56+1)(0.03+1)−1]−14000000

ت خ= 4204000 وهو يعادل 2.102% من قيمة القرض

مما يعني أنّه يجب إضافة 2.102% لمعدل الفائدة دون خطر المحدد من طرف البنك لتغطية تكلفة القرض ونسبة الربح المحددة للبنك للوصول الى معدل الفائدة الممنوح به القرض لهذه الحالة. فإذا كان معدل الفائدة المحدد من طرف البنك لتغطية تكلفة القرض وهامش الربح هو 8% فإن معدل الفائدة الممنوح به القرض لهذه الحالة هو 10.102% لإمكانية تغطية خطر القرض الذي قد يتعرض له البنك.

يتضح مما سبق، أن معدل الفائدة الحقيقي الذي تم التوصل اليه، هو معدل الفائدة الذي يغطي خطر القرض، والتي قد تتعرض له عملية الاقراض، وهو مرتبط بدرجة خطر القرض ويتضح ذلك من خلال:

1- الحالة الأولى كانت درجة الخطر 30% ومعدل الفائدة المقرر به منح القرض هو 8.85%.

2- الحالة الثانية كانت درجة الخطر 23% ومعدل الفائدة المقرر به منح القرض هو8.035%.

3- الحالة الثالثة كانت درجة الخطر 56% ومعدل الفائدة المقرر به منح القرض هو 10.102%.

كما يمكن للبنك في ظل المنافسة الحادة منح القرض بأقل من معدل الفائدة الحقيقي، إلاّ أنه يجب على البنك في مثل هذه الحالات طلب ضمان إضافي، يغطي العائد من هذا الضمان الانخفاض في معدل الفائدة الممنوح من طرف البنك.

خلاصة الفصل الرابع

من خلال هذا الفصل، تمّ عرض نموذج لقياس خطر القروض البنكية في البنوك التجارية في الجزائر، ثم بعد ذلك تمّ عرض نموذج لقياس تكلفة خطر القروض البنكية أي قياس ذلك الجزء من القرض وفائدته، والتي قد تتعرض لخطر عدم التزام الزبون بالسداد أو التأخر في السداد. على أن تحدد إدارة البنك قيمة هامش الربح للقرض بناء على خبرتها لسنوات سابقة.

كما قمنا بعرض المعالجة المحاسبية لمعدل الفائدة، حيث يرحل معدل الفائدة دون خطر إلى حساب الأرباح والخسائر بإعتباره عائداً للبنك في نهاية كل سنة من سنوات القرض، أما الفرق بين معدل الفائدة مع الخطر ومعدل الفائدة دون خطر يرحل لحساب خاص "احتياطي سداد خسائر القروض" ويستخدم إما لتغطية الخسائر الناتجة عن عدم سداد الزبون للقرض وإما تأخره في السداد.

وانتهى بنا المطاف إلى تطبيق النموذج المقترح على ثلاث حالات عمليات إقراض للتأكد من مدى صلاحية النموذج المقترح في تفسير خطر القرض في البنوك التجارية، وتأكد من التطبيق صلاحية النموذج في تفسير وضعية الزبائن اتجاه عمليات الإقراض، مما يعطي الثقة في قدرة النموذج على تحديد درجة خطر القروض البنكية وتكلفة هذا الخطر لباقي المؤسسات غير المدرجة في بناء النموذج.

تعتبر البنوك التجارية واحدة من أهمّ ركائز الاقتصاد الوطني، لما لها من دور فعال في خدمة السياسة المالية والنقدية للدولة، إضافة إلى دورها الهام في تسهيل عملية التبادل التجاري بين القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل الدولة وخارجها، ومساهمتها في التنمية الاقتصادية للمجتمع من خلال ربط المدخرين بالمستثمرين، بما يساهم في تجسيد الأفكار إلى مشاريع خلاقة للثروة، منتجة للسلع والخدمات. ولمّا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية فإن القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال، مما أستوجب توخي الحيطة والحذر عند منح القرض، ذلك أن قرار التمويل الذي تواجهه البنوك التجارية في الوقت الراهن أضحى من القرارات الحاسمة بإعتبار أن البنك مقبل على تجميد جزء من أمواله خلال فترة زمنية معينة تكاد لا تخلو من خطر عدم استرداد قيمة القرض وفوائده كلياً أو جزئياً أو على الأقل التأخر في الاسترداد. وبذلك لابدّ لنظام التكاليف من أن يأخذ دوره في خدمة هذا القطاع الاقتصادي الهام والحيوي، وذلك من خلال مساهمته في توفير أفضل السبل للمعلومات المتعلقة بتكلفة الخدمات البنكية، ترشيداً لقرارات الإدارة البنكية في تسعير القروض وزيادة فاعلية الأداء لخدمة المال العام، وكذا تحقيق أفضل عوائد الاستثمار.

ولتحقيق هدف الدراسة المتمثل في إعداد نموذج مقترح يمكن من خلاله قياس تكلفة خطر القروض البنكية في البنوك التجارية في الجزائر، كان لزاما علينا أن نتناول بالدراسة والتحليل مختلف الجوانب المتعلقة بتشخيص خطر القروض البنكية وكذا اشكالية قياس خطر القرض كمنطلق لتحديد نظام موضوعي وفعال يلائم الاحتياجات الأساسية للبنك ويستخدم كأداة لقياس خطر القرض بهدف تحديد تكلفة خطر القرض في ظل التنافسية بين البنوك التجارية.

وانطلاقا من ذلك، تطرقنا إلى عرض الأسلوب المتبع في اختيار مؤشرات خطر القروض البنكية في البنوك التجارية، حيث تمّ اختيار عيّنة عشوائية متكونة من 100 مؤسسة اقتصادية موزعة على قطاعات النشاط المختلفة: خدمات، صناعة، تجارة وفلاحة، تحصلت على قروض استغلال واستثمار من فروع ووكالات بنوك تجارية جزائرية، منها 78 مؤسسة أدّت ما عليها من التزامات اتجاه البنك في الآجال المستحقة و22 مؤسسة تعثرت في تسديد جزء أو كل ما عليها من التزامات اتجاه البنك عند تاريخ الاستحقاق. كما تضمّنت هذه الدراسة عملية جمع وتحليل البيانات من خلال إعداد استمارة استبيان،

بهدف عرض الأسلوب المتبع لإختيار عينة الدراسة وكذا أهم المتغيرات المستقلة المؤثرة في عملية قياس خطر القرض كمتغير تابع وعددها 20 متغير مستقل منها 13 متغير محاسبي و7 متغيرات غير محاسبية، مع إجراء دراسة تحليلية لهذه المتغيرات بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي spss كأداة في عملية اختيار المتغيرات الأكثر تمييزا بين مجموعة المؤسسات السليمة ومجموعة المؤسسات العاجزة بهدف تقليص عدد المتغيرات وتحديد أفضلها تأثيرا على درجة تكلفة خطر القرض مع عدم الإخلال بمحتوى البيانات التي تمثّلها. وقد تمّ تقليص عدد المتغيرات المستقلة إلى 6 متغيرات بما يضمن زيادة درجات حرية الخطأ وهذا بإستخدام اختبار فيشر.

كما تمّ اختبار قدرة النموذج ودقته في القياس من خلال تطبيق معامل متباينة ثايل، وللتأكيد كذلك على النتيجة المتوصل إليها تمّ تحديد معامل الارتباط بين القيمة الفعلية والقيمة المقدّرة للمتغير التابع، حيث تمّ التوصل إلى أن معامل ثايل أقل من الواحد الصحيح فهذا يعني دقة النموذج في القياس، كما أن معامل الارتباط بين القيمة الفعلية والقيمة المقدّرة للمتغير التابع يعادل 99% هو معامل ارتباط قوي مما يعني كذلك أن قدرة قياس النموذج المقترح مرتفعة.

1. نتائج الدراسة:

انطلاقا من التحليل النظري لمشكلة خطر القرض وكذا تكلفة هذا الخطر وانعكاساته على معدل الفائدة على عمليات الإقراض المختلفة، وبناء على النموذج المقترح المتوصل إليه، فقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها في مايلي:

1- تعتبر تكلفة خطر القروض في البنوك التجارية عنصراً أساسيا من عناصر تكلفة عملية الإقراض الواجب أخذها بعين الاعتبار عند تحليل التكلفة والعائد، مما يستلزم قياس تكلفة خطر القروض البنكية وإضافتها إلى تكلفة القرض عند قيام البنك التجاري بمنح القرض، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

2- إن الاعتماد على الضمانات فقط –المادية و/أو الشخصية- باعتبارها مصدرا لإسترجاع القرض في حالة تعرضه للخطر، يعتبر غير كافي، نظرا لأن الضمانات في حدّ ذاتها قد تتعرض للخطر، كما أن

القرض السليم هو الذي يتصف بإسترداد قيمته من خلال الايرادات التي يحققها المشروع المموّل، وليس عن طريق تصفية الضمانات المقدمة، **وهو ما يثبت عدم صحة الفرضية الثانية.**

3- بناءً على نتائج النموذج المتوصل إليه، تؤثر تكلفة خطر القرض في تحديد معدل الفائدة لكل عملية إقراض على حدى، حيث يُرحل معدل الفائدة للقرض الخالي من الخطر إلى حساب الأرباح والخسائر باعتباره عائدا للبنك في نهاية كل سنة من سنوات القرض. أما الفرق بين معدل الفائدة المحسوب على أساس تكلفة الخطر ومعدل الفائدة الخالي من الخطر فيرحل إلى حساب احتياطي سداد القروض، ويستخدم لتغطية الخسائر الناتجة عن عدم سداد الزبون للقرض أو تأخره في السداد، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

4- من خلال حساب معامل الاختلاف لنسبة التداول ومعدل دوران رأس المال العامل، أتضح الاختلاف الكبير بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة، مما يعبّر عن تشتّت قيّم مؤشرات الخطر عن درجة خطر القروض في البنوك التجارية، **وهو ما يترتب عليه رفض الفرضية الفرعية الأولى.**

5- هناك علاقة عكسية معنوية بين درجة الخطر في قرار منح القروض في البنوك التجارية ودرجة السيولة و/أو الهيكل المالي، **ويترتب على ذلك رفض الفرضية الفرعية الثانية.**

6- لا تؤثر عوامل التأثير على النشاط المتمثّلة في الشكل القانوني الذي يخضع له المقترض، طبيعة نشاطه ودرجة المنافسة التي يواجهها في درجة خطر القرض في البنوك التجارية، وذلك في حدود البيانات التي تناولتها الدراسة الحالية، **مما يترتب على ذلك قبول الفرضية الفرعية الثالثة.**

2. توصيات الدراسة:

في ختام هذه الدراسة، وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها، نوصي بعدد من الاقتراحات، نوجزها في مايلي:

1- يقوم نظام التكاليف بدور فعال في مجال تحديد معدل فائدة القرض، وذلك بتوفير البيانات والمعلومات عن عناصر تكلفة القروض البنكية، اللازمة لتمكين الإدارة من تخطيط برامج الإقراض والقيام بوظيفة الرقابة بكفاءة. مما يتطلب ذلك حساب تكلفة الخطر التي يتعرض لها القرض باعتباره جزءاً من

تكلفة هذا القرض، فعملية تقييم القروض تستلزم التحقق من أن القرض السليم يغطي تكلفته الحقيقية. لذا نقترح على السلطات النقدية تعميم تطبيق هذا النظام على جميع البنوك التجارية دون استثناء بغرض جعلها خاضعة لنظام المتاجرة باعتباره السبيل لديمومتها.

2- عند قيام البنوك التجارية بمنح القروض، يجب تحديد نصيب هذا القرض من تكلفة الخدمات البنكية، مع تحميل القرض كافة التكاليف والمخاطر التي قد يتعرض لها -خلال فترة القرض- حتى يمكن تحديد معدل الفائدة على القرض؛ لذا وجب إلزام جميع البنوك التجارية بإستخدام التكاليف المعيارية لتحديد تكلفة عمليات الإقراض سلفاً عند منح القرض.

3- تعتبر تكلفة خطر القروض البنكية عنصراً أساسياً من عناصر تكلفة الإقراض؛ مما يستلزم قياس تكلفة خطر القروض البنكية وإضافتها إلى تكلفة القرض عند قيام البنك التجاري بمنح القرض.

4- يجب تحديد معدل الفائدة للقرض الممنوح على أساس قياس تكلفة الإقراض البنكي، لكل قرض على حدى، وليس استرشادا بمعدل البنك المركزي للإقراض والخصم؛ حيث لا يراعى تفاوت عمليات الإقراض من حيث درجة الخطر.

5- من الأمور التي لابدّ من مراعاتها عند استخدام النموذج المقترح، هو التمسك بمبدأ الثبات في تطبيق هذا النموذج على جميع قروض محفظة البنك المعني بالدراسة، ذلك لأن تطبيق هذا المبدأ سيُمكّن النموذج من تحقيق الغرض الأساسي من وضعه وهو توفير معيار موضوعي للمقارنة بين المراكز المالية للزبائن، ومن ثمّة توفير مؤشرات كمية عن مدى التحسن أو التقهقر في هذه المراكز.

6- تبدو هناك ضرورة لوضع ضوابط لعمليات الاقراض في الجزائر، خصوصا بعد صدور القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض والاصلاحات والتعديلات التي جاءت بعده، والتي أدخلت مفاهيم جديدة في ميدان التسيير البنكي على ضوء التوصيات الصادرة عن لجنة بازل، بما يكفل حماية حقوق البنك من الضياع بسبب عجز بعض المقترضين أو عدم رغبتهم في السداد، وهي ظاهرة شاع انتشارها للأسف في السنوات الأخيرة؛ مما ينبغي الاستعانة بهذه الدراسة؛ خصوصا وأن الجزائر تمرّ بمرحلة تتطلب تخصيص أمثل لمواردها. فممارسة تقنيات العمل البنكي وتعميق التجربة فيما يخص الأداء البنكي، والتحكم في

التكنولوجيات المالية، كل هذا سيسمح باستثمار أفضل لإمكانيات النظام المالي الجزائري خصوصاً والامكانيات الاقتصادية الوطنية عموماً.

7- إنّ النموذج المقترح، وإن كان صالحا لقياس تكلفة خطر القروض في البنوك التجارية في المرحلة الحالية، إلاّ أنه يجب العمل على تطويره في مراحل لاحقة وباستمرار، ليظل فعّالا في تفسير وضعية الإقراض للزبائن، وفي الاتجاه الذي سيزيد من كفاءته وفعاليته، لإمكانية ظهور عدد جديد من المتغيرات تؤدي إلى تغيير النتائج المتوقعة وإحداث انحرافاً بينها وبين النتائج المحققة، حيث تتطلب عملية المراجعة المستمرة للنموذج وجود نظام فعّال للمعلومات، حتى يمكن توفير اللازم منها للمستويات الادارية المسؤولة عن عملية المراجعة والتقييم؛ وبالتالي تحقيق أهداف البنك.

3. آفاق الدراسة:

يعتبر موضوع دراستنا مجرد حلقة في سلسلة الأبحاث التي تهدف إلى استعمال الأساليب الكمية في دراسة تكلفة خطر القرض، والذي يمكن أن يتوج بمجهودات أخرى مستقبلا، فبالرغم من حصولنا على نموذج مقبول إلاّ أنه يبقى قابل للتحسين والتطوير.

-تمّ بحمد الله و توفيقه-

أولا: باللغة العربية

1.الكتب:

إبراهيم مختار. (1987). *التمويل المصرفي: منهاج لإتخاذ القرارات*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

الطاهر لطرش. (2001). *تقنيات البنوك*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

طلعت أسعد عبد الحميد. (1991). *إدارة البنوك التجارية: الاسترتيجية والتطبيق*. القاهرة: مكتبة عين شمس.

عقل, مفلح;. (2000). مخاطر العمل المصرفي وكيفية التعامل معها –وجهات نظر مصرفية–. عمان: مطابع البنك العربي.

فلاح حسن عداي الحسيني، و مؤيد عبد الرحمن الدوري. (2000). *إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر*. عمان: دار وائل للنشر.

محمد سعيد سلطان. (1993). *إدارة البنوك*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

محمد مطر. (2000). *التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية*. عمان: دار وائل للنشر.

محمود محمد عبد ربه. (2000). *دراسات في محاسبة التكاليف: قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

منير إبراهيم هندي. (1996). *إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات*. الاسكندرية: المكتب العربي الحديث.

هيثم محمد الزعبي. (2000). *الإدارة والتحليل المالي*. عمان: دار الفكر.

دومينيك سالفاتور. (2010). *نظريات ومسائل في الاحصاء والاقتصاد القياسي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

عبد الواحد حسن سليمان. (2001). *الائتمان التجاري والتسهيلات المصرفية: كيفية الحصول عليها*. القاهرة: مكتبة الشباب.

كاظم أموري هادي، و محمد مناجد الدليمي. (1990). *مقدمة في تحليل الانحدار الخطي*. بغداد: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر.

منير إبراهيم هندي. (1999). *الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر*. الاسكندرية: المكتب الحديث.

أحمد حلمي الخطيب. (2007). *نظم التكاليف في البنوك التجارية*. القاهرة: مكتبة عين شمس.

حسن أحمد غلاب. (2010). *المحاسبة في البنوك التجارية*. القاهرة: مكتبة عين شمس.

حسين جميل البديري. (2008). *البنوك مدخل إداري ومحاسبي*. عمان: دار الوراق للنشر.

رعد حسن الصرن. (2007). *عولمة جودة الخدمة المصرفية*. عمان: مؤسسة الوراق للنشر.

عبد الإله نعمة جعفر. (2007). *النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين*. عمان: دار المناهج.

عبد الحميد طلعت أسعد. (2004). *إدارة البنوك المتكاملة*. القاهرة: مكتبة الشقري.

عبد الحي مرعي. (2002). *محاسبة التكاليف لأغراض التخطيط والرقابة*. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

محمد توفيق بلبع. (2000). *محاسبة التكاليف*. القاهرة: مكتبة الشباب.

محمد محمود عبد ربه. (2000). *محاسبة التكاليف في البنوك التجارية*. القاهرة: الدار الجامعية.

هشام أحمد حسبو. (1999). *محاسبة التكاليف الفعلية والتقديرية في البنوك*. القاهرة: مكتبة عين شمس.

2.الأطروحات والرسائل الجامعية:

ابراهيم أشرف عبد المنعم. (2004). الديون المتعثرة وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية مع التطبيق على البنوك المصرية. *أطروحة دكتوراه تخصص مصارف*. كلية العلوم المالية والمصرفية جامعة القاهرة، مصر.

جمال أحمد حسين. (2003). القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية: دراسة تحليلية. *أطروحة دكتوراه تخصص تمويل*. كلية الدراسات الادارية والمالية جامعة عمان، الأردن.

زاهر عطا الرمحي. (2004). تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية. *أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة*. كلية الدراسات الادارية والمالية جامعة عمان، الأردن.

سليمة خوالدي. (2024/2023). أثر التنظيم الاحترازي على السلامة المصرفية دراسة حالة البنوك العاملة في الجزائر للفترة 2004-2016. *أطروحة دكتوراه طور ثالث في علوم التسيير تخصص إدارة مالية*. جامعة أم البواقي، الجزائر.

صونيا جواني. (2024/2023). أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية للفترة 2008-2021. *أطروحة دكتوراه طور ثالث في علوم التسيير تخصص إدارة مالية*. جامعة قالمة، الجزائر.

عبد القادر تشيكو. (2016/2015). اشكالية القروض المتعثرة في الجزائر وطرق إدارتها. *أطروحة دكتوراه علوم تخصص نقود ومالية*. الجزائر، قسم علوم التسيير، الجزائر.

ليلى بوعزه شارف. (2004). أهمية التحليل المالي في عملية منح التسهيلات الائتمانية لكبار العملاء وعلاقته بمشكلة الديون المتعثرة لدى المصارف التجارية الأردنية. *أطروحة دكتوراه تخصص تمويل*. قسم العلوم المالية والمصرفية جامعة اليرموك، الأردن.

محمد عبد الفتاح محمد تركي. (2006). بناء نظام لتقييم مخاطر الائتمان الشخصي خاص بالمصارف التجارية الأردنية. *أطروحة دكتوراه تخصص تمويل*. كلية الدراسات الادارية والمالية جامعة عمان، الأردن.

العمري محمد بكر. (2003). دور نظام التكاليف في تسعير الخدمات في البنوك الأردنية. *أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة*. كلية الدراسات الادارية والمالية جامعة عمان، الأردن.

خديجة خنطيط. (2017/2016). دور الإبداع في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية. *أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال*. جامعة أم البواقي، الجزائر.

رعد حسن الصرن. (2005). طريقة جديدة لدراسة جودة الخدمات في القطاع المصرفي: دراسة ميدانية مقارنة . *أطروحة دكتوراه تخصص إدارة أعمال*. كلية الاقتصاد جامعة دمشق، سوريا.

3.المجلات والمقالات:

أحمد نصيب صويدق، سحر مصطفى الجالي. (8-9 نوفمبر 2022). مدى مساهمة جودة الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز القدرة التنافسية بين المصارف التجارية الليبية دراسة ميدانية. تأليف المؤتمر العلمي الدولي السادس لكلية الاقتصاد الخمس حول التنافسية الاقتصادية (المحرر).، (صفحة ص 375). جامعة طبرق، ليبيا.

منى النيل مرسال، و حنان عثمان محمد. (30 ماي, 2022). أثر الخدمات المصرفية في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة حالة بنك أم درمان الوطني للفترة 2017-2021. *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية المجلد 6 العدد 14*.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1.الكتب:

ARSHADI, N., & LAWRENCE, E. (1991, Aug). Managing problem loans. *Bank management*.

BENHALIMA, A. (1997). *Pratique des techniques bancaires: référence à l'Algérie.* Alger: Editions Dahlab.

BOUYACOUB, F. (2000). *L'entreprise et le financement bancaire* . Alger: Editions Casbah.

Bruslerie, H. d. (1999). *Analyse financière et risque de crédit.* Paris: Dunod.

COUSSERGUES, S. (1996). *Gestion de la banque.* Paris: Dunod.

FAYE, J. (1993). *Comment gérer les risques financiers?* Paris: Technique et documentation lavoisier.

SLIMANI, A. (2000). *Analyse et couverture des risques de crédit.* Alger: Dossier de lecture de la SIBF.

BARBIER, A., & PROUTAT, J. (1990). *Traité pratique de l'analyse financière à l'usage des banquiers.* Paris: La revue banque éditeur.

BARDOS, M. (1991, septembre). Méthodes des scores de la centrale de bilans. (c. d. france, Éd.)

CRAUSER ET AUTRES, J.-P. (1989). *Guide pratique d'analyse des données.* Paris: Les éditions d'organisation.

GALESNE, A. (1999). *Le diagnostic bancaire de l'entreprise.* Rennes: Editions du cerefia.

HUTIN, H. (2000). *La gestion financière.* Paris: Editions d'organisation.

LABADIE, A., & ROUSSEAU, O. (1996). *Crédit management: gérer le risque clients.* Paris: édition Economica.

MATHIEU, M. (1995). *L'exploitant bancaire et le risque crédit: mieux le cerner pour mieux le maitriser.* Paris: la revue banque éditeur.

MIKDASHI, Z. (2002). Le scoring dans la gestion du risque de crédit. *Séminaire systèmes bancaires et financiers.* Université de Lausanne.

ROSET, J.-L., & VOYENNE, D. (1997). *Le crédit management en pratique: un outil d'optimisation du poste clients.* Paris: Les éditions d'organisation.

SAPORTA, G. (1990). *Probabilités analyse des données et statistique.* Paris: éditions technip.

TENENHAUS, M. (1994). *Méthodes statistiques en gestion.* Paris: Dunod.

TEULIE, J., & TOPSACALIAN, P. (1994). *FINANCE.* Paris: Librairie Vuibert.

Haskins and sells. (2002). *Bank costs for planning and control.* Illinois, U.S.A: Bank administration institute.

2.المجلات والمقالات:

DAMEL, P. (1996, Novembre). Score d'entreprises: mieux apprécier le risque de défaillance. (L. r. banque, Éd.) (N° 575).

GUILHOT, B. (1986, Novembre). La méthode des scores intérèts et limites, 1ère partie. (L. r. banque, Éd.) (N° 466).

GUILHOT, B. (1987, Janvier). La méthode des scores intérèts et limites, 2ème partie. (N° 468).

MONERA, D. (1993, Juillet). Quels logiciels pour évaluer les risques? (L. r. banque, Éd.) (N° 539).

الملحق رقم 01: استمـارة استبيـان (باللغة العربية)

سيدتي/سيدي..

بعد واجب التحية و التقدير؛

نعلمكم بأن الباحث يُعدّ دراسة بعنوان " **تكلفة خطر القروض البنكية–دراسة تحليلية لعيّنة من البنوك التجارية في الجزائر**" في إطار التحضير لأطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. الاجابات على الاستبيان ستكون لأغراض الدراسة فقط ولن يُسمح لأحد بالاطلاع عليها، فالرجاء من سيادتكم الاجابة على الأسئلة التالية أو وضع علامة (X) أمام الاجابة التي تمثّل رأيكم، مع عدم التردد في الاتصال بالباحث للاستفسار عن أي محور ضمن الاستبيان أو الدراسة بشكل عام.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،، الباحث: بلوطار مهدي

الهاتف النقال: 0661.794.934

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

ملاحظة: تمّ تصميم هذا الاستبيان للإجابة عليه من طرف مدراء الوكالات والفروع البنكية التجارية بالجزائر، إضافة إلى مسؤولي مصالح ودوائر عمليات الاقراض المعنيين بنشاط القروض بصفة عامة.

الاسم(اختياري):	**الوظيفة:**
اسم البنك الذي تزاول فيه العمل:	**وكالة أو فرع:**

I. القروض البنكية في الوقت الراهن

1- هل ترى أن السنوات الأخيرة شهدت زيادة كبيرة في حجم خطر القروض في البنوك التجارية؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ ليس كثيراً ☐ نعم ☐

2- إذا كانت إجابتك على السؤال السابق بنعم، فماهي أسباب هذه الزيادة؟

- دخول البنوك الأجنبية والخاصة كمنافس في سوق الائتمان المصرفي ☐

- زيادة عدد البنوك الناشطة في مجال الائتمان المصرفي ☐
- التهاون في دراسة طلبات القروض للاستثمار في الودائع المتراكمة ☐
- القرارات الاقتصادية للحكومة في مجال الاصلاح المالي ☐
- اختلال الهياكل التمويلية للمشاريع ☐
- أخرى (يرجى تحديدها)

3- هل أثرت زيادة حجم خطر القروض البنكية على عمليات منح القروض في البنوك التجارية؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ ليس كثيراً ☐ نعم ☐

4- هل ترى أن التقليص في حجم القروض الممنوحة يعتبر علاجاً مقبولاً لمشكلة زيادة حجم خطر القروض البنكية؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ ليس كثيراً ☐ نعم ☐

5- إذا كانت اجابتك على السؤال السابق بلا، فما هي البدائل الممكنة لحل المشكلة؟

II. ترشيد عملية الاقراض في البنوك التجارية:

6- هل تعتقد أن إخضاع خطر القروض البنكية للتحليل والقياس يعُدّ هدفا لترشيد منح القروض في البنوك التجارية؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

7- هل ترى أن الأساليب الحالية لتحليل وقياس خطر القروض البنكية تعُدّ كافية لترشيد منح القروض في البنوك التجارية؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

8- هل تعتبر أن خبرة مسؤولي الاقراض كافية لترشيد منح القروض دون الحاجة إلى تطوير الأساليب؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

9- هل يجب أن يكون الهدف من القرض غرضاً اقتصادياً، حتى يمكن اتخاذ قرار الاقراض على أساس سليم؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

10- هل تعتقد أن وجود قياس فعلي لتكلفة خطر القروض البنكية يمكن أن يساعد على زيادة فرص منح القروض في البنوك التجارية؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

11- إذا كانت اجابتك على السؤال السابق بنعم، فماهي العناصر التي يجب أن تتضمّنها تكلفة خطر القروض البنكية؟

III. تكلفة عملية الاقراض في البنوك التجارية:

12- هل توجد علاقة بين معدل فائدة القرض وتكلفة خطر القروض في البنوك التجارية؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

13- هل تعتقد أن تكلفة خطر القرض تُعدّ أحد العناصر الأساسية لقياس تكلفة القرض في البنوك التجارية؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

14- هل توجد علاقة بين تكلفة خطر القرض وتكلفة القرض في البنوك التجارية؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

15- هل تعتقد أن تكلفة القرض بعناصره الحالية تُعبّر عن التكلفة الحقيقية للقرض مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر الخطر؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

16- هل يُعدّ خطر التضخم والناتج عن التأخر في تسديد القرض من العناصر الأساسية لقياس تكلفة القرض في البنوك التجارية؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

17- هل تعتقد أن الضمانات المقدمة تؤثر على تكلفة القرض في البنوك التجارية؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

18- إذا كانت لديك إضافات عن تكلفة القرض في البنوك التجارية، فماهي؟

IV. الضمانات المقدمة عن القرض:

19- هل تُعدّ الضمانات مؤشرا ايجابيا لمدى قدرة الزبون على تسديد قيمة القرض في حالة تعرض القرض للخطر؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

20- هل توجد مخاطر قد تتعرض لها الضمانات المقدمة عن القرض بما يؤثر على قدرتها على استرداد قيمة القرض في حالة تعرضه للخطر؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

21- إذا كانت اجابتك على السؤال السابق بنعم، فماهي المخاطر التي قد تتعرض لها الضمانات؟

22- هل تختلف درجة خطر القرض باختلاف مصدر استرداد القرض (تصفية الضمان المقدم، موارد ناتجة عن النشاط العادي...)

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

23- ماهي الطرق المختلفة لتقييم الضمانات المقدمة عن القرض؟

V. خطر القرض في البنوك التجارية:

أ.سمعة الزبون:

24- هل تعتقد أن السمعة الطيبة للزبون تُعدّ من أهمّ الأمور التي وجب مراعاتها عند قياس درجة خطر القرض؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

25- هل يؤثر مدى التزام الزبون بالوفاء بتعهداته السابقة في مجال عملية الاقراض على درجة خطر القرض؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

26- هل ترى أن وجود خبرة سابقة للزبون في النشاط يُعدّ من الأمور الهامة عند تقييم درجة خطر القرض في البنوك التجارية؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

27- إذا كان لديك اضافات عن سمعة طالب القرض، فماهي؟

ب. الظروف الاقتصادية:

28- هل تعتقد أنه كلما تأثر نشاط طالب القرض بالقرارات والتشريعات الصادرة، كلما ازدادت درجة تعرض القرض للخطر؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

29- هل تعتقد أن الظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة القرض تُعدّ من العناصر الواجب مراعاتها عند قياس درجة خطر القرض نظرا لتأثيرها على قدرة الزبون على تسديد القرض؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

30- هل تتأثر درجة خطر القرض بنوع نشاط الزبون (صناعة، تجارة، فلاحة، خدمات)؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

31- إذا كانت اجابتك على السؤال السابق بنعم، فهل يمكنك ترتيب الأنشطة السابقة بحسب درجة الخطر تصاعديا؟

32- هل الشكل القانوني لطالب القرض يُعدّ من الأمور الهامة عند قياس درجة خطر القرض في البنوك التجارية؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

33- إذا كانت اجابتك على السؤال السابق بنعم، فهل يمكنك ترتيب الأشكال القانونية للمشاريع بحسب درجة الخطر تصاعديا؟

34- هل تتأثر درجة خطر القرض بحجم المنافسة التي يواجهها نشاط الزبون طالب القرض؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

35- هل تعتقد أن مخاطر السوق تُعدّ من العناصر المؤثرة على درجة خطر القرض في البنوك التجارية؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

36- إذا كان لديك إضافات عن الظروف الاقتصادية، فماهي؟

ت. المركز المالي:

37- هل سلامة المركز المالي لطالب القرض كافية كأساس لاتخاذ قرار الاقراض؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

38- هل يُعتبر حجم المركز المالي للزبون بالنسبة للاقتصاد الوطني من العوامل المحدّدة لمتانة المركز المالي لطالب القرض؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

39- هل تعتقد أن نسبة الديون إلى الأموال الخاصة من النسب الهامة لقياس متانة المركز المالي لطالب القرض؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

ث. القدرة على السداد:

40- هل تعتبر أن قدرة الزبون على تسديد القرض الممنوح له تُعدّ كافية لاتخاذ قرار الاقراض؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

41- هل تعتقد أن نسبة خدمة القرض من المؤشرات الهامة لقياس مدى قدرة الزبون على تسديد القرض؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

42- هل تتأثر قدرة الزبون على تسديد القرض بوجود أزمات نقدية خلال فترة القرض؟

لا أبداً ☐ بقدر قليل ☐ لحدّ ما ☐ بدرجة كبيرة ☐ نعم ☐

43- المطلوب اعطاء وزن أو معامل ترجيح لأهمية كل من النسب التالية عند قياس مدى قدرة الزبون على تسديد القرض، على أن يكون المجموع الكلي لهذه الأوزان 100%؟

الديون/الأموال الخاصة ☐ الأصول المتداولة/الديون قصيرة الأجل ☐

النتيجة الصافية/رقم الأعمال ☐ النتيجة الصافية/الأموال الخاصة ☐

44- إذا كان لديك اضافات أخرى عن قياس مدى قدرة الزبون على تسديد القرض، فماهي؟

شاكرا لكم حسن تعاونكم...

الملحق رقم 02: استمـارة استبيـان (باللغة الفرنسية)

ANNEXE N° 02 : Formulaire de Questionnaire (EN Français)

Madame/ Monsieur…

Après le devoir de salutation et d'appréciation;

Nous vous informons que le chercheur prépare une étude intitulée :

« Le coût du risque des crédits bancaires - Une étude analytique d'un échantillon de Banques commerciales en Algérie-»

En préparation d'une thèse de doctorat en sciences économiques. Les réponses au questionnaire seront uniquement destinées à des fins d'étude et personne ne pourra les consulter. Merci de répondre aux questions suivantes ou de mettre un signe (X) devant la réponse qui représente votre avis, et n'hésitez pas à contacter le chercheur pour vous renseigner sur tout axe du questionnaire ou de l'étude en général.

Cordialement,

Chercheur : BELOUETTAR Mahdi
Portable : 0661.794.934
Université LARBI BEN M'HIDI -Oum El Bouaghi-

Remarque : Ce questionnaire a été conçu pour être répondu par les responsables des agences et succursales bancaires commerciales en Algérie, ainsi que par les responsables des départements des opérations de crédits et des départements concernés par l'activité de crédit en général.

Nom (facultatif) : **Fonction :**

Nom de la banque où vous travaillez : **Agence ou succursale :**

I. Les Crédits bancaires actuellement

1. Pensez-vous que ces dernières années ont vu une augmentation significative de degré du risque de crédit dans les banques commerciales ?

Jamais ☐ Un petit peu ☐ Dans une certaine mesure ☐ Pas tant ☐ Oui ☐

2. Si votre réponse à la question précédente est oui, quelles sont les raisons de cette augmentation ?

- L'entrée des banques étrangères et privées comme concurrents sur le marché des crédits bancaires. ☐
- Augmentation du nombre de banques actives dans le domaine du crédit bancaire. ☐
- Négligence dans l'étude des demandes de crédits pour investir dans les dépôts accumulés. ☐
- Les décisions économiques du gouvernement dans le domaine de la réforme financière. ☐
- Déséquilibre des structures de financement des projets. ☐
- Autres (veuillez préciser)

3. L'augmentation du risque des crédits bancaires a-t-elle affecté les opérations d'octroi de crédits dans les banques commerciales ?

Jamais ☐ Un petit peu ☐ Dans une certaine mesure ☐ Pas tant ☐ Oui ☐

4. Pensez-vous que réduire le montant des crédits accordés est une solution acceptable au problème de l'augmentation de degré du risque ?

Jamais ☐ Un petit peu ☐ Dans une certaine mesure ☐ Pas tant ☐ Oui ☐

5. Si votre réponse à la question précédente est non, quelles sont les alternatives possibles pour résoudre le problème ?

II. Rationaliser le processus des crédits dans les banques commerciales :

6. Pensez-vous que soumettre le risque des crédits bancaires à l'analyse et à la mesure est un objectif pour rationaliser l'octroi de crédits dans Les banques commerciales ?

Jamais ☐ Un petit peu ☐ Dans une certaine mesure ☐ Dans une large mesure ☐ Oui ☐

7. Pensez-vous que les méthodes actuelles d'analyse et de mesure du risque des crédits bancaires sont suffisantes pour rationaliser l'octroi de crédits dans Les banques commerciales ?

Jamais ☐ Un petit peu ☐ Dans une certaine mesure ☐ Dans une large mesure ☐ Oui ☐

8. Considérez-vous que l'expérience des agents de crédit soit suffisante pour rationaliser l'octroi de crédits sans qu'il soit nécessaire de développer d'autres méthodes ?

Jamais ☐ Un petit peu ☐ Dans une certaine mesure ☐ Dans une large mesure ☐ Oui ☐

9. L'objet du crédit doit-il être un objectif économique, afin que la décision d'accorder puisse être prise sur des bases solides ?

Jamais ☐ Un petit peu ☐ Dans une certaine mesure ☐ Dans une large mesure ☐ Oui ☐

10. Pensez-vous qu'avoir une mesure réelle du coût du risque des crédits bancaires peut contribuer à augmenter les chances d'octroi de crédits dans les banques commerciales ?

Jamais ☐ Un petit peu ☐ Dans une certaine mesure ☐ Dans une large mesure ☐ Oui ☐

11. Si votre réponse à la question précédente est oui, quels sont les éléments qui doivent être inclus dans le coût du risque des crédits bancaires ?

III. Le coût des crédits dans les banques commerciales :

12. Existe-t-il une relation entre le taux d'intérêt du crédit et le coût du risque de crédit dans les banques commerciales ?

Jamais ☐ Un petit peu ☐ Dans une certaine mesure ☐ Dans une large mesure ☐ Oui ☐

13. Pensez-vous que le coût du risque de crédit est un des éléments de base pour mesurer le coût d'un crédit dans les banques commerciales ?

Jamais ☐ Un petit peu ☐ Dans une certaine mesure ☐ Dans une large mesure ☐ Oui ☐

14. Existe-t-il une relation entre le coût du risque de crédit et le coût de crédit dans les banques commerciales ?

Jamais ☐Un petit peu ☐Dans une certaine mesure ☐Dans une large mesure ☐Oui ☐

15. Pensez-vous que le coût de crédit avec ses composantes actuelles reflète le coût réel du crédit, en tenant compte de prendre en considération l'élément de risque ?

Jamais ☐Un petit peu ☐Dans une certaine mesure ☐Dans une large mesure ☐Oui ☐

16. Le risque d'inflation résultant du retard de remboursement de crédit est-il un des éléments de base pour mesurer le coût de crédit dans les banques commerciales ?

Jamais ☐Un petit peu ☐Dans une certaine mesure ☐Dans une large mesure ☐Oui ☐

17. Pensez-vous que les garanties fournies affectent le coût de crédit dans les banques commerciales ?

Jamais ☐Un petit peu ☐Dans une certaine mesure ☐Dans une large mesure ☐Oui ☐

18. Si vous avez des suppléments au coût de crédit dans les banques commerciales, quels sont-ils ?

IV. Garanties Fournies :

19. Les garanties sont-elles un indicateur positif de la capacité du client à rembourser le crédit en cas de non-paiement ?

Jamais ☐Un petit peu ☐Dans une certaine mesure ☐Dans une large mesure ☐Oui ☐

20. Existe-t-il des risques auxquels les garanties fournies pour le crédit peuvent être exposées, affectant leur capacité à récupérer la valeur de crédit en cas de non-paiement ?

Jamais ☐Un petit peu ☐Dans une certaine mesure ☐Dans une large mesure ☐Oui ☐

21. Si votre réponse à la question précédente est oui, quels sont les risques auxquels peuvent être exposées les garanties ?

22. Le degré de risque de crédit diffère-t-il selon la source de recouvrement de crédit (liquidation des garanties fournies, Ressources résultant d'une activité normale...) ?

Jamais ☐Un petit peu ☐Dans une certaine mesure ☐Dans une large mesure ☐Oui ☐

23. Quelles sont les différentes méthodes d'évaluation des garanties apportées au crédit ?

V. Risque de crédit dans les banques commerciales :

a. Réputation du client :

24. Pensez-vous que la bonne réputation du client est l'un des éléments les plus importants à prendre en compte lors de la mesure du degré de risque d'un crédit ?

Jamais ☐ Un petit peu ☐ Dans une certaine mesure ☐ Dans une large mesure ☐ Oui ☐

25. Le degré d'engagement du client à remplir ses engagements antérieurs dans le domaine du processus de crédit affecte-t-il le degré de risque de crédit ?

Jamais ☐ Un petit peu ☐ Dans une certaine mesure ☐ Dans une large mesure ☐ Oui ☐

26. Pensez-vous que l'expérience antérieure du client dans l'activité est importante pour évaluer le degré de risque de crédit dans les banques commerciales ?

Jamais ☐ Un petit peu ☐ Dans une certaine mesure ☐ Dans une large mesure ☐ Oui ☐

27. Si vous avez des ajouts sur la réputation du demandeur de crédit, quels sont-ils ?

b. Conditions économiques:

28. Pensez-vous que plus l'activité de l'emprunteur est affectée par les décisions et la législation émises, plus le degré d'exposition du crédit au risque est élevé ?

Jamais ☐ Un petit peu ☐ Dans une certaine mesure ☐ Dans une large mesure ☐ Oui ☐

29. Pensez-vous que les conditions économiques prévalant pendant la durée de crédit font partie des éléments qui doivent être pris en considération Lors de la mesure du degré de risque de crédit en raison de son impact sur la capacité du client à rembourser le crédit ?

Jamais ☐ Un petit peu ☐ Dans une certaine mesure ☐ Dans une large mesure ☐ Oui ☐

30. Le degré de risque de crédit est-il affecté par le type d'activité du client (industrie, commerce, agriculture, services) ?

Jamais ☐ Un petit peu ☐ Dans une certaine mesure ☐ Dans une large mesure ☐ Oui ☐

31. Si votre réponse à la question précédente est oui, pouvez-vous organiser les activités précédentes selon le degré de danger par ordre croissant ?

32. La forme juridique du demandeur de crédit est-elle considérée comme l'un des éléments importants pour mesurer le degré de risque de crédit dans les banques commerciales ?

Jamais ☐Un petit peu ☐Dans une certaine mesure ☐Dans une large mesure ☐Oui ☐

33. Si votre réponse à la question précédente est oui, pouvez-vous classer les formes juridiques des projets selon le degré de risque par ordre croissant ?

34. Le degré de risque de crédit est-il affecté par le degré de concurrence à laquelle est confrontée l'entreprise du client demandant le crédit ?

Jamais ☐Un petit peu ☐Dans une certaine mesure ☐Dans une large mesure ☐Oui ☐

35. Pensez-vous que les risques de marché sont l'un des facteurs affectant le degré de risque de crédit dans les banques commerciales ?

Jamais ☐Un petit peu ☐Dans une certaine mesure ☐Dans une large mesure ☐Oui ☐

36. Si vous avez des ajouts sur les conditions économiques, quels sont-ils ?

c. La situation financière:

37. La solidité de la situation financière de l'emprunteur est-elle suffisante pour prendre une décision de crédit ?

Jamais ☐Un petit peu ☐Dans une certaine mesure ☐Dans une large mesure ☐Oui ☐

38. Le volume de la situation financière du client par rapport à l'économie nationale est-elle considérée comme l'un des facteurs déterminant la solidité de la situation financière de l'emprunteur ?

Jamais ☐Un petit peu ☐Dans une certaine mesure ☐Dans une large mesure ☐Oui ☐

39. Pensez-vous que le ratio dettes sur fonds propres est un ratio important pour mesurer la solidité de la situation financière de l'emprunteur ?

Jamais ☐Un petit peu ☐Dans une certaine mesure ☐Dans une large mesure ☐Oui ☐

d. La capacité de remboursement :

40. Considérez-vous que la capacité du client à rembourser le crédit qui lui est accordé est suffisante pour prendre une décision d'octroi un crédit ?

Jamais ☐Un petit peu ☐Dans une certaine mesure ☐Dans une large mesure ☐Oui ☐

41. Pensez-vous que le ratio du service de crédit est un indicateur important pour mesurer la capacité du client à rembourser le crédit ?

Jamais ☐Un petit peu ☐Dans une certaine mesure ☐Dans une large mesure ☐Oui ☐

42. La capacité du client à rembourser le crédit est-elle affectée par la présence de crises de trésorerie pendant la durée de crédit ?

Jamais ☐Un petit peu ☐Dans une certaine mesure ☐Dans une large mesure ☐Oui ☐

43. Ce qu'il faut, c'est donner un poids ou un coefficient de pondération à l'importance de chacun des ratios suivants lors de la mesure de la capacité du client à rembourser le crédit, La somme totale de ces poids doit être de 100 % ?

Dettes/fonds propres ☐ Actifs courants/dettes à court terme ☐

Résultat net/fonds propres ☐ Résultat net/chiffre d'affaires ☐

44. Si vous avez d'autres ajouts pour mesurer la capacité du client à rembourser le prêt, quels sont-ils ?

Merci pour votre agréable coopération...

الملحق رقم 03: مصفوفة البيانات

		المتغيرات																			
		x_1	x_2	x_3	x_4	x_5	x_6	x_7	x_8	x_9	x_{10}	x_{11}	x_{12}	x_{13}	x_{14}	x_{15}	x_{16}	x_{17}	x_{18}	x_{19}	x_{20}
المؤسسات	1	0.47	2.6	0.61	0.07	1.7	0.11	0.41	24.87	0.10	0.25	0.66	0.11	1.35	2	1	2	10	1.4	3	1
	2	1.28	1.36	0.47	0.06	1.02	0.28	1.1	2.38	0.27	0.14	1.21	0.15	1.59	1	1	1	11	2.2	1	1
	3	0.89	2.16	0.62	0.19	0.05	0.86	0.16	0.33	0.15	0.28	1.16	0.12	1.14	3	4	1	25	0.1	3	1
	4	1.24	6.75	0.4	0.07	0.04	0.36	0.1	24.87	0.08	2.67	6.75	0.75	0.32	3	4	3	13	2.8	1	1
	5	0.29	7.37	1.04	0.09	0.08	0.62	0.19	0.39	0.62	1.27	3.76	0.26	0.18	3	4	1	8	5	2	1
	6	0.20	0.02	0.53	0.11	1.47	0.31	0.53	1.51	0.43	0.04	0.75	0.22	1.22	1	1	2	12	1.2	1	1
	7	5.54	1.28	0.22	0.07	0.66	0.14	0.3	1.69	0.03	0.05	0.13	0.52	4.3	1	1	1	10	0.1	1	1
	8	0.78	1.94	0.52	0.1	0.02	0.15	0.47	0.81	0.34	0.1	0.84	0.18	1.2	2	1	1	9	2.6	2	1
	9	1.11	1.35	0.4	0.06	0.44	0.05	0.05	24.87	0.08	0.48	1.35	0.60	4.05	1	3	1	9	0.1	2	1
	10	2	1.51	0.59	0.02	11.14	0.28	0.08	19.36	0.01	0.65	0.94	0.01	1.85	1	2	1	14	0.1	1	1
	11	0.96	1.19	0.16	0.02	19.27	0.3	0.14	24.87	0.83	0.03	1.19	0.47	6.14	3	3	2	21	1.5	1	1
	12	18.32	1.23	1.22	0.06	4.67	0.52	0.3	0.33	0.09	0.08	1.16	0.16	6.49	1	1	2	13	0.8	2	1
	13	0.82	2.45	0.6	0.15	0.07	0.12	0.18	14	0.04	0.06	0.61	0.12	0.43	3	2	1	7	0.1	2	1
	14	8.70	1.08	0.08	0.09	0.71	0.43	0.2	1.88	0.18	0.02	0.25	0.79	8.58	1	1	1	12	2.5	1	1
	15	12.81	0.77	0.3	0.18	28.75	0.90	0.01	0.08	0.56	0.05	0.74	0.12	5.51	1	1	2	15	0.1	3	1
	16	0.11	0.98	0.01	0.05	0.29	0.43	0.11	0.09	1.03	0.9	0.95	0.37	5.96	3	4	2	16	0	1	1
	17	3.41	1.08	0.1	0.06	2.38	0.18	0.67	0.88	0.35	2.13	5.61	0.12	0.31	2	4	1	12	3.3	1	1
	18	4.6	2.05	1.1	0.12	0.76	0.42	1.43	1.84	0.24	0.49	1	0.13	0.8	1	1	1	5	2.4	1	1
	19	1.15	1.54	0.37	0.71	19.27	0.54	1.8	24.87	2.17	0.13	1.53	0.01	0.84	3	1	1	2	3	2	1
	20	0.52	4.71	0.81	0.03	0.74	0.02	1.12	1.66	0.06	0.17	0.48	0.31	0.28	1	1	1	13	1.3	3	1
	21	4.52	9.00	1.27	0.13	19.27	0.34	4.77	24.87	0.62	21.5	7.93	0.09	0.01	1	4	2	7	0.6	2	1
	22	7.18	1.7	0.62	0.52	19.27	0.25	0.12	24.87	0.82	0.56	1.7	0.12	7.44	3	4	3	8	1	3	1
	23	1.25	10	1.02	0.07	0.97	0.12	1.23	1.74	0.19	1.22	3.56	0.09	0.12	3	1	2	4	2.5	2	1
	24	0.61	2.8	1.07	0.04	2.86	0.11	0.15	0.44	0.62	1.11	1.18	0.05	0.55	3	2	1	12	0.8	1	1

	25	0.57	2.68	1.63	0.04	1.56	0.1	0.48	0.77	0.62	0	0.16	0.95	0.52	3	2	1	10	0.1	3	1
	26	0.78	2.34	0.66	0.08	1.7	0.86	0.43	1.05	0.27	0.31	1.01	0.04	0.97	2	1	2	8	3.6	2	1
	27	0.62	1.04	0.06	0.11	19.27	0.09	-0.04	24.87	0.13	0.44	1.05	0.63	-2.58	3	3	1	11	3.1	2	1
	28	0.75	0.75	1.08	0.19	19.27	0.11	-0.55	24.87	0.17	0.52	0.75	0.08	-1.3	1	3	1	11	0.3	1	1
	29	4.9	1.99	1.13	0.08	15	0.82	0.17	0.14	0.62	1.12	1.79	0.12	1.93	1	4	1	11	0.6	2	1
	30	15.52	1.41	0.33	0.12	10.2	0.12	0.03	0.22	0.61	0.16	0.65	0.17	3.95	1	4	1	13	0.6	2	1
	31	0.06	17.47	1.42	0.22	19.27	0.37	0.41	24.87	0.31	5.86	17.48	0.47	0.09	3	3	1	7	5.7	1	1
	32	0.04	29.05	1.41	0.24	19.27	0.27	0.68	24.87	0.54	9.19	29.05	0.5	0.05	3	3	2	6	6.5	1	1
	33	0.45	4.61	0.98	0.39	3.76	0.12	0.46	0.89	0.21	0.94	3.06	0.13	0.38	3	4	2	6	0.4	2	1
	34	0.3	4.62	1.15	0.44	2.12	0.9	0.59	1.68	1.18	1.76	3.57	0.11	0.25	3	4	1	16	0.4	1	1
	35	0.22	10.96	1.1	0.47	2.04	0.31	0.63	1.75	0.16	1.87	4.63	0.11	0.12	3	4	1	11	0.4	1	1
	36	1.12	4.58	1.52	0.1	15	0.21	0.1	24.87	0.62	2.24	3.72	0.60	0.74	3	3	1	9	0	1	1
	37	0.87	6.13	1.52	0.11	12.27	0.25	0.18	24.87	0.62	2.77	5.06	0.60	0.42	3	3	1	19	0	1	1
	38	1.32	1.72	0.44	0.03	1	0.08	0.5	1.2	0.62	0.08	0.11	0.57	0.24	3	2	2	14	0.1	1	1
	39	1.06	19	1.19	0.14	1.21	0.1	1.28	2.29	0.22	3.86	8.03	0.12	0.07	3	1	1	3	2.4	1	1
	40	1.15	16	2.05	0.09	3.51	0.24	0.43	0.64	0.14	8.83	12.01	0.04	0.15	3	1	3	2	2.5	1	0
	41	1.3	2.2	0.35	0.09	2.73	0.72	0.21	0.45	0.62	0.11	0.11	0.01	0.8	3	2	1	5	0.1	2	0
	42	8.79	1.5	0.36	0.07	1.9	0.58	0.08	0.64	0.62	0.08	0.08	0.02	0.46	3	2	1	4	0.1	1	0
	43	10.25	3.45	18.46	0.09	20	0.51	-0.03	0.01	0.62	3.32	3.32	0.54	-1.15	1	2	2	1	0	2	0
	44	0.61	2.8	1.07	0.04	2.86	0.11	0.15	0.44	0.62	1.11	1.18	0.05	0.55	3	2	1	12	0.8	1	1
	45	0.57	2.68	1.63	0.04	1.56	0.1	0.48	0.77	0.62	0	0.16	0.95	0.52	3	2	1	10	0.1	3	1
	46	0.78	2.34	0.66	0.08	1.7	0.86	0.43	1.05	0.27	0.31	1.01	0.04	0.97	2	1	2	8	3.6	2	1
	47	0.62	1.04	0.06	0.11	19.27	0.09	-0.04	24.87	0.13	0.44	1.05	0.63	-2.58	3	3	1	11	3.1	2	1
	48	0.75	0.75	1.08	0.19	19.27	0.11	-0.55	24.87	0.17	0.52	0.75	0.08	-1.3	1	3	1	11	0.3	1	1
	49	4.9	1.99	1.13	0.08	15	0.82	0.17	0.14	0.62	1.12	1.79	0.12	1.93	1	4	1	11	0.6	2	1
	50	2	1.51	0.59	0.02	11.14	0.28	0.08	19.36	0.01	0.65	0.94	0.01	1.85	1	2	1	14	0.1	1	1
	51	0.96	1.19	0.16	0.02	19.27	0.3	0.14	24.87	0.83	0.03	1.19	0.47	6.14	3	3	2	21	1.5	1	1
	52	18.32	1.23	1.22	0.06	4.67	0.52	0.3	0.33	0.09	0.08	1.16	0.16	6.49	1	1	2	13	0.8	2	1
	53	0.82	2.45	0.6	0.15	0.07	0.12	0.18	14	0.04	0.06	0.61	0.12	0.43	3	2	1	7	0.1	2	1
	54	8.70	1.08	0.08	0.09	0.71	0.43	0.2	1.88	0.18	0.02	0.25	0.79	8.58	1	1	1	12	2.5	1	1

	55	12.81	0.77	0.3	0.18	28.75	0.90	0.01	0.08	0.56	0.05	0.74	0.12	5.51	1	1	2	15	0.1	3	1
	56	0.11	0.98	0.01	0.05	0.29	0.43	0.11	0.09	1.03	0.9	0.95	0.37	5.96	3	4	2	16	0	1	1
	57	3.41	1.08	0.1	0.06	2.38	0.18	0.67	0.88	0.35	2.13	5.61	0.12	0.31	2	4	1	12	3.3	1	1
	58	4.6	2.05	1.1	0.12	0.76	0.42	1.43	1.84	0.24	0.49	1	0.13	0.8	1	1	1	5	2.4	1	1
	59	1.15	1.54	0.37	0.71	19.27	0.54	1.8	24.87	2.17	0.13	1.53	0.01	0.84	3	1	1	2	3	2	1
	60	0.47	2.6	0.61	0.07	1.7	0.11	0.41	24.87	0.10	0.25	0.66	0.11	1.35	2	1	2	10	1.4	3	1
	61	1.28	1.36	0.47	0.06	1.02	0.28	1.1	2.38	0.27	0.14	1.21	0.15	1.59	1	1	1	11	2.2	1	1
	62	0.89	2.16	0.62	0.19	0.05	0.86	0.16	0.33	0.15	0.28	1.16	0.12	1.14	3	4	1	25	0.1	3	1
	63	1.24	6.75	0.4	0.07	0.04	0.36	0.1	24.87	0.08	2.67	6.75	0.75	0.32	3	4	3	13	2.8	1	1
	64	0.29	7.37	1.04	0.09	0.08	0.62	0.19	0.39	0.62	1.27	3.76	0.26	0.18	3	4	1	8	5	2	1
	65	0.20	0.02	0.53	0.11	1.47	0.31	0.53	1.51	0.43	0.04	0.75	0.22	1.22	1	1	2	12	1.2	1	1
	66	5.54	1.28	0.22	0.07	0.66	0.14	0.3	1.69	0.03	0.05	0.13	0.52	4.3	1	1	1	10	0.1	1	1
	67	0.78	1.94	0.52	0.1	0.02	0.15	0.47	0.81	0.34	0.1	0.84	0.18	1.2	2	1	1	9	2.6	2	1
	68	1.11	1.35	0.4	0.06	0.44	0.05	0.05	24.87	0.08	0.48	1.35	0.60	4.05	1	3	1	9	0.1	2	1
	69	2	1.51	0.59	0.02	11.14	0.28	0.08	19.36	0.01	0.65	0.94	0.01	1.85	1	2	1	14	0.1	1	1
	70	0.96	1.19	0.16	0.02	19.27	0.3	0.14	24.87	0.83	0.03	1.19	0.47	6.14	3	3	2	21	1.5	1	1
	71	18.32	1.23	1.22	0.06	4.67	0.52	0.3	0.33	0.09	0.08	1.16	0.16	6.49	1	1	2	13	0.8	2	1
	72	0.82	2.45	0.6	0.15	0.07	0.12	0.18	14	0.04	0.06	0.61	0.12	0.43	3	2	1	7	0.1	2	1
	73	8.70	1.08	0.08	0.09	0.71	0.43	0.2	1.88	0.18	0.02	0.25	0.79	8.58	1	1	1	12	2.5	1	1
	74	12.81	0.77	0.3	0.18	28.75	0.90	0.01	0.08	0.56	0.05	0.74	0.12	5.51	1	1	2	15	0.1	3	1
	75	0.11	0.98	0.01	0.05	0.29	0.43	0.11	0.09	1.03	0.9	0.95	0.37	5.96	3	4	2	16	0	1	1
	76	3.41	1.08	0.1	0.06	2.38	0.18	0.67	0.88	0.35	2.13	5.61	0.12	0.31	2	4	1	12	3.3	1	1
	77	4.6	2.05	1.1	0.12	0.76	0.42	1.43	1.84	0.24	0.49	1	0.13	0.8	1	1	1	5	2.4	1	1
	78	1.15	1.54	0.37	0.71	19.27	0.54	1.8	24.87	2.17	0.13	1.53	0.01	0.84	3	1	1	2	3	2	1
	79	0.52	4.71	0.81	0.03	0.74	0.02	1.12	1.66	0.06	0.17	0.48	0.31	0.28	1	1	1	13	1.3	3	1
	80	0.47	2.6	0.61	0.07	1.7	0.11	0.41	24.87	0.10	0.25	0.66	0.11	1.35	2	1	2	10	1.4	3	1
	81	1.06	19	1.19	0.14	1.21	0.1	1.28	2.29	0.22	3.86	8.03	0.12	0.07	3	1	1	3	2.4	1	1
	82	1.15	16	2.05	0.09	3.51	0.24	0.43	0.64	0.14	8.83	12.01	0.04	0.15	3	1	3	2	2.5	1	0
	83	1.3	2.2	0.35	0.09	2.73	0.72	0.21	0.45	0.62	0.11	0.11	0.01	0.8	3	2	1	5	0.1	2	0
	84	8.79	1.5	0.36	0.07	1.9	0.58	0.08	0.64	0.62	0.08	0.08	0.02	0.46	3	2	1	4	0.1	1	0

	85	10.25	3.45	18.46	0.09	20	0.51	-0.03	0.01	0.62	3.32	3.32	0.54	-1.15	1	2	2	1	0	2	0
	86	0.47	2.6	0.61	0.07	1.7	0.11	0.41	24.87	0.10	0.25	0.66	0.11	1.35	2	1	2	10	1.4	3	1
	87	1.28	1.36	0.47	0.06	1.02	0.28	1.1	2.38	0.27	0.14	1.21	0.15	1.59	1	1	1	11	2.2	1	1
	88	0.89	2.16	0.62	0.19	0.05	0.86	0.16	0.33	0.15	0.28	1.16	0.12	1.14	3	4	1	25	0.1	3	1
	89	1.24	6.75	0.4	0.07	0.04	0.36	0.1	24.87	0.08	2.67	6.75	0.75	0.32	3	4	3	13	2.8	1	1
	90	0.29	7.37	1.04	0.09	0.08	0.62	0.19	0.39	0.62	1.27	3.76	0.26	0.18	3	4	1	8	5	2	1
	91	0.20	0.02	0.53	0.11	1.47	0.31	0.53	1.51	0.43	0.04	0.75	0.22	1.22	1	1	2	12	1.2	1	1
	92	2.52	11.61	4.13	0.16	19.87	0.97	-0.01	0.01	0.62	11.35	11.35	0.47	-1.35	1	2	1	2	0	1	0
	93	0.95	18.4	6.84	0.18	20.40	0.66	-0.01	0.01	0.62	18.14	18.14	0.39	-1.35	1	2	2	3	0.1	1	0
	94	0.11	10	0.91	0.07	1.64	0.08	0.89	11.87	0.34	0.1	4.08	0.12	0.1	3	2	1	1	0	1	0
	95	0.09	12	0.92	0.08	3.23	0.14	0.55	59.73	0.21	0.02	5.6	0.12	0.08	3	2	1	7	1.2	3	0
	96	4.47	0.18	0.16	0.02	13.19	0.15	0.08	16.02	0.14	0.07	0.84	0.12	2.69	3	2	1	12	1.2	2	1
	97	0.6	2.05	0.6	0.66	1.46	0.97	0.33	0.73	0.02	0.28	0.39	0.71	1.29	1	2	2	14	1.2	3	1
	98	0.22	0.29	1.08	0.17	4	0.14	0.69	24.87	0.44	3	19	0.17	0.04	3	3	1	11	0.4	1	1
	99	0.77	1.05	0.09	0.1	9.60	0.14	0.26	0.04	0.38	0.12	1.05	0.14	1.54	3	2	2	10	0.1	1	0
	100	2.87	0.73	2.74	0.18	9.34	0.63	0.21	0.86	0.05	0	0.38	0.68	1.43	1	1	1	6	0.4	2	0

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات المقدمة من البنوك التجارية محل الدراسة

الملحق رقم 04: مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_6	X_7	X_8	X_9	X_{10}	X_{11}	X_{12}	X_{13}	X_{14}	X_{15}	X_{16}	X_{17}	X_{18}	X_{19}	X_{20}
X_1	1	-0.28	0.205	-0.094	0.236	0.187	-0.079	-0.244	0.003	-0.082	-0.229	-0.061	0.553	-0.444	-0.099	0.104	0.047	-0.187	0.172	-0.079
X_2	-0.28	1	0.094	0.121	0.16	-0.077	0.243	0.195	-0.032	0.602	0.806	0.053	-0.34	0.239	0.105	0.149	-0.38	0.548	-0.211	0.243
X_3	0.205	0.094	1	0.03	0.306	0.109	-0.041	-0.117	0.096	0.239	0.153	0.245	-0.196	-0.271	0.039	0.129	-0.183	-0.038	0.045	-0.041
X_4	-0.094	0.121	0.03	1	0.214	0.364	0.104	0.046	0.387	0.064	0.119	-0.08	-0.067	0.111	0.169	0.119	-0.192	0.04	0.185	0.104
X_5	0.236	0.16	0.306	0.214	1	0.178	-0.002	0.314	0.356	0.397	0.295	0.068	0.015	-0.156	0.182	0.131	-0.051	0.053	0.03	-0.002
X_6	0.187	-0.077	0.109	0.364	0.178	1	-0.075	-0.342	0.265	0.107	-0.026	-0.008	0.114	-0.253	0.086	0.05	0.211	0.025	0.159	-0.075
X_7	-0.079	0.243	-0.041	0.104	-0.002	-0.075	1	0.099	0.183	0.53	0.165	-0.242	-0.21	-0.059	-0.073	0.053	-0.365	0.115	0.032	0.191
X_8	-0.244	0.195	-0.117	0.046	0.314	-0.342	0.099	1	0.037	0.099	0.27	0.054	-0.1	0.258	0.191	-0.002	-0.036	0.134	0.088	0.099
X_9	0.003	-0.032	0.096	0.387	0.356	0.265	0.183	0.037	1	0.117	0.053	-0.108	0.054	0.257	0.202	0.003	-0.083	-0.003	-0.086	0.183
X_{10}	-0.082	0.602	0.239	0.064	0.397	0.107	0.53	0.099	0.117	1	0.661	0.046	-0.282	-0.15	0.234	0.244	-0.255	0.166	-0.204	0.53
X_{11}	-0.229	0.806	0.153	0.119	0.295	-0.026	0.165	0.27	0.053	0.661	1	0.093	-0.317	0.177	0.223	0.152	-0.274	0.497	-0.325	0.165
X_{12}	-0.061	0.053	0.245	-0.08	0.068	-0.008	-0.242	0.054	-0.108	0.046	0.093	1	0.062	-0.097	0.031	0.042	0.141	0.026	-0.025	-0.242
X_{13}	0.553	-0.34	-0.196	-0.067	0.015	0.114	-0.21	-0.1	0.054	-0.282	-0.317	0.062	1	-0.207	-0.118	0.228	0.291	-0.212	0.114	-0.21
X_{14}	-0.444	0.239	-0.271	0.111	-0.156	-0.253	-0.059	0.258	0.257	-0.15	0.177	-0.097	-0.207	1	0.309	0.06	0.011	0.195	-0.093	-0.059

X_{15}	-0.099	0.105	0.039	0.169	0.182	0.086	-0.073	0.191	0.202	0.234	0.223	0.031	-0.118	0.309	1	0.038	0.252	-0.099	-0.087	-0.073
X_{16}	0.104	0.149	0.129	0.119	0.131	0.05	0.053	-0.002	0.003	0.244	0.152	0.042	0.228	0.06	0.038	1	-0.005	0.112	0.095	0.053
X_{17}	0.047	-0.38	-0.183	-0.192	-0.051	0.211	-0.365	-0.036	-0.083	-0.255	-0.274	0.141	0.291	0.011	0.252	-0.005	1	-0.398	0.055	-0.365
X_{18}	-0.187	0.548	-0.038	0.04	0.053	0.025	0.115	0.134	-0.003	0.166	0.497	0.026	-0.212	0.195	-0.099	0.112	-0.398	1	-0.114	0.115
X_{19}	0.172	-0.211	0.045	0.185	0.03	0.159	0.032	0.088	-0.086	-0.204	-0.325	-0.025	0.114	-0.093	-0.087	0.095	0.055	-0.114	1	0.032
X_{20}	-0.229	0.806	0.153	0.119	0.295	-0.026	0.165	0.27	0.053	0.661	0.152	0.093	-0.317	0.177	0.223	0.152	-0.274	0.497	-0.325	1

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الملحق رقم 05: مجتمع الدراسة

"البنوك التجارية وسنة التأسيس"

الرقم	اسم البنك التجاري	سنة التأسيس
1	البنك الخارجي الجزائري BEA*	**1967**
2	البنك الوطني الجزائري BNA*	**1966**
3	بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR*	**1982**
4	بنك التنمية المحلية BDL*	**1985**
5	القرض الشعبي الجزائري CPA*	**1966**
6	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP BANQUE*	**1964**
7	بنك البركة الجزائري BARAKA BANQUE *	**1991**
8	المؤسسة المصرفية العربية–الجزائر BANK ABC	**1998**
9	ناتيكسيس–الجزائر NATIXIS ALGERIE*	**1999**
10	سوسيتي جينيرال–الجزائر– SOCIETE GENERALE*	**1999**
11	سيتي بنك–الجزائر– CITIBANK N.A	**1998**
12	البنك العربي–الجزائر– ARAB BANK PLC	**2001**
13	بي إن بي باريبا–الجزائر– BNP PARIBAS	**2002**
14	ترست بنك–الجزائر– TRUST BANK TBA*	**2002**
15	بنك الخليج–الجزائر– GULF BANK	**2003**
16	بنك الاسكان للتجارة والتمويل–الجزائر– HBTF	**2003**
17	فرنس بنك–الجزائر– FRANSABANK	**2006**
18	بنك السلام–الجزائر– ASBA	**2008**
19	بنك إتش إس بي سي–الجزائر– H.S.B.C	**2008**
20	البنك الوطني للإسكان	**2022**

*البنوك التجارية التي تمّ اختيارها كعيّنة للدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي –لبنك الجزائر–

الملحق رقم 06: مكونات ملف قرض

CANEVAS TYPE POUR L'ETABLISSEMENT D'UN DOSSIER DE CREDITS D'EXPLOITATION

(Avec complément pour les crédits agricoles d'exploitation et d'investissement)

DEMANDE DE CREDIT D'EXPLOITATION

- ❑ Commerce – industrie – services
- ❑ Agriculture

Succursale (ou Dir. Régionale) : …… Agence : ……	Date de la demande ……
❑ Première demande ❑ Renouvellement	❑ Renouvellement avec augmentation ❑ Renouvellement avec diminution

1- pièces et documents joints au dossier.

……	……
……	……
……	……
……	……

2- RENSEIGNEMENTS SUR LE CLIENT

Nom ou raison social : ……
Forme de la société : ……
Capital : ……
Date de création : ……../…../……. N° d'imma. Ou R.C …….
Activité professionnelle ……
Adresse de la société ……
Adresse domicile ……
N° Tel ……..N° Fax……N° Télex……
Matricule S.C.A.R ……

3- COMPTES DU CLIENT

N° des comptes	Nature des comptes	Date d'ouverture	Solde au ……
……	……	……	……
……	……	……	……
……	……	……	……
……	……	……	……
……	……	……	……

4- SITUATION IMMOBILIERE

Enumération Succincte Des biens	date des relevés		Estimation des biens		Montant des hypothèques	Echéances
	Cadastre	Hypothèque	Date	valeur		
……	……	……	……	……	……	……
……	……	……	……	……	……	……
……	……	……	……	……	……	……
……	……	……	……	……	……	……
……	……	……	……	……	……	……

5- ENGAGEMENT DU CLIENT

Secteur (com. ind. serv. agr.)	formes de crédits	autorisation en cours		autorisation sollicitées	
		montants	échéances	montants	échéances
……..	……..	……..	……..	……..	……..
……..	……..	……..	……..	……..	……..
……..	……..	……..	……..	……..	……..
……..	……..	……..	……..	……..	……..
……..	……..	……..	……..	……..	……..
……..	……..	……..	……..	……..	……..

6- CONDITION ET GARENTIES

INTERETS
Tarif N°……
Intérêt débiteurs ……
ESCOMPTE
Taux ……
COMMISSIONS
Sur aval ……
Sur cautions ……

Garanties proposées par le client
……
……
……
……
……
……
……

7- MOUVEMENT DU COMPTE (en milliers de dinars)

Mois	Mouvements du compte		Position extrêmes			
	Total des Mouvements	Dont : mouvts Fictifs (1)	Date	Minimum	Date	Maximum
…..	…….	……	…..	…..	…..	…..
…..	…….	……	…..	…..	…..	…..
…..	……	……	…..	…..	…..	…..
…..	…….	……	…..	…..	…..	…..
…..	…….	……	…..	…..	…..	…..
…..	…….	……...	…..	…..	…..	…..

(1) avances (sous toutes les formes) et restitutions de provisions reçues en garantie (PREG).

8- MOUVEMENTS D'ESCOMPTE (en milliers de dinars)

Années	Montant cumule des remises	Appréciation du papier
20..	……	……
20..	……	……
20..	……	……

9- AVALS, OBLIGATION CAUTIONNEES, CREDITS DOCUMENTAIRES

Trimestre	Utilisation cumulées du trimestre			Utilisation en cours			
	Avals	Obligat. caution	Crédits docum.	Ech.	Avals	Obligat. caution	Crédits docum.
……	……	……	……	……	……	……	……
……	……	……	……	……	……	……	……
……	……	……	……	……	……	……	……

10- DEPOUILLEMENT DE BILAN

Bilan (en milliers DA)	20..	20..	20..
Fonds social..... Fonds personnel ..... Réserves ..... Résultas reportés			
Actif net			
Résultats nets de l'exercice Emprunts bancaires à terme Autres emprunts à terme C/C des associés (bloqué)…			
Ressource permanentes …			
Investissements …….. Invest. hors exploitation …. Valeurs temp. Immobilisées Amortissements ……			
Immobilisations nettes…….			
Fonds de roulement …….			
Stocks …… Réalisable …… Disponible ……			
Besoin en fonds de Roulement ……			
Capacité d'autofinancement...			
Actif hors bilan …… Actif fictif non amortissable.			
Chiffre d'affaire …… Notre part …….			

Autres banques

.....
.....
.....
.....

Ratios

$\frac{\text{dettes}}{\text{Fds.Pr}}$=....$\frac{\text{F.R.}}{\text{S+R}}$=....$\frac{\text{C.A}}{\text{Stocks}}$=....

$\frac{\text{Dis+R+S}}{\text{D.à.CT}}$=....$\frac{\text{Résultats}}{\text{CA}}$=....$\frac{\text{Résultats}}{\text{fonds.Pro}}$=....

S.C.A.R au …….

Crédtis bancaires	Total autor	Total utilis	Nos autor	Notre %
P/ciasse P/escpte Par OCD P/av. & caut P/CMT				

Mouvements (mob. Exclues)	Cpt	Escpte	% Imp.
Sem. Précédent	……..	…….	……..
Sem. En cours	……	…….	……

contentieux	garanties	fiscalité	cautions	surfaces	Date
En règle - Oui - Non	En règle - Oui - Non	En règle - Oui - Non	……. ……. …….	……. ……. …….	……. ……. …….

COMPLEMENT POUR LES CREDITS AGRICOLES

(Exploitation et investissement)

11- PRODUCTION

☐ **Animal** ☐ **Végétale** ☐ **Matériel agricole**

12- Consistance de l'exploitation

Surface totale ……..	**Surface à utiliser ……..**	**Surface irriguée ……..**

Réparation de la surface à utiliser	**Surface**	**Composition du capital**	**Nombre**
– Céréales et légumes secs ….	……..	– Bovins …….	……..
– Fourrage ……..	……..	• Dont vaches laitières…….	……..
– Maraîchage ……..	……..	– Ovins……	……..
– Fruits divers …….	……..	– Poules …….. ……..	……..
		– Poules pondeuses…….	

Totale surface à utiliser ……

Matériel agricole	**Année**	**Etat**	**Bâtiment**	**M²**	**Année**	**Etat**
……..	…….	…….	…….	…….	…….	…….
……..	…….	…….	…….	…….	…….	…….
……..	…….	…….	…….	…….	…….	…….
……..	…….	…….	…….	…….	…….	…….

13- DESCRIPTION DETAILLEE DE L'INVESTISSEMENT

……
……
……
……
……
……
……
……

14- NOMENCLATURE DES INVESTISSEMENT A FINANCER

Nature de l'investissement	**terme**	**Superficie ou nombre**	**Prix unitaire**	**Coût**	**Apport personnel**
……	……	……	……	…..	…….
……	……	……	……	…..	…….
……	…..	……	……	…..	…….
Montant à financer ……			**Total**	**……**	**……**

15- CHARGE ET PRODUITS PRIVESSIONNELS DU PROJET EN PLEIN PRODUCTION

Nature des charges	**coût**	**Types de production**	**Coût**
Approvisionnement...	……	……..	……..
Traction……	……	……..	……..
Autres charges…….	……	……..	……..
TOTAL DES CHARGES ……...		TOTAL DES PRODUITS ……	
MARGE BRUTE ……			

16- PLAN PREVISIONNEL DE FINANCEMENT

RUBRIQUE	… TRIM	… TRIM	… TRIM	… TRIM	TOTAL
Main d'œuvre ……	……	……	……	……	……
Engrais ……..	……	……	……	……	……
Semences et plants ……	……	……	……	……	……
Produits phytosanitaires …	……	……	……	……	……
Aliments du bétail……..	……	……	……	……	……
Plasticulture ……..	……	……	……	……	……
Autres dépenses…….	……	……	……	……	……
A – Total des recettes …..	……	……	……	……	……
Ventes de produits…….	……	……	……	……	……
Services rendus……..	……	……	……	……	……
Autres recettes ……..	……	……	……	……	……
B – Total des recettes ……	……	……	……	……	……
Différences B-A ……	……	……	……	……	……
Report à nouveau (1) ……	……	……	……	……	……
Besoin à financer (2) ……	……	……	……	……	……

N.B: le plan de financement peut être établi mensuellement dans le cas d'une spéculation à cycle de production court.

(1) le report à nouveau est affiché à partir du deuxième trimestre. Ne pas omettre le signe + ou le signe – précédent le montant.

(2) Besoin à financer = différence (B-A) + report à nouveau.

17- EXPOSE DE L'AFFAIRE (ajouter autant de feuilles que nécessaire)

1. canevas type de l'exposé : origine de l'affaire ; administration et modification éventuelles ; objet de l'affaire ; moyens ; bilan ; activité ; besoins et issue des crédits ; avis circonscription.
2. indiquer, éventuellement les modifications juridiques survenues dans la situation de l'affaire.
3. s'il s'agit d'une première demande, l'exposer doit énumérer :
    - les membres du conseil d'administration ou les principaux dirigeants ;
    - les renseignements recueillis auprès de trois sources d'information.

GUIDE POUR L'ETABLISSEMENT D'UN DOSSIER DE CREDIT D'INVESTISSEMENT

DOSSIER DE CREDITS D'INVESTISSEMENT

- ❑ **COMMERCE**
- ❑ **INDUSTRIE**
- ❑ **SERVICES**

Succursale (ou Dir. Régionale) : …… Agence : …..……	Date de la demande ……
❑ Nouveau projet	❑ Extension et/ou modernisation

PIECES ET DOCUMENT JOINTS AU DOSSIER

……..
……..
……..
……..
……..
……..
……..
……..

(A) **PRESENTATION DE L'EMPRUNTEUR**

I. L'EMPRUNTEUR EST UN PARTICULIER

Indiquer :

- Nom et prénom
- Date et lieu de naissance
- Situation de famille
- Profession
- Adresse
- Relation antérieures avec la banque
- Relation avec les autres banques

II. L'EMPRUNTEUR EST UNE SOCIETE

1. Indiquer
   - Date de création
   - Raison sociale
   - Objet sociale
   - Forme juridique
   - Inscription au registre de commerce
   - Capital social

- Répartition du capital
- Conseil d'administration
- Organigramme de l'entreprise
- Personne (s) habilitée (s) à engager la société et étendue de ses (leurs) pouvoirs
- Relation particulières avec d'autres entreprises
- Relation antérieures la banque
- Relation avec les autres banques

2. Expliquer les circonstances et les opportunités ayant été à l'origine de la formation du groupe. Les critères ayant présidé au choix des associés.
3. Présenter ensuite chaque associé :
   - Nom et prénom
   - Date et lieu de naissance
   - Situation de famille
   - Adresse
   - Expérience professionnelle
   - Participation dans le capital
   - Fonction au sein de l'entreprise
   - Activités extra professionnelles
   - Surface financière
4. Indiquer, en quelques lignes, les points forts de chacun, les atouts qu'il présente pour l'entreprise et son degré d'implication dans le projet.

III. INFORMATION SUR L'ACTIVITE ANTERIEURE DE L'AFFAIRE

Ces informations seront données dans le cas d'une extension et/ou d'une modernisation.

1. **Bref historique de l'affaire.**
2. **Moyens de production existants.**

a) – Terrain

Indiquer la surface totale du terrain, et en préciser la nature juridique (propriété, location). Joindre en annexe les copie des documents ou actes justifiant de la qualité de propriétaire ou de locataire. Ainsi que la copie de l'autorisation de procéder à des constructions ou à des aménagements.

b) – Constructions

Donner les caractéristiques nécessaires Nombre, surface, utilisation de surface (production, stockage, administration, etc. …)

c) – Equipements et matériels

Désignation, prix et année d'acquisition, état actuel.

d) – Nombre d'emplois

Personnel administratif, personnel technique.

3. **Produits et activité**
   - Productions et ventes au cours des trois derniers exercices.
   - Part des principaux produits dans le chiffre d'affaires.
   - Déploiement sur le marché local et principaux clients.
   - Volume des exportations (éventuellement).
4. **Information financières**

Joindre les bilans et annexes des trois derniers exercices.

(B) PRESENTATION DU PROJET

I. GENERALITES SUR LE PROJET

1. Nature du projet

- Nom et prénom de l'expert ou du bureau ayant réalisé les études.
- Expliquer en quelques lignes le projet.

2. Localisation du projet

- Exposer les raisons qui ont présidé au choix de l'emplacement.
- Les facteurs que représentent la matière première, le marché et les transports jouent-ils en faveur de cet emplacement ?
- La main-d'œuvre est-elle suffisante sur place ? quels sont les emplois directs créés ?
- Les infrastructures de transport sont-elles acceptables ?
- Existe-t-il un problème d'électricité (fréquentes interruptions) ? Si oui, qu'a t-on prévu pour y remédier ? quel sera le poids de la demande supplémentaire en eau ?
- Etat des télécommunications ?
- Mesures éventuelles envisagées pour la production de l'environne-ment.

3. Etat d'avancement du projet

- Préciser ce qui est déjà réalisé et ce qui reste à faire.

4. Date de lancement envisagée

- date de lancement des travaux.
- Date de démarrage des activités.

5. Aides reçues ou espérées

Sur quelles aides (autres que financières, telles que : assistance technique, assistance a la gestion, caution morale …) compte la société ? Ou en sont les contacts pour obtenir ces aides ?

6. Impact du projet sur le plan économique

Faire un commentaire succinct sur la contribution du projet :

- A la réalisation de l'intégration économique nationale ;
- A la substitution aux importations ;
- A la promotion de la sous-traitance et de la maintenance **;**
- Au développement des exportations ;
- A la protection de l'environnement.

7. Impact du projet sur l'environnement

Décrire l'environnement du projet : en plein ville, dans une zone industrielle, au voisinage d'écoles, d'hôpitaux, de parcs, d'hôtels, de cours, d'eau, de lacs, etc.

Identifier tous les produits chimiques toxiques, corrosifs, explosifs, inflammables et réactifs utilisés dans le procédé de production.

Décrire les mesures de protection de la santé et de la sécurité des ouvriers et des zones avoisinantes.

Décrire les types et les qualités de déchets produits : solides, liquides, gazeux. Dans le cas de déchets dangereux (toxiques, inflammables, corrosifs, explosifs, etc.) expliquer les procédures de manutention ou d'évacuation et les mesures d'hygiène industrielle pour la protection des ouvriers et des zones résidentielles et industrielle avoisinantes.

S'il existe des installations de contrôle de la pollution, fournir des renseignements sur le personnel d'exploitation et d'entretien.

Donner des renseignements sur les organismes publics existants (locaux régionaux et nationaux) chargé de suivre et d'appliquer les règles de lutte contre la pollution. Préciser la législation de lutte contre la pollution. Les règle et les normes, la prévention des accidents du travail et des maladies professionnelles, particulièrement ceux qui s'appliquent à l'industrie considérée.

II. LE PRODUIT ET LE MARCHE

1. Le produit

a) – Description précise du produit

Il s'agit de faire apparaître les différentes caractéristiques du (ou des) produit(s). Expliquer ce qu'est et à quoi sert ce (ou ces) produit (s). Faire donc sa description physique, indiquer ses caractéristiques tech-niques et qualificatives, ses performances, et son utilisation ou utilité.

Préciser, le cas échéant, le caractère novateur du produit et si ce produit est protégé (par un brevet) ou bien indiquer l'état actuel des démarches pour le protéger.

Préciser, pour les projets agro-industriels, la date de culture, la période de récolte et de fabrication, la période de commercialisation.

b) – Usages secondaires du produit

En dehors du besoin primordial auquel répond ce produit, a-t-il ou peut-il avoir d'autres utilisations qui accroîtraient son intérêt et son marché ?

c) - Sous-produits

Quelles est la contribution des sous-produits aux recettes ? Existe-t-il des sous produits non vendus qui aient une valeur économique ou une valeur économique ou une valeur nutritive ?

2. Le marché

Il s'agit de transcrire dans cette partie les conclusions principales de l'étude de marché.

a) - Données chiffrées sur le marché

- Marché national.
- Caractéristique du marché local.
- Part du marché local visé.
- Possibilités d'exportation.

b) - Caractéristique de la demande

- Volume et évolution de la demande.
- Type de clientèle et répartition en pourcentage du marché. Préciser ce que chaque type de clientèle représente dans le marché, en pourcentage des vents.
- Autres points jugés importants sur la consommation (indiquer et détailler ici les points clés de ce marché).

c) – Caractéristiques de l'offre présente et future

Préciser quels sont les deux ou trois principaux concurrents et indiquer pour chacun (si possible) la taille, le chiffre d'affaires, la part de marché, les caractéristiques de leurs produits.

Communiquer les informations disponibles sur l'évolution de l'offre durant la période passée:

- Capacités nationales installées ;

- Production nationale ;
- Importation ;
- Exportation.

Faire une projection de l'offre en quantité. Expliciter les hypothèses et les paramètres considérés.

III. POLITIQUES ET MOYENS COMMERCIAUX

Indiquer les éléments principaux de la politique commerciale adoptée vis à vis du décrit précédemment.

1. Objectifs commerciaux

Dans le marché visé (local, régional, national), quelle est la part fixée comme objectif? L'indiquer en précisant l'évolution sur les cinq premières années d'exploitation.

2. Clientèle

Y a-t-il déjà des contacts avec les clients? Si oui, ou en sont ces contacts?

- Type de clientèle visée.
- Répartition des ventes par type de clients visés.

3. Politique de produits

Y aura-t-il un produit ou une gamme ? Plusieurs produits ou plusieurs gammes? Conditionnement, marque commerciale, garantie, etc.

4. Politique de prix

Quel est le niveau de prix du ou (des) produit (s)? Comment se situe l'entreprise par rapport à la concurrence? Pourquoi?

5. Politique de distribution

Indiquer le (ou les) type(s) de canal (aux) de distribution utilisé(s) pour la distribution du (ou des) produit(s).

La vente directe est-elle envisagée ? Si oui, par quels moyens? S'il est prévu une force de vente, indiquer son nombre, sa structure, son type de rémunération.

Le système de distribution assura-t-il une liaison suffisante entre l'usine et le marché ?

Délais d'enlèvement des marchandises et délais de paiement?

6. politique de communication

Y aura-t-il des actions promotionnelles ou publicitaires? Si oui, quel message sera transmis et par quels moyens? Quel est le budget prévu pour cela?

Existe-t-il des procédures systématiques de contrôle de la qualité des matières premières, des produits en cours de transformation et des produits finis?

Existe-t-il des installations de vérification en laboratoire ? Peut-on vérifier la valeur nutritive (pour les produits alimentaires)? A t-on défini des procédures correctrices?

7. Autres éléments commerciaux

Indiquer tous les éléments de la politique commerciale importants et non cités jusqu'à présent.

Exemple : le promoteur connaît les clients, il a dans son équipe de départ un représentant bien introduit, une entreprise importante l'aide dans son démarrage commercial, il possède un fichier à jour de la clientèle.

8. Chiffres d'affaires prévisionnels

En conclusion, indiquer ici les chiffres d'affaires prévus pour les cinq premières années d'activité.

IV. MOYENS DE PRODUCTION ET ORGANISATION

Détailler, dans cette partie, l'ensemble des moyens en hommes, en immeuble, en matériels, ….nécessaires pour assurer la production correspondent aux objectifs commerciaux.

1. Les moyens humains

Indiquer, si possible, l'effectif qui sera recruté sur les cinq ans à venir, la répartition de cet effectif selon les catégories de personnel, le niveau du salaire mensuel brut, charges sociales inclues et l'évolution prévisible des rémunérations.

Porter toutes les remarques jugées importantes sur la politique de l'entreprise et les besoin en personnel, telles que :

- Niveau des salaires par rapport à la profession ou à la région ;
- Type de qualification nécessaires et éventuellement problème de personnel qualifié.
- Système de rémunération et politique d'intéressement.

2. Les moyens en terrains et constructions

Si les locaux existent (ou sont trouvés) le préciser en donnant, bien entendu, les caractéristiques, sinon, indiquer les besoins en immeubles et terrain : surface, localisation, contraintes éventuelles, possibilités d'agrandissement.

Traduire ces données en données en conditions d'acquisition et d'exploitation réelles si les locaux existent, ou réalistes (en fonction des coûts régionaux). Dans le cas où ils n'existent pas encore.

3. les moyens en matériels d'exploitation

Indiquer les différents types de matériels nécessaires pour assurer la production (joindre une liste en annexe).

Déterminer en pourcentage les taxes auxquelles ce matériel est assujetti.

Donner les raisons du choix et faire apparaître les particularités et les avantages de ces investissements. La technologie retenue correspondra-t-elle aux exigences du marché d'exportation ? D'autres processus ont-ils été examinés.

Traduire ensuite les données en condition et d'exploitation dans le tableau ci-après :

Matériels et équipements		**1ère année**	**2ème année**	**3ème année**	**4ème année**	**5ème année**
Achat neuf	**Immobilisations (équipements)**					
	Amortissements annuels					
Achat occasion	**Immobilisations (équipements)**					
	Amortissements annuels					
Location	**charges (loyer)**					
Crédit-bail	**Charges (crédit-bail)**					

4. Les moyens en éléments incorporels

Si, pour cette activité, des brevets ou des licences doivent être utilisés, le mentionner.

Préciser d'ou viennent ces brevets, à qui ils appartiennent, sous quelle forme ils sont utilisés (licence ou brevet en propre).

Comment ont-ils été acquis, et à quel prix (investissement ou rémunération d'un tiers)?

Dans le cas ou les concessions sont nécessaires (exploitation de ressources naturelles) donner la position des autorités et la nature ainsi que le résultat des études réalisées.

5. Les fournisseurs et les sous-traitants

a) –Les fournisseurs

- Que représentent les achats hors taxes par rapport au chiffre d'affaire hors taxes ?
- Préciser le nombre de fournisseurs, le nom et le poids (en pourcentage des achats) des plus importants.
- Indiquer pour chacun d'eux les conditions de règlement usuelles ou négociées.
- Ou l'entreprise doit-elle se procurer ses matières secondaires (produits chimiques, emballages, ingrédients, …) ? Quantité ? Qualité ? Prix ?
- Etablir le tableau des matières premières et des consommables requis et détermination des taxes y afférents.

Désignation	Code douane	Source d'approvisionnement (1)	Caractéristique de la matière (2)
1. **2.** **3.** **4.** **5.** **6.**			

(1) préciser « étrangère » ou « locale ». Pour la production nationale indiquer le nom du fournisseur.

(2) préciser si le produit est normalisé, courant sur le marché ou fabriqué a la demande.

b) – Les sous-traitants

- S'il y a sous-traitance, préciser la part de la sous-traitance (nombre d'heures sous traitées par rapport au nombre d'heures en propres par exemples) et l'évolution de cette part sur les trois premières années.
- Quels types de travaux sont-ils sous traités et pourquoi ?
- Quel est le nombre de sous-traitants ?
- Que représentera le plus gros sous-traitant ?
- Quelles conditions de paiement seront-elles retenues ?

6. Autres informations

Essayer, dans cette partie, de fournir tous renseignement (sur les moyens de production) qui semblent nécessaires et utiles à la compréhension du dossier et qui n'ont pu être exprimés jusqu'à présent.

(C) COUT ET FINANCEMENT DU PROJET

I. STRUCTURE D'INVESTISSEMNT

Donner le coût total de l'investissement décomposé selon les rubriques ci –après en milliers de dinars.

Rubriques	Paiements en devises		Paiement en D.A	Total en D.A
	montant	C/V dinars		
1. Etudes et engineering – **Etude de faisabilité** – **Achat licence et d'autres.** – **Engineering.** **2. Frais préliminaires.** **3. Terrains (…… m^2)** **4. Equipements** – **de production** – **auxiliaires** – **roulants** **5. Transport, douane, droits et taxes.** **6. Installation complexes.** **7. Montage, essai, mise en route.** **8. Fonds de roulement**				
Total				

- Joindre les factures pro-formas des équipements (importés et locaux)
- Détailler les prestations, en devises (contenu des prestations, coût unitaire, nombre d'hommes/jours)

II. STRUCTURE DE FINANCEMENT

Structure de financement souhaitée (ou obtenue) :

- Capital social ;
- Autres apports du promoteur ;
- Crédit interne ;
- Crédit externe.

Les apports du promoteur sont-ils disponibles ? Si oui, sous quelle forme ?

- En nature ?
- En numéraires (préciser : en espèces, sous formes de titres, etc. …) ?

Donner toute information relative au financement du projet.

(D) DOSSIER FINANCIER

Traduire, en termes financiers, les différentes données du projet.
Pour cela, élaborer successivement :

1. Le plan d'investissement en immobilisations.
2. Le plan de financement.
3. Le bilan d'ouverture
4. Le tableau d'amortissement.
5. Le tableau des frais financiers et l'échéancier de remboursement.
6. Le tableau des comptes de résultats (sur cinq ans au moins).
7. Les bilans prévisionnels (sur cinq ans au moins).
8. Les indicateurs de rentabilité.

(E) ANNEXES

Joindre en annexe tous les documents utiles pour la compréhension du projet (autres que les factures, devis, etc.) et qui n'ont pu trouver place ce dossier, tels que:

- Résultats d'une étude de marché ;
- Testes des performances techniques du produit ;
- Articles de presse.

CONSTITUTION D'UN DOSSIER DE CREDIT D'INVESTISSEMENT

DOCUMENTS ADMINISTRATIFS ET JURIDIQUES

- Demande signée par une personne habilitée à engager l'entreprise ;
- Copie légalisée des statuts pour les personnes morales ;
- Délibération des associés autorisant le gérant à contacter des empruntes bancaires (si cette disposition n'est pas prévue dans les statuts) ;
- Copie légalisée du registre de commerce ou toute autre autorisation ou agrément d'exercice.
- Copie légalisée du Bulletin Officiel des Annonces Légales (BOAL).
- Copie légalisée du titre de propriété ou bail de location ;
- Délibération du conseil d'administration autorisant l'investissement pour les Entreprise Publiques Economique (EPE).

DOCUMENTS COMPTABLES ET FISCAUX

- Bilans définitifs et TCR, y compris les annexes réglementaires des trois (3) derniers exercices clos, signés par une personne habilitée, pour les entreprises en activité ;
- Bilan et TCR prévisionnels signés, étalés sur une durée de cinq (5) années ;
- Pièces fiscales et parafiscales récentes (moins de 3 mois) apurées pour les entreprise en activité et la déclaration d'existence pour les personnes n'ayant pas encore exercé.

DOCUMENTS ECONOMIQUES ET FINANCIERS

- Etude technico-économique du projet ;
- Factures proforma et/ou contras commerciaux récents pour les équipements à acquérir ;
- Etat descriptif et estimatif des travaux réalisés, établi par un bureau d'étude agréé dans le cadre du projet ;
- Tout justificatif des dépenses déjà réalisées dans le cadre du projet ; devis estimatif des travaux restant à réaliser, établi par un bureau D'étude agrée.

CONSTITUTION D'UN DOSSIER DE CREDIT D'EXPLOITATION

DOCUMENTS ADMINISTRATIFS ET JURIDIQUES

- Demande signée par une personne habilitée à engager l'entreprise ;
- Copie certifiée conforme du registre de commerce ;
- Copie certifiée conforme des statuts pour les personnes morales ;
- Délibération des associés autorisant le gérant à contacter des empruntes bancaires (si cette disposition n'est pas prévue dans les statuts) ;
- Copie certifiée conforme du Bulletin Officiel des Annonces Légales (BOAL) ;
- Copie certifiée du titre de propriété ou du bail de location des locaux à usage professionnel ;
- Copie autorisation spécifique ou agrément (pour les professions libérales…).

DOCUMENTS COMPTABLES ET FINANCIERS

- Trois (3) derniers bilans et annexes des exercices clos signés par l'entreprise ;
- Bilan de clôture de l'exercice en cours ;
- bilans prévisionnel de l'exercice à financer ;
- budget prévisionnel de l'exercice à financer ;
- tableau compte de résultat prévisionnel de l'exercice à financer ;
- plan de financement de l'exercice à financer ;

* Pour les sociétés de capitaux (SPA, SARL) le rapport du commissaire aux comptes et la résolution de l'assemblée des actionnaires sont exigés.
* Pour les sociétés de personnes (SNC), les bilans doivent être signés par un comptable agréé.
* Pour les entreprises en démarrage, il y a lieu de fournir le bilan d'ouverture.

LES DOCUMENTS FISCAUX ET PARAFISCAUX

- Pièce fiscales et parafiscales récentes et apurées (moins de trois mois).

Tableau récapitulatif des pièces et documents qui accompagnent un dossier de crédit

Le tableau qui suit résume les pièces et documents nécessaires à une bonne étude de crédit (exploitation ou investissement).

Nomenclature des pièces et documents		**Types de crédits**	
Confectionnés par l'agence	Remis par le client	Crédits d'exploita.	Crédits d'investis.
PIECES ET DOCUMENTS DE BASE			
	– Demande écrite du client.	Obligatoire	Obligatoire
	– Bilans et comptes annexes (ou situation intermédiaire).	Obligatoire	Obligatoire*****
	– Attes. fiscale et parafiscale.	Obligatoire	Obligatoire*****
– Demande de crédit (canevas).		Obligatoire	Obligatoire
– Compte rendu de conversation.		Obligatoire	Obligatoire
– Compte rendu de visite.		Obligatoire	Obligatoire
– Fiche identité entreprise.		Obligatoire	Obligatoire
PIECES ET DOCUMENTS COMPLEMENTAIRES			
	– Plan de financement.	Facultatif ******	Obligatoire
	– Bilan de départ.	Facultatif ******	Obligatoire
	– Tableau d'amortissement.	Facultatif ******	Obligatoire
	– Devis et factures pro-for.	Facultatif ******	Obligatoire
	– Etat des bâtiments.	Facultatif ******	Obligatoire*****
	– Etat des équipements.	Facultatif ******	Obligatoire*****
	– Acte de propriété	Facultatif ******	Obligatoire
	– Bilans prévisionnels.	Facultatif ******	Obligatoire

(*) Ces documents ne peuvent être exigés lorsque la demande de financement porte sur la création d'une nouvelle entreprise

(**) L'un, plusieurs ou la totalité de ces documents peuvent être réclamés au client si les documents de base ne suffisent pas à une bonne évaluation du risque, et que des précisions, des justifications ou des éléments supplémentaires d'appréciation s'avèrent nécessaires.

Source : Constitution d'un dossier de crédit -support normalisé-, Prospectus Banque d'Algérie, 2018.